مركز الأرض لحقوق الإنسان
سلسلة الارض والفلاح

Land Center for Human Rights
Series of Land and Farmer

العدد رقم23 23 The issue

دراسة عن اوضاع المزارعات فى مصر بعد تطبيق قانون الارض

إعـــــداد

مركز الأرض لحقوق الإنسان

تاريخ الإصدار
مارس 2003

ش الجلاء - برج رمسيس - القاهرة ت/ف 5750470
122 Galaa St., Ramsis Sq., Cairo - Egypt Telefax : 5750470
E.mail: lchr@thewayout.net- lchr@lchr-eg.org
Website www.lchr-eg.org

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
تقديم.....	3
الفصل الأول : الاطار المنهجى للدراسة	5
الفصل الثانى: أثر القانون 96 على قطاع الزراعة	8
الفصل الثالث: اثر القانون 96 علي اوضاع المرأة الريفية..	11
الفصل الرابع: عرض الدراسة الميدانية	14
أولاً: مجتمع الدراسة لقرية العمارية الشرقية	15
ثانياً: مجتمع الدراسة لعزبة رمزى السبيل.....	23
ثالثاً: الملاحظات الميدانية حول أوضاع المزارعات بالقريتين محل الدراسة.	35
رابعاً: نماذج حالة من القريتين	39
الفصل الخامس : نتائج الدراسة.....	50
الفصل السادس : توصيات الدراسة.....	53
ملاحق وجداول الدراسة	55

تقديم

من حيث الاهمية تعد الأرض الزراعية والعنصر البشرى من أهم المصادر المتعلقة بتنمية الموارد فى مصر حيث يعيش حوالي 99 % من السكان علي 3 % من المساحة الكلية للأرض فى مصر وتعد مصر من اكبر الدول التي بها معدلات كثافة سكانية عالية حيث قدر نصيب كل شخص من الأرض القابلة للزراعة حوالى 9, 4قيراط [1].

وتعد دراسة تطور أوضاع الحيازات الزراعية إحدى الركائز الهامة لدراسة المسألة الزراعية فى مصر ،وقد أكدت بعض الدراسات[2] أن الحيازات مفتتة وغير موزعة بالتساوي سواء بين الفلاحين وبعضهم البعض أو الذكور والإناث فى الريف المصرى ، فحوالي 70% من الفلاحين يملكون أقل من فدان و 23% يملكون اقل من خمسة افدنة واكثر من فدان وفي نفس

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 96/95- معهد التخطيط القومى ص40.

[2] السنارى، تأثير برامج التحرر الاقتصادى والخصخصة على المرأة فى الزراعة المصرية، مشروع اصلاح السياسات ،1999.

الوقت أقل من 10% من الملاك يمتلكون 50 % من مساحة الأراضي وأكثر من 90% من مالكى الأرض من الرجال والنسبة الباقية من النساء وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى[3].
ويعمل الفلاحون فى ظل ظروف أقل ما توصف بها أنها غير إنسانية حيث يكشف تقرير التنمية الشاملة فى مصر الصادر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية 1999 / 2000 عن أن نسبة الفقر في مصر اذا ما أخذنا بتعريف واسع للحاجات الأساسية يشمل الحاجات الغذائية وغير الغذائية بما في ذلك قدر من الترفيه والسجائر والمشروبات تصل إلي 38.3 % من إجمالي السكان يوجد أكثر من نصفهم في المناطق الريفية . أما اذا اقتصر تعريف الحاجات الأساسية غير الغذائية علي المسكن والتعليم والصحة فإن نسبة الفقراء إلي إجمالي السكان تصل إلي قرابة الربع تقريباً (24.2 %) منهم حوالي 60 % في الريف بينما يوجد 40 % في المناطق الحضرية وعلي هذا النحو يمثل السكان الفقراء ما يتراوح بين 29 % و 41 % من سكان الريف و مابين 20% و 36 % من سكان الحضر .
وعلى الرغم من ذلك تعتبر قيمة الأرض وملكيتها للفلاح والفلاحة أشبه بالمقدسات فى الريف فهم يميلون إلي توفير المال من أجل شراء الأرض حتي ولو إستدانوا إذا كان ذلك ممكناً فالفلاحون يعتبرون الأرض اصولاً مضمونة بالاضافة إلي أن ملكية الأرض في الريف تضع صاحبها في مرتبه اجتماعية متميزة ، وبالنسبة للمرأة فالحصول علي الأرض الزراعية مهم جداً لأنها تنتج الطعام اللازم لغذاء الاسرة (القمح / الذرة) وهي مصدر للمال (النفوذ) والمال مثل بيع القطن - قصب السكر – الارز) والتصنيع وبيع المنتجات الزراعية مثل (الخضر / الفاكهة / الدواجن / الألبان /تربية المواشي /الدواجن)
وبالرغم من أن مشاركة المرأة في النشاط الزراعي تختلف حسب المنطقة والطبقة الاجتماعية إلا أن مساهمتها بشكل عام في هذا المجال قوية وفعالة جداً ، فالمرأة تقوم بحصد وبذر وتسميد وجني وفرز وتخزين وتسويق المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان والدواجن وبشكل عام فالمرأة تشارك اكثر من الرجل في الانشطة ذات العمالة الكثيفة عن العمالة التي تتم عن طريق الميكنة . فالمرأة مسئولة عن 40 % من الانتاج الحيواني ، وهي تقدم 45% من العمالة المسئولة عن انتاج القطن وتشارك بنسبة 40% من كل العمالة المطلوبة لانتاج المحاصيل في الدلتا .
وهي تشارك بنسبة 75 % من العمالة المطلوبة لجني البرسيم ، 83% لزراعة الأرز ، 85% لتخزين القمح ، 72% لتسميد الذرة، 45.8 % لتجهيز فول الصويا ، 50.3 % لمعالجة تقاوي الفول السوداني ، 45.6 % في نقل العدس ، 24.3 % في إزالة الحشائش الضارة من الفول البلدي [4].
ومن هنا تأتى أهمية دراسة أوضاع المزارعات فى بعض قرى مصر ومشكلاتهن فى الزراعة وبحث امكانية تمليك هذه الأرض لهن وذلك فى محاولة لإزالة العقبات التى تقف فى طريقهن نحو الوصول إلى الأراضى وكذلك لتحسين أوضاعهن المعيشية .
هذا وعلى الرغم من أن دراسات عدة [5]أكدت على أن الاسر التي تعولها إمرأة يكون مستوي الفقر فيها ضعف مستوى الفقر في الاسر التي يعولها الرجال ، رغم أن الجميع يعيشون في ظروف واحدة ، إلا أننا نعتقد وحسب البيانات الاولية التى أوضحتها هذه الدراسة أن النساء والرجال (الفلاحات والفلاحون) لا يفرق الفقر بينهم فهم متساون أمام الفقر وتدهور مستوى المعيشة.

---

[3] التعداد الزراعى الصادر عن وزارة الزراعة عام 1990.
[4] المرجع السابق.
[5] هبه الليثى، الحالة الاقتصادية للمرأة فى مصر،مركز البحوث الاجتماعية الجامعة الامريكية بالقاهرة،1996.

اما السيدات اللائى لديهن أرض يشعرن أنهن أكثر أمناًمن الناحية الاقتصادية وبالرغم من الجهود التى يبذلونها إلا انها لا تقارن بمجهود السيدات اللاتى تعملن بأجر يومى .
كما أن حيازة هؤلاء النسوة لأراضي يحسن من أوضاعهن الاجتماعية ،حيث يكون وضعهن أفضل في الأزمات الاجتماعية كالطلاق أو الترمل ، كما إن ملكية الأرض تقلل من اعتماد المرأة علي الرجل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وقد أظهرت العديد من الدراسات أنه عندما تمتلك المرأة الأرض فإن دخلها ووضعها داخل الاسرة يكون أفضل وتزيد قدرتها التفاوضية والنقاشية مع اعضاء نفس الاسرة[6] .
لذلك تأتى أهمية هذه الدراسة التى تتناول أوضاع المزارعات فى قرية العمارية الشرقية بمحافظة المنيا ،وعزبة رمزى السبيل بمحافظة الشرقية ،ونامل أن تساهم الدراسة رغم تواضعها فى النقاشات الدائرة من أجل تعزيز التنمية وتحسين أوضاع المزارعات فى مصر.0
ولا يسع المركز فى النهاية إلا أن يشكر كل من قدم إليه المساندة والدعم لإنجاز هذه الدراسة خاصة من الفلاحين والفلاحات فى القريتين ،وكذلك يود المركز أن يتقدم بشكر خاص إلى مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية على دعمهم لإنجاز هذا العمل .

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

<u>الموضوع</u>

يعاني الريف المصري منذ عقود طويلة من تدهور المستوي المعيشي والنقص الحاد في المرافق ، بالاضافة إلي القصور في تلبية الحاجات الاساسية كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الضرورية للإنسان .
وينعكس هذا الوضع بشكل واضح علي المرأة الريفية أكثر من الرجل بإعتبارها المتحملة للجزء الاكبر في تربية الابناء وإدارة المنزل بالاضافة إلي مشاركة الرجل في أعمال الزراعة فالمرأة الريفية تلعب دوراً فاعلاً وأساسياً في مجال التنمية الزراعية ،لذلك يأتى موضوع هذه الدراسة ليحاول أن يجيب على التساؤلات التى طرحها تطبيق قانون الأرض الذى حرر إيجار وسوق الأرض ويبين اثره على أوضاع الفلاحين والفلاحات المستأجرين حيث كانوا قبل تطبيق القانون يملكون بطاقات حيازة يحصلون بموجبها علي قروض بضمان المحاصيل التي يزرعونها إلا أنه ومع تطبيق القانون 96ـ92 صارت بطاقات الحيازة في الجمعية الزراعية خاصة بالملاك فقط ومن ثم لم يعد من حق هؤلاء (المستأجرين والمستأجرات الجدد أو

[6] هبه الليثى مصدر سبق ذكره.

المطرودين من أراضيهم الحصول علي بطاقات الحيازة التى كانت تلعب دوراً كبيراً فى حياة الفلاحين والفلاحات وخاصة فيما يتعلق بالائتمان .ويكفى أن نشير أنه فى عام 93 حصل الرجال على 88% من قيمة القروض [7]وكانت باقى النسبة للسيدات .ولكن هل أثر القانون على أوضاع الفلاحات وما هو حجم هذا التأثير فى ظل تدنى نسب الحيازة بالنسبة للمرأة التى بلغت قبل تطبيق القانون ما بين 2% الى 5% [8]وهل زادت هذه النسبة أم تراجعت؟.

ورغم أن النساء في الريف المصري يعملن مثل الرجال فإنه بعد تنفيذ القانون قلت فرص العمل بشكل كبير ولم تعد الأجور في الأراضي الزراعية للعاملين والعاملات باليومية مجزية رغم ساعات العمل الطويلة (يوم العمل لا يقل عن 10 ساعات) [9]لذلك فإن فرص تشغيل النساء تلقي صعوبات أكبر هذا بالاضافة الى ان النساء يحصلن علي أجور أقل من أجور الرجال إذا كانوا يعملون فى أراضى الغير.

وكذلك فإن النساء تضطررن لتشغيل الاطفال في المزارع بدلاً من التعليم وهي كارثة حقيقية أدت إلي زيادة نسبة الامية في الريف حيث أن معظم الفلاحين والفلاحات الذين أنتزعت منهم الاراضى التى كانوا يحوزونها أخرجوا ابناءهم من التعليم حتي يعملون في الارض تلبية للحاجة الماسة للمال والطعام .

والجدير بالذكر أن القانون قد أثر بشكل كبير علي دخول حوالي 904 ألف [10]مستأجر وأسرهم بحيث انخفضت تلك الدخول بقيمة تقدر بحوالي 2 مليار جنيه مصري هي الفارق بين القيمة الإيجارية التي كانت في السابق لا تتجاوز 600 جنيه للفدان أما بعد القانون فأنها تتراوح بين 1500، 2000 ج [11]مصري للفدان الواحد وبالتالى تأثرت دخول النساء المزارعات خاصة المستأجرات ،كما أثر القانون على أنماط الانتاج والغذاء ،وأثر ذلك بلا شك على أوضاع النساء .

فهل أدى تغيير هذه السياسات الى تغطية الاحتياجات الاساسية للنساء فى الريف والوفاء باحتياجات السوق وهل أفقد المرأة الريفية دورها في انتاج المحاصيل الغذائية ؟ وهل تستطيع المزارعات أن تواجه وحدها هذه القوانين والآليات المعقدة التي تحتاج إلي الكثير من التدريب والخبرة حتي يمكنها أن تصبح شريكاً فاعلاً في التنمية ؟.

فترك الفلاحات بدون تعليم ومعرفة يعني أننا لا نريد أن نساعدهن علي الصمود أمام هذه المتغيرات الجديدة بالاضافة إلي أن القانون 96 لـ92 أدي الي تغيرات في ملكية وحيازة الأرض الزراعية والتي انعكست علي أوضاع المرأة الريفية حيث أدي هذا إلي ظهور فئات من السيدات كالسيدات المالكات التي لم يكن يزرعن أراضيهن قبل القانون وآلت إليهن الأرض ، والنساء اللاتي كان لديهن أرض قبل القانون بالايجار وأنتزعت منهن هذه الأراضي ولكنهن نجحن في الحصول علي أراضي بديلة ، والنساء اللاتي كن يستأجرن أرضاً قبل القانون واستأجرن أرضاً بعد القانون ، والنساء اللاتي كن يحوزن أرضاً قبل القانون ولكن بعد القانون لم تنجح في الحصول علي أية أراضي بديلة وأضطررن الى العمل باليومية فى أراضى الغير.

هؤلاء السيدات بفئاتهن المختلفة لديهن العديد من المشاكل وهناك الكثير من المعوقات التي يواجهنها في ظل تغيرات السوق وفى ظل وضعهن الجديد الذى فرض عليهن الاحتياج الى أوجه

---

[7] تقرير بنك التنمية والائتمان الزراعى عام 1993.

[8] محيا زيتون، المرأة والتنمية ،مفاهيم نظرية وقضايا عملية،القاهرة2000.

[9] تقرير الفلاحة المصرية "أوضاع متدنية ..مصير مجهول" اصدارات مركز الأرض لحقوق الانسان ،فبراير 2002

[10] البنك الزراعى المصرى- وزارة الزراعة عام 1990.

[11] دراسة بعنوان أثر تطبيق قانون الارض على دخول الفلاحين- اصدارات مركز الارض لحقوق الانسان،نوفمبر2000

عديدة من المساعدة والمساندة .
ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة التى تحاول أن تدرس أوضاع هؤلاء المزارعات فى قريتى العمارية الشرقية بمحافظة المنيا وعزبة رمزى بمحافظة الشرقية لبيان ما إذا كان القانون 96لـ92 قد أحدث أية تغيرات فى هذه الأوضاع أم لا وذلك فى محاولة من المركز للمساهمة فى خلق استراتيجيات وسياسات جديدة تلبى الاحتياجات الراهنة لتلك الفئة من أجل تحسين أوضاعهن وتنمية قدراتهن وتحسين إدارة الأرض الزراعية فى مصر.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم التغيرات التي حدثت لفئات المزارعات المختلفة في الريف وأهم المعوقات اللائى تواجهنها وأسبابها ، والاساليب الملائمة لهن للتغلب علي الصعوبات وذلك بهدف تحسين أوضاعهن وتمكينهن من الحصول علي أراضي ، وتحسين طرق إدارتها .

- **المنهجية المستخدمة وأدوات البحث**

- تم اختيار 200سيدة من السيدات المالكات والمزارعات والعاملات فى قطاع الزراعة بطريقة عمدية ولكن روعي في هذا الاختيار أن تشتمل علي فئات عمرية متنوعة وعلي حيازات مختلفة لهن وتم عمل دليل مقابلة يحتوى علي العديد من الاسئلة والمناقشات معهن بهدف التعرف علي كيفية إدارتهن للأرض والمشاكل والمعوقات التى تقابلهن فى العمل.

مجالات الدراسة

- **المجال المكاني :**

شملت عينة الدراسة الميدانية سيدات من قرية العمارية الشرقية التابعة لمركز ديرمواس – محافظة المنيا لتمثل إحدى قرى جنوب مصر ، وأخريات من عزبة رمزى السبيل التابعة لمركز فاقوس –محافظة الشرقية وذلك بهدف التعرف على المعوقات التى تقابلهن سواء فى الوجه القبلى أو الوجه البحرى من ريف مصر .

- **المجال البشري :**

شملت العينة فئات متنوعة من السيدات بالقريتين سواء كن مالكات للارض الزراعية أو مستأجرات لها ،وقد تم اختيار عدة حالات نموذجية كدراسات حالة للفئة المستهدفة.

- **المجال الزمني :**

استغرقت المدة الزمنية لمقابلة الحالات والزيارات الميدانية حوالى شهرين.وتم استخدام المقابلات الجماعية ، والمقابلات الفردية ، والذهاب الي أماكن إقامة وعمل السيدات.
ثم أستتبع ذلك عرض وتحليل للنتائج وعمل ملاحظات أولية بعدها قام ججدجالباحثون مرة أخرى بالنزول للقرى لتحديث المادة الميدانية وعمل الملاحظات اللازمة خلال الفترة المتبقية فى المشروع والتى استغرقت عاماً كاملاً

الفصل الثانى: أثر القانون 96 علي قطاع الزراعة

بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادى كانت هناك أثار سلبية ليس على الاقتصاد الزراعى فحسب ولكن على الاقتصاد المصرى ككل اذ تراجعت معدلات نموه وتدهورت بعض قطاعاته ،الامر الذى اضطرت الحكومة معه خلال الشهور الماضية الى تعويم قيمة الجنيه المصرى فى محاولة منها الى تخفيض معدل الواردات بسبب الانهيارات المتوالية للجنيه امام الدولار الامريكى ، أما قطاع الزراعة فقد تراجعت مساهمته فى قيمة الانتاج الكلى بعد ان رفعت الحكومة يدها عن دعم مستلزمات الانتاج الخاصة بهذا القطاع وتركته عرضه لتقلبات السوق الحرة الامر الذى أثر سلباً على الأوضاع المختلفة لهذا القطاع.

وقد اصدرت الحكومة عدة قوانين تلبية لتوجهاتها الاقتصادية الجديدة تخص القطاع الزراعى كان أهم هذه القوانين هو قانون الايجارات الزراعية 96 لـ92 الذى يحكم العلاقة الايجارية بين المالك

والمستأجر وبمقتضاه أعيد جزء كبير من الارض زاد عن المليون فدان [12]التى كانت مستأجرة الى ملاكها القدامى وذلك فى محاولة من الحكومة لتدويل الارض .
وقد أدى ذلك الى بروز فكرة تجميع الملكية فى أيدى كبار الملاك وكان ذلك أحد أهداف تنفيذ القانون 96 لسنة 92 الذى لم يكن من نتائجه فقط انتزاع الارض من المستأجرين وعودتها الى الملاك بل بحث بعض أصحاب الملكيات الصغيرة وخصوصاً الاقل من فدان ببيع اراضيهم نظراً لارتفاع قيمة الارض من جهة وأيضاً لأن معظمهم مستأجرين شهدت أوضاعهم الاقتصادية انهياراً مفاجئاً بعد انتزاع الارض منهم .
هذا الأمر الذى سمح بزيادة طفيفة فى مركزة الملكية فى بعض المناطق وبالتالى حقق تطبيق القانون بعض الأهداف الجزئية التى كانت الدافع وراء أصداره وهو محاولة تمليك مساحات شاسعة من الاراضى لعدد أقل من الفلاحين الذين يمكنهم اتباع اساليب اكثر تطوراً فى الزراعة لزيادة الانتاج الزراعى ودخول السوق العالمى حسب تصورات مروجى سياسات الحكومية .
إلا إننا لو نظرنا الى واقع تلك الاراضى التى بيعت سنجد أن الصورة لم تختلف كثيراً عن ما قبل تطبيق القانون اللهم إلا باستفادة الملاك من تطبيق القانون بالتحكم فى قيمة الايجار والمستأجر فأصبحت الاراضى تؤجر دون عقود واصبح بامكان المالك طرد المستأجر فى أى لحظة يشاء والتأجير لغيره بأسعار أعلى وبالتالى كان هناك ثمة تغير تمثل فى أن العناية التى كان يوليها الفلاح للارض التى كان يعتبرها ملكاً له ولأبنائه ومصدر رزقه الوحيد تدهورت كما أن هناك تغيراً أخر ملحوظ وهو تدهور أوضاع مستأجرى القانون الجديد والعمالة الزراعية وباتا هؤلاء يعملون تحت ضغط الحاجة ولا يشعرون بأى نوع من الاستقرار فى عملهم هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فإن دخولهم من الزراعة انخفضت كثيراً فى مقابل ان اوقات العمل صارت أطول وأشق وبالتالى لم يعد الفلاحون يجدون أهمية لبذل الكثير من الجهد من أجل تحسين الارض التى يعملون بها بالاضافة الى أن القروض بالنسبة للمستأجرين قبل تطبيق القانون كانت مصدراً هاماً من مصادر الإئتمان فى الريف المصرى وبعد التطبيق تناقص ذلك بشكل كبير .
إذاً فالواقع الزراعى الحالى يجعلنا نكتشف بسهولة أن الحكومة نفذت خطوات نحو تحرير الأرض ثم نسيت الهدف الاساسى من ذلك وهو تنمية قدرات الفلاحين والثروة الزراعية ، حيث لم تستوعب أن الارض بالنسبة لمعظم الملاك هى مصدراً للربح لا أكثر وان جزء من هذا الربح هو تشغيل العمالة الرخيصة بأية صورة سواء بالايجار أو باليومية بمعنى أخر لم تضع الحكومة استراتيجية لتتحكم فى ادارة الاراضى وتركت الامر محكوماً بقصر نظر المالك وعدم اهتمامه بالاهداف الاستراتيجية للدولة ولسياسات الاصلاح ذاتها.
وكنتيجة لهذه السياسات ساهمت المؤسسات الزراعية الحكومية نفسها فى عرقلة التطور الزراعى ،فوزارة الزراعة والجمعيات الزراعية بفروعها ومكاتبها فى المحافظات المختلفة وهى الجهة المسئولة بشكل اساسى عن متابعة وتقيم ومراقبة شراء أو بيع مستلزمات الزراعة من بذور ومبيدات وكيماوى حيث لا يمر موسم زراعى الا وتكون قد ارتكبت احدى الفضائح الزراعية حيث توزع على الفلاحين المبيدات أو البذور الفاسدة أو منتهية الصلاحية ثم انها لا تتحرك بالسرعة المطلوبة فى حالات انتشار المشكلة تاركة الوضع يتفاقم وذلك كما حدث فى كوارث زراعة القطن والقصب ومن ثم نجد أن الانتاج الزراعى المصرى الآن ليس فقط غير قادر على المنافسة فى السوق العالمى بل غير قادر على تغطية الاحتياجات المحلية .
فمثلاً انخفضت مساحة زراعة القطن من مليون و180 الف فدان فى اوائل التسعينات الى 830

[12] دراسة "أثر تطبيق القانون 96 لسنة 92 على أوضاع الفلاحين فى الريف – اصدارات مركز الارض لحقوق الانسان - فبراير 2002.

الف فدان فقط عام 2000 طبقاً لتقارير هيئة الاعمال وتؤكد تقارير وزارة الزراعة عن نفس العام تعرض 60 الف فدان من القطن للافات فى البحيرة ،وكفر الشيخ والشرقية والغربية ودمياط وبنى سويف وسوهاج والمنيا ،ولم تتحرك هيئات وزارة الزراعة بالسرعة المطلوبة لدرء الخطر ،كما تشير تقارير المحافظات إلى انخفاض المساحة المزروعة قطناً بالدقهلية مثلاً من 45 الف فدان عام 1999 الى 9 الاف فدان فقط فى العام 2000.
اما السكر فبالرغم من ان الانتاج المحلى يقترب من 75% من الاحتياج المحلى عام 2000فإن السوق المصرى فى نفس العام تم اغراقه بأطنان من السكر المستورد.[13]

أما عن تصدير الانتاج الزراعى فقد انخفض التصدير الزراعى من 418 مليون جنيه مصرى عام 1980 الى 109 مليون جنيه عام 1998 بينما ارتفع استيراد المحاصيل عن نفس الفترة من 1,2 مليار جنيه عام 1980 الى 11 مليار جنيه عام 1998 أما عن تصدير الفاكهة والخضروات التى تقبل عليها الاسواق الاوروبية ففى الوقت الذى انتجت فيه مصر حوالى 21 مليون طن من هذه المحاصيل عام 1998 فلم تتمكن من تصدير سوى 5% فقط منها.[14]

وبشكل عام فإن معدل النمو فى المجال الزراعى فى الفترة منذ 1990 حتى 2000 لا تزال اقل من معدل النمو فى المجال الزراعى فى الفترة من 1980- 1987 وطبقاً لآخر الاحصاءات فان[15]

حركة سهم النمو فى المجال الزراعى والحيوانى فى الفترة ما بين (1998-1994) كانت شديدة البطئ ولم تحقق سوى تغيرات طفيفة جداً فمثلاً لم تتعد نسبة التغيير فى المساحات المنزرعة بمحصول قصب السكر سوى (4,7)وفى القمح (14,7) وفى الخضر الشتوية (14,8)والصيفية (9,4) والنيلية (2,7) وفى الذرة الرفيعة (20) والشامية (2,2) .
هذا بينما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى فى محصول القمح مثلاً فى الفترة (97-91) من 48,2% الى 41% وهو الامر نفسه الحادث مع التغير فى نسبة الانتاج الحيوانى ومنتجات الالبان حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء وفى الفترة ما بين (91-97) من 89,5 الى 79,2% وفى السكر من 67,6 الى 50,9% وفى الزيوت النباتية والمسلى الصناعى من 77,9 الى 35,5% هذا بالنسبة للاكتفاء الذاتى المحلى من المنتجات الغذائية الامر الذى يجعل الحديث عن التصدير اشبه بوهم كبير لا يصدقه الا مروجى سياسات الحكومة ومسئولي برامج الاصلاح الزراعى فى مصر .ولو تتبعنا مدى تدخل الحكومة للاسهام فى رفع انتاجية الاراضى عن طريق انشاء الجمعيات التعاونية وامدادهم بالمواد اللازمة للزراعة سنجد أن نسبة التغير فى عدد الجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى المحافظات والقرى لم تتعد 70% أما قيمة الخدمات المقدمة من الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى فإن جملة نسبة التغير فى نفس الفترة لم تتجاوز 5,3% ففى التقاوى كانت 27,9% وفى الاسمدة 8,9% وفى المبيدات 26,3% وتشير هذه الارقام الى أن هناك ازمة حقيقية ليبست فقط فى النمو فى الانتاج بل فى المساهمات الحكومية فى مجال الزراعة .
اذ الحكومة فى ممارستها ضد الفلاحين خصوصاً بعد تطبيق سياسات الاصلاح الزراعى ليست فقط تحرم هؤلاء الفلاحين من حقوقهم فى أمان حياتهم وحيازتهم لأراضيهم ،وانما فى الوقت نفسه

---

[13] – انظر دراسة بعنوان الظاهرة والاحتكارية تهدد الانتاج الزراعي والغذائي ورقة بحثية غير منشورة – عريان نصيف في 9 ستمبر 2000 من خلال تقارير الأرض والفلاح عام 2000 الصادرة عن مركز الأرض لحقوق الإنسان.

[14] - انظر استراتيجية زراعية بلا فلاحين - ري بوش – ورقة مقدمة لمركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة 2000 ورشة عمل بعنوان التغيرات الاجتماعية في الريف المصري .

[15] - انظر احصاءات وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام 2000.

تساهم فى افشال سياسات الاصلاح المزعومة فلو غضضنا الطرف عن تردى المستوى المعيشى لقطاع الفلاحين بعد تطبيق القانون والناتج عن رفع سعر ايجار الفدان إلى ثلاثة عشر ضعف ما كان عليه قبل عام 1992.وارتفاع نسبة البطالة بعض طرد الاف من الفلاحين من أراضيهم والذى أدى الى بروز بعض بؤر الغضب والعنف المكبوت الذى لا يصلح معه دائماً سياسات القبضة الحديدية وعن ان عدم الاهتمام بالتنمية فى الريف يعنى زيادة مساحات التخلف والمرض ومن ثم تراجع أوضاعنا الإقتصادية والاجتماعية إلى الخلف وعن أن مزيداً من الفقر يعنى مزيداً من الركود ومزيداً من الازمة ولو غضضنا الطرف عن كل ذلك فستظل هناك مشكلة حقيقية وهى أن تجاهل خبرة الفلاحين – باعتبارهم جزء اساسى من القطاع الزراعى - الذين هم الاكثر ارتباطاً بالارض والاكثر فهماً لكيفية استثمارها نظراً لطول الفترة التى عاشوا فيها على هذه الارض هى فى النهاية جزء من حاضرهم ومستقبلهم ويعنى هذا فى الواقع جهل الحكومة بمواردها الحقيقية والذى أدى ذلك بلا شك الى فشل الحكومة فى معرفة طريقها نحو الاصلاح الزراعى وتنمية الريف المصرى .[16]

الفصل الثالث: اثر القانون 96 علي اوضاع المرأة الريفية

إن النساء فى عالمنا العربى وفى مصر يلعبن ادواراً متعددة فى الانشطة الاقتصادية خاصة فى البلدان ذات الطبيعة الريفية .

فعمل النساء فى الزراعة والانشطة المتصلة بها ينظر اليه على انه امتداد للمسئولية المنزلية إذ تنخرط النساء فى انشطة اقتصادية ذات قدرات متعددة منها المتصل بالزراعة ورعاية الحيوانات ومنها المتصل ببعض الحرف المرتبطة بالزراعة علاوة على امكانية القيام بهذه الانشطة داخل المنزل وبدون أجر فى أغلب الاحوال .وحجم عمل النساء الريفيات فى النشاط الزراعى يكون واضحاً بدرجة كبيرة فى عمليات مثل الحصاد والتعبئة والنقل والتسويق والتخزين وللتدليل على ذلك نسوق بعض الامثلة من دراسة أجريت فى محافظة الغربية عن مركز البحوث الزراعية وذلك للتعرف على مساهمات المرأة فى العمليات الزراعية لمحصول القمح على سبيل المثال حيث ظهر أن 84% من النساء المبحوثات يقمن بعمليات التخزين مقابل 18% من الرجال المبحوثين وان نسبة تتراوح ما بين 59% الى 54%قد قمن بالمشاركة فى عمليات التسميد والتسويق والتعبئة ومقاومة الحشائش .

هذا يعنى ضمناً أن المرأة الريفية تشارك فى العمليات الزراعية لكن درجة مشاركتها فى بعض هذه العمليات تكون أكبر من الرجال أو محدودة بعض الأحيان وقد ترجع ضألة نسبة المشاركة فى

[16] تقرير أحوال الفلاحين فى بر مصر - إصدارات مركز الأرض لحقوق الانسان ،مايو 2001-ص338

عمليات مثل الحرث والعزيق والرى والمقاومة الكيماوية إلى اسباب عدة قد يكون من بينها أن هذه العمليات تحتاج الى مجهود عضلي شاق لا يتناسب مع تكوين المرأة أو قد تحتاج الى تدريب ومهارة وهذه الاسباب قد تكون مقبولة بدرجة ما ولكنها ليست معياراً حاكماً خاصة عند مقارنتها بأعمال أخرى أشق أو أكثر دقة تقوم بها النساء الريفيات فى مجالات زراعية أخرى .ومن ناحية أخرى يعتبر الانتاج الحيوانى هو المجال الرئيسى لعمل النساء الريفيات حيث أن هذا النشاط يمثل 71,6% من حجم عمل النساء الريفيات فى مجال الزراعة مقابل 28,4% مثل حجم عملهن فى مجال الانتاج النباتى (الجويلى 1988) ويضم مجال الانتاج الحيوانى انشطة متنوعة تشمل تربية الماشية والاغنام والماعز والدجاج وغيرها وممارسة العمليات المتصلة بالتغذية والسقاية والرعى فى الحقل ورعاية الحيوانات المريضة والحلب وما يتصل بتربية الحيوانات من صناعات منزلية وتسويق المنتجات .

وللمرأة الريفية أيضاً دور فى اتخاذ القرار فى العمليات الزراعية فعلى الرغم من عدم وضوح اسهامها فى الانشطة الاقتصادية والزراعية نتيجة بعض المحددات البيئية والثقافية الا أن دور المرأة الريفية في عملية اتخاذ القرارات الاسرية المزرعية أمر لا يمكن اغفاله . وكما هو الحال فى العمليات الزراعية التى يمكن أن تنقسم الى حد ما تبعاً لدور النوع فكذلك الحال أيضاً بالنسبة للقرارات الاسرية حيث يوجد التخصيص فى موضوعات اتخاذ القرارات بين كل من الزوج والزوجة .

كذلك فإن تأثير أفراد الاسرة بما فيهم المرأة الريفية – الزوجة أو الام – فى عملية اتخاذ القرار تختلف تبعاً لموضوع القرار وتبعاً للمرحلة التى تمر بها عملية اتخاذ القرار أيضاً فالقرارات التى تتعلق بالاحتياجات والادوات المنزلية وطهى الطعام ورعاية الحيوانات المنزلية الصغيرة وتسويق بعض المنتجات قد تمثل موضوعات تتخذ فيها المرأة الريفية قراراتها بدرجة كبيرة من الاستقلالية ،لكنها تشارك بنسبة أقل فى اتخاذ القرارات المتصلة بالعمليات الزراعية كنوع المحاصيل التى تزرعها الاسرة او أسلوب القيام ببعض العمليات الاخرى كالحصاد والنقل والتسوق .

والمرأة فى الريف المصري هى التى يقع عليها العبئ الاكبر فى ادارة شئون الاسرة حيث تقوم بتربية الاطفال والعناية بهم فى المأكل والمشرب ايضاً الاعتناء بمشاكلهم فى مراحل التعليم المختلفة وتقوم بالعناية بالبهائم بمختلف انواعها وهي التي تقوم بتنظيم وترتيب البيت 0

وهذه عملية شاقة جداً خاصة فى ظل وجود زرائب للحيوانات تكاد تختلط مع أصحاب البيت فى المكان وعدم وجود أدوات حديثة تساعد على عملية التنظيف أو الغسيل حيث أن الريف لا يعرف الكثير من الادوات الكهربائية الحديثة التي تساعد المرأة علي اعمال البيت .

بالاضافة الي انها تقوم بأنواع مختلفة من الأنشطة حتى تساعد على تنمية الدخل الخاص بالاسرة ،حيث تقوم بشراء صغار الدواجن بانواعها المختلفة ،وتقوم بتربيتها وتسمينها وتستخدمها اما فى استهلاك منتجاتها من البيض واللحم الخاص بالاسرة أو تقوم ببيع هذه المنتجات للحصول على "نقود" تساهم بها فى الصرف على احتياجات الاسرة المختلفة خاصة أنها تكون مسئولة مثلاً بشكل اساسى غير معلن عن تجهيز بناتها وهناك نوع أخر من الأنشطة تقوم بها المرأة فى الريف وهو الاتجار باللبن ففى بعض المناطق من الريف تقوم المرأة ببيع اللبن من مصدره الاول وهو الماشية الخاصة بها أو شراء اللبن من فلاحين أخريين ممن لا يستطيعون بيعه بهذه الطريقة لبيعه فى بعض المناطق الحضرية وذلك بعد فرزه وتصنيع بعض منتجاته . كل ذلك يؤهلها للعب دور أساسى فى ادارة الاوضاع الاقتصادية للاسرة ،وكذلك فى لعب دور أساسى فى إدارة الأرض خاصة إذا كانت الأرض هى المصدر الأساسى للأنشطة والدخل .وعلى الرغم من كل هذه الإدارة والمسئولية فإن الرجل فى هذا المجتمع الريفى المحمل بالعادات والتقاليد يعطي له كافة الحقوق في كونه رب الاسرة ومديرها والمتحكم الرسمى فى شئونها ،ولعل توضيح دور المرأة ووضعها الاجتماعى

والاقتصادى والثقافى وأثر تطبيق القانون 96 لـ92 على أوضاعها يفسر السبب فى ذلك ،وفى هذا الاطار نود ان نشير إلى تفرقة بين النساء الريفيات من حيث طبيعة الأنشطة والدور اللاتى تقمن به تفسر أيضاً السبب فى هذه الأدوار المتناقضة

أولها : المرأة الريفية التقليدية هى التى ينحصر دورها فى ادارة شئون المنزل وربما يتطرق هذا الدور الى مساعدة الزوج فى بعض شئون الحقل خاصة أثناء مواسم الحصاد.

والثانية :المرأة المزارعة وتلك التى يكون لها دور اساسى ورئيسى فى ادارة الحقل ويرجع ذلك لعدة اسباب فإما أن تكون هذه المرأة عائلاً للأسرة وذلك بسبب وفاة الأب أو الزوج أو غيابه أو ان الأسرة تمتلك أرضاً تزرعها بنفسها أو تستأجر أرضاً وتقوموا بزراعتها أو أخيراً التى تملك أرضاً سواء عن أحد والديها أو زوجها وتديرها بنفسها .

وهذه التفرقة تحدد بلا شك وضع المرأة الاجتماعى والثقافى والاقتصادى ،كذلك بالنسبة لتأثير القانون 96لـ92 [17]سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ،ولا شك أن النوع الثانى من الريفيات يقع عليهن عبئ اضافى عن باقى النساء الريفيات .

وإذا نظرنا إلى الوضع الاجتماعى للمرأة فى الريف نجده أقل الاوضاع الاجتماعية عن باقى افراد الاسرة فرغم أهمية دور المرأة الاقتصادى الا أن ذلك لا ينسحب على وضعها الاجتماعى فهى المهملة من جانب المجتمع الريفى حيث أنها لا تشارك بشكل معلن فى أى نشاط اجتماعى وأيضاً هى التى يقع عليها غضب الرجل وتتحمل أثار أى نكسة تمر بها الاسرة ويكون وليدها هو الاهم بالنسبة للاسرة فى مجتمع يهتم فقط بالذكور فى ظل محددات ثقافية خاصة هذا بشكل عام بالنسبة للمرأة الريفية .

أما المرأة المزارعة برغم خروجها إلى الأرض وممارستها بعض الانشطة لإدارة أرضها إلا أن وضعها الاجتماعى يقل عن النساء الريفيات غير المزارعات وذلك نتيجة لتخلف بعض المناطق فى الريف بشكل عام .ولكن النساء المالكات لأرض زراعية يصبحن فى مرتبة اجتماعية أرقى من كل النساء الريفيات وهذه المرتبة تتحدد نسبتها بالمساحة المملوكة لها.

أما بالنسبة للوضع الثقافي والتعليمي للمرأة الريفية فلا شك أنها أقل من الرجل حيث أن أمية النساء تقدر بحوالى نصف الأمية فى المجتمع المصرى وتزيد هذه النسبة فى الريف

والمجتمع الريفى غير مهتم بتعليم المرأة على الاطلاق ربما فى الاونة الاخيرة زاد الاهتمام بتعليم الاناث فى الريف ولكن هذا الاهتمام ليس بالقدر الكافى بحيث يصبح هذا القدر الضئيل متساوى مع القدر الذي يخص الذكر كما ان الوضع الاقتصادى المتدنى في الريف يساهم أيضاً فى هذه النتيجة ،والوضع الثقافى المتدنى للمرأة فى الريف أثر بشكل سلبى على دورها فى تربية الاطفال وعلى دورها فى تنمية الاسرة بشكل عام ويجدر التنويه إلى ان النساء المزارعات خاصة المستأجرات يأتى وضعهن الثقافى أقل أوضاع النساء فى الريف بشكل عام إذ قليل من النساء المتعلمات على سبيل المثال اللاتى يمتهن الزراعة فى الريف ،وعلى الرغم من ذلك وحسب الملاحظات الميدانية لباحثى المركز فى القرى التى تعمل فيها فإن النساء المالكات مساحات تزيد عن الفدان كن من المتعلمات على الاقل حاصلين على شهادة الابتدائية مما يرفع درجة وضعهن الثقافى داخل القرية ويزيد هذا الوضع بزيادة مساحة ملكيتهم حيث تتوافر لهم فرص التعليم والمعرفة.

وبالنسبة لأثر القانون 96 لـ 92 على وضع المرأة فقد كان له اثاراً سلبية على وضع المرأة فى الريف المصرى- خاصة المرأة المزارعة – باعتبارها أحد أطراف الصراع الذى نشب عقب تطبيق القانون والمرأة المزارعة التى كان لها حيازة ايجارية سلبت منها هذه الارض كما حدث

[17] أنظر تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان حول –الفلاحة المصرية – اصدارات الأرض والفلاح ،فبراير 2002.

للمستأجرين الذكور وبالتالى فقدت مورداً اساسياً ولكن يختلف الوضع بالنسبة للمرأة عن الرجل فى هذا الشأن حيث أن حقل العمل أوسع بالنسبة للرجل ولكن المرأة لا تستطيع أن تعمل الا فى أنشطة معينة خاصة فى الاعمال الموسمية كالحصاد . كما أنها لا تستطيع أن تعمل فى بعض الأنشطة الزراعية مثل عزيق الارض مثلاً ، اضافة إلى التقاليد السائدة فى الريف والتى تساعد على تحجيم عمل المرأة واقتصار دورها فى اعمال معينة .

لكننا لا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الجوانب الايجابية [18]خاصة فيما يتعلق بالأراضى المملوكة على المشاع . فبعد عودة الارض لأصحابها أخذت نسبة كبيرة من النساء حصتها فى هذه الأرض وبالتالى فى اعتقادنا فإن نسب الحيازة للأرض الزراعية بعض التطبيق قد زادت بالنسبة للنساء حيث تتميز معظم الاراضى التى كانت مستأجرة بأنها موروثة لعائلات كبيرة العدد وقبل التطبيق لم يكن هناك اهتمام كبير بعائد هذه الأرض حيث أن العائد من الايجار بعد تقسيمه على الورثة لن يكون كبير ولكن بعد تسليم الأرض أصبح من حق المرأة أن تقوم بالتأجير بنفسها أو إدارة أرضها بنفسها ،وفى أعتقادنا أن هذه كانت سمة ايجابية بالنسبة للمرأة بسبب تطبيق القانون

الفصل الرابع: عرض الدراسة الميدانية

المرأة في الريف هي المحرك الاساسي للاسرة والمنزل وهي الطرف الذي تظهر النتائج المباشرة والملموسة عليه بشكل اسرع باعتبارها الطرف الاضعف في منظومة الحياة الريفية ولهذا فأن أي تدهور او نماء سريان ما يظهر علي حياة النساء في القري بشكل واضح .

وقد اتاحت لنا هذه الدراسة مقابلة انواع مختلفة من السيدات بالقريتين محل الدراسة .

وقد كانت أمانى معظم الفلاحات تنحصر فى وجود أرض لزراعتها وطيور لتربيتها وهن في سبيل ذلك مستعدات للعمل والمكافحة والصبر للوصول الي أهدافهم وخاصة في ظل التدهور الشديد الذي لحق بالريف بعد تطبيق قانون الايجارات الزراعية .

ولا يسعنا في النهاية ونحن نستعرض أوضاع القريتين الا التنويه عن ان لكل قرية من قري ريف مصر ملامح خاصة بها ، ربما لا تتوافر في باقي القري ، فبالرغم من تشابه معظم القري في ملامح الفقر والطرق الترابية الضيقة والبيوت البسيطة الا ان الفلاحين القاطنين بكل قرية يصبغون عليها خبراتهم وحياتهم وتاريخهم لتظهر بطابع متميز يشكل ملامح هؤلاء الفلاحين .

وعلى هذا فسوف نقوم باستعراض مشكلات وأوضاع القريتين محل الدراسة .

ثم ننتقل بعد ذلك الي إستعراض الملاحظات الميدانية للباحثين فى القريتين وأخيراً عرض نماذج حالة للمزارعات التى تمت مقابلتهن وذلك على النحو التالى:-

[18] مداخلة للأستاذ الدكتور محمد عبد العال استاذ الارشاد الزراعى فى مداخله له بورشة الأرض حول أثر القانون 96 لـ92 ديسمبر 2001.

أولاً : مجتمع الدراسة لقرية العمارية الشرقية [1]

1- تعريف عام للقرية محل الدراسة

أ- الموقع

قرية العامرية الشرقية هي إحدي ست قري متداخلة- مع بعضها البعض- بمنطقة تل بني عمران التابعة لمركز ديرمواس بمحافظة المنيا وهي أخر حدود المحافظة الجنوبية والقري الست هي (العامرية ، العامرية الشرقية ، الحاج قنديل ، الحوطة ، تل العمارنة ، قرية العمارنة التابعة لمحافظة أسيوط) .

تقع القرية في الناحية الشرقية من نهر النيل حيث يعتبر هو الحد الغربي للقرية ويحد بها من الشمال قرية الحاج قنديل ومن الجنوب قرية العمارنة (أسيوط) أما الجبال فتعد هي حددوها الشرقية .

المسافة بين المنطقة السكنية للقرية ونهر النيل تقدر بـ2 كيلو متر وترجع تسمية القرية إلي ال عمران الذين أستوطنوا بمنطقة تل العمارنة وكانوا أول من قاموا بتعمير المنطقة منذ الفتح الاسلامي لمصر (وفقاً لرواية أهل القرية) وهم من اصول عربية حيث أنهم كانوا من أهل منطقة شبه الجزيرة العربية وعامرو قنديل هما اشهر الاسماء بهذه القرى ، نسبه لشيوخها ومؤسسيها .

ب-المساحة وعدد السكان

تشغل قرية العامرية الشرقية مساحة تقدر بعشرة أفدنة وحيازتها الزراعية حوالي 750 فدان من الأرض الزراعية مقسمه لـ600 فدان ملكية الاهالي وحوالي 150 فدان تابعة للاصلاح الزراعي ، والباقي يشغل المنطقة السكنية .

ويقدر عدد الاسر بالقرية حوالي 5000 اسرة بمتوسط 15 فرداً تقريباً حيث أن عدد افراد الاسرة يتراوح ما بين 10 افراد و 20 فرد . والزيادة في عدد افراد الاسرة يرجع إلي احتفاظ اهالي القرية بالعادات الريفية التي منها استمرار إقامة الابن في منزل اسرته حتي بعد زواجه (وليس العادات فقط ولكن الوضع الاقتصادي أيضاً يفرض بقاء هذه العادة) وبتقدير قريب من الدقة نستطيع أن نقول أن عدد سكان القرية حوالي 75 ألف نسمة .

جـ-أهم عائلات القرية

يتشكل أهالي القرية من خمس عائلات أساسية هم عصب القرية منذ قديم الزمن حيث أنه ليس هناك أي سبب جاذب لمن خارجها وهم (الجوامع ، الغطانية ، القشايفه ، العطوات ، أولاد علي) وكلاً من الجوامع والغطانية هم اكبر العائلات عدداً ونفوذاً وأيضاً ملكية .

ولم تخرج العمدية من الجوامع والتنافس الذي يحدث عليها بين بيتين من بيوت الجوامع وهم بيت محمد الصاوي أول عمدة للقرية وبيت عبد الحميد عبد المحسن الذي خرج منه اخر عمدة للقرية قبل توقفها منذ حوالي 8 سنوات ولكن القائم حالياً باعمال العمدية ايضاً من نفس بيت عبد الحميد عبد المحسن.

2- الأراضي الزراعية بالقرية :-

تبلغ جملة المساحة الزراعية بالقرية 750 فداناً ، ويرجع ضيق المساحة إلي انحسار القرية بين النيل الذي يهدر بسبب الفيضان ما يقارب من 200 فداناً . وبين الجبل الذي لا يصلح للزراعة وبهذا تهدر الأراضى وتنحصر وتضيق هذه المساحة.

[1] المعلومات الواردة فى هذا الجزء تم تجميعها من قيادات المجتمع المحلى والوحدة المحلية بالقرية.

بالاضافة لعدم توزيع المياه بشكل جيد داخل هذه المساحة . أما سعر الفدان فقد تدهور منذ عامين تقريباً بسبب سوء الاحوال الاقتصادية لاهالي القرية بسبب استدانة معظم الاهالي تقريباً لبنك التنمية والائتمان الزراعي فهبط سعر الارض في القرية إلي النصف تقريباً حيث يتراوح السعر الآن بين 25 ، 30 ألف جنيه حسب نوع التربة ، بينما كان السعر منذ عامين يتراوح ما بين 30: 50 ألف جنيه للفدان فزيادة العرض مع قلة الطلب اثر بشكل واضح علي اسعار الأراضي وتنقسم الأراضي إلي ثلاثة أحواض هم حوض 1 داير الناحية ، حوض 2 الملاح ، حوض 3 الجزيرة .

وتتداخل الاراضي الزراعية بالمنطقة السكنية بشكل ملحوظ وتتميز ملكية القرية بصغر مساحة الحيازات التي يمتلكها الفلاحون حتي تتراوح ما بين 2 قيراط :ض شئ1 20 فدان ، هناك خمسة أفراد يملكون ما يعادل 10 افدنة في حين ؟ أن الاغلبية من الفلاحين لا تمتلك إلابضعة قراريط قليلة . أما عن حالة الإيجار فتكاد أن تكون منعدمة بسبب قلة المساحات الزراعية للقرية .

أما أراضي الاصلاح الزراعي فتقدر مساحتها بـ 150 فدان هى مساحة الأراضي التابعة لهيئة الاصلاح بالمنطقة والتي تقع علي طول القرية من الناحية الشرقية المجاورة للجبال المحيطة بالقرية .

هذا وقد تمت عملية تمليك الأراضي للفلاحين عن طريق الارث ولا يوجد نشاط لعملية الشراء والبيع بالقرية لسببين هما أولاً ضيق المساحة الزراعية ،ثانياً : ضيق حال الفلاحين

ولا يوجد ملاك للأرض من خارج القرية وكل ملاكها من أهالي القرية وعائلاتها الذين يعيشون فيها .

3- مصادر الري بالقرية :-

تعتمد القرية بشكل اساسي علي مياه ترعة السلام التي تخدم حوالي 90 % من المساحة الزراعية . أما الـ10% فهي تُخدم عن طريق المياه الجوفية المستخدم بها الميكانات الارتوازية التي يمتلكها عدد قليل جداً من الفلاحين وتؤجر بالساعة وثمن الساعة يتراوح ما بين 4 : 6 جنيهات .

ويعاني أهل القرية من عدم تشغيل ماكينات الري التابعة لمصلحة الري الا ما يقارب من 8 ساعات فقط وتمثل ثلث المدة المفروض ضخها لترعة السلام التي أنشئت منذ عام 89 بالجهود الذاتية للفلاحين .

4- الخدمات التنموية بالقرية :-

أ- الحالة الصحية :

مازالت القرية تعاني من الافتقار الكامل لفرص التنمية فبالرغم من وجود وحدة صحية بالقرية منذ أكثر من 20 عاماً ،لكنها مازالت تفتقد لوجود الخدمة الصحية التى تكفل الرعاية الصحية للأهالى فالوحدة الصحية تقوم بخدمة قرية العمارنة الشرقية ، وقرية الحاج قنديل، حيث يوجد بالوحدة طبيب إمتياز يتغير كل عامين تقريباً. ويقوم بالكشف مقابل تذكرة بـ50 قرش للفرد . تقدم الوحدة لكل المرضي تقريباً نوعين لا يختلفان من الحبوب مع زجاجة دواء واحدة وفي الحالات المستعصية تستخدم إبرة مسكن للمريض . فهي وحدة تفتقر لكل المقومات الاساسية للخدمة العلاجية . ومن الواضح أنه من الصعب اجراء ابسط العمليات الجراحية الامر الذي يستدعي من الفرد الانتقال إلي مستشفي ديرمواس العام التي تبعد عن القرية بحوالي 5 كم

مقسمين الي 2 كم شرق نهر النيل ، 3 كم غرب النهر حيث يضطر أهالي القرية إلي الوصول إلي النهر مشياً علي الاقدام لعدم وجود وسيلة مواصلات من القرية حتى معدية النهر . وبعدها عليه أن ينتظر العوامة الوحيدة التي تخدم كلاً من قريتي العامرية الشرقية ، قرية الحاج قنديل وهي تستهلك حوالى نصف ساعة تقريباً فى النهر هذا في وقت عملها فقط وهو ما بين السابعة صباحاً إلي الساعة السادسة مساءاً.

(يعني علي الفلاحين أن يضبطوا أوقات المرض مع وقت عمل العوامة) هذا بالاضافة للامكانيات المتواضعة للمستشفي العام بدير مواس التي تدفعهم احياناً إلي الانتقال إلي مستشفي المنيا الجامعي التي تبعد عن القرية بمسافة 55 كم هذا مع العلم أن الوحدة متوقفة عن العمل منذ ما يزيد عن أربعة اشهر بقليل من وقت كتابة هذا التقرير بسبب اجراء بعض التجديدات علي مباني الوحدة (المباني فقط) وهذا ما ذكره طبيب الوحدة لاهالي القرية مضاف إلي ذلك انعدام وجود العيادات الخاصة بالقرية .

ب-الحالة التعليمية :

تصل متوسط نسبة الامية بالقرية حوالي 70% من عدد السكان وتتفوق الإناث فى نصيبها من هذه النسبة حيث يمثل متوسط الأميه للاناث حوالي 45 % في مقابل 25% للذكور ولا تزيد نسبة المتعلمين عن 30% بالقرية.

وهناك قصور في الخدمة التعليمية بشكل ملحوظ بالنسبة لسكان القرية فيوجد مدرسة واحدة بها سبعة فصول وفناء تعمل لفترتين الفترة الصباحية لطلاب الابتدائية الذين لا يزيدون علي 500 طالب وطالبة من قرية العمارية الشرقية وقرية الحاج قنديل ، والفترة المسائية تعمل لطلاب الاعدادية الذين يقدرون بـ750 طالب وطالبة أيضاً من القريتين ويتراوح عدد الطلاب فى الفصول ما بين (55 : 60) طالب.وقد انشأ في العام الماضي معهداً ثانوياً للفتيات تابع للتعليم الازهري بالجهود الذاتية لأهالي القرية ويعمل المعهد لخدمة المنطقة بكاملها أي للقرى الست 0 ويتوجب علي طلاب المدارس الثانوية أن يتوجهوا إلي مدينة دير مواس التي تبعد حوالي 5 كم يفصل بينهما نهر النيل ويشكو اهالي القرية من أن هناك العديد من حالات الفصل التي تصيب طلاب القرية بسبب تجاوزهم نسبة الغياب الذي يحدث بشكل خارج إراداتهم لانه في حالة وجود شبورة بالجو تتوقف العوامة عن العمل وهذا يجبرالطلبة على التأخير وبالتالي تتدون اسمائهم بكشوف الغياب. فإدارة المدرسة لا تقدر وضع الطلبة رغم تقديم العديد من الشكاوي للهيئات المختصة بإدارات ديرمواس التعليمية ومديرية التربية والتعليم بالمنيا أنتهاءاً بوزارة التربية والتعليم ولكن لم يحدث أي تقدير من السادة المسئولين للمشكلة المطروحة.

ج- مياه الشرب :-

تتمتع القرية بشبكة مياه للشرب منذ عام 84 . لكنها تتسم بزيادة الشوائب التي تؤدي إلي العديد من الامراض واهمها امراض الكلي التي تنتشر بالقرية بسبب شوائب المياه ، ويرجع هذا لتخلف الميكنة الخاصة بمحطة المياه الموجودة بالقرية . ولا يوجد أي نوع من المرشحات،بالاضافة لعدم اضافة نسبه الكلور بشكل ثابت أو علمى وتعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل المطروحة علي القرية في الوقت الحالي كما قام اهالي القرية بتقديم العديد من الشكاوي للجهات المسئولة ، ويمثل عدد المشتركين بالشبكة حوالي 30% من اهالي القرية .

ومع أن المجلس القروي قد اعلن أن المجلس المحلي التابع لمدينة ديرمواس قد قرر تخصيص مبلغ للمحطة منذ عامين لكن المبلغ استخدم لمحطة مياه قرية دلجة نتيجة المحسوبية التي رجحت قرية دلجة على هذه القرية وذلك بسبب وجود العديد من المسئولين من أهالي بلدة دلجة بالمجلس . واهالي القرية يطالبون المسئولين بالرأفة بحالهم ويكفيهم ما لديهم من مشاكل عديدة .

د-الكهرباء:-

تم توصيل شبكة كهرباء للقرية منذ عام 1979ولكن زيادة المصاريف المطلوبة للتوصيل المواكبة للحالة الاقتصادية للسكان أدت إلي قلة المتمتعين بتوصيل كهرباء لإنارة منازلهم واعتماد العديد من الأهالى على مصابيح الكيروسين . هذا بالاضافة لمعاناة أهالي القرية من الارتفاع الملحوظ في فواتير الاستهلاك الذي وضح منذ عام تقريباً هذا بالاضافة لإرغام الاهالي على دفع مصروفات جديدة في حالة تجديد نفس المنزل بعد سحب العداد .

هـ - الصرف الصحي :-

لا توجد شبكة للصرف الصحي بالقرية ولكن الاعتماد الاساسي علي خزانات يقوم الفلاحون بانشائها وتفريغها علي فترات مما يسبب وجود رائحة كريهة داخل معظم البيوت وانتشار الامراض وهذا بسبب حفر الخزانات داخل البيوت بالاضافة لعدم وجود حمامات للفلاحين مبنية بأمان كامل مع تفاقم الازمة عند ملئ الخزانات بسبب عدم قدرتهم على نزح الخزانات أو الصرف علي انشاء خزانات كبيرة بسبب ضيق المنازل.

وهذا يؤدي إلي انتشار الحشرات داخل المنازل وانتشار بعض الأمراض نتيجة الحالة السيئة لعمليات الصرف مثل الدوسنتاريا وبعض امراض المعدة ، مع سرعة انتقال امراض العدوي عن طريق الحشرات الطائرة .

و- المخابز:-

يوجد مخبز واحد بالقرية يقوم بخبز 4 شوالات من الدقيق لاتكفي بالمرة اهالي القرية ويضطرون إلي استكمال احتياجاتهم من مدينة ديرمواس رغم المعاناة التي يلاقونها بسبب الذهاب إلي المدينة وهذا ما يسبب العديد من المشاكل يومياً بسبب الصراع المميت علي رغيف العيش كل يوم مما دفع ضباط نقطة الشرطة التابعين للنقطة الموجودة بقرية الحاج قنديل إلي عمل خدمة يومية في فترة عمل المخبز(لتجنب الصدمات التي تحدث يومياً بين الاهالى وإدارة المخبز أو بين الاهالى وبعضهم البعض) .

ل- مراكز الشباب :-

بالرغم من حالة البطالة المتفشية داخل القرية لا توجد أي اماكن لتجمع الشباب ، فليس هناك وجود لمركز شباب بالقرية رغم توفير مساحة بتبرع من أهالي القرية وتقديمها لوزارة الشباب فلم يتم تخصيص مبلغاً لها حتي الآن وأقرب مركز شباب هو الموجود بقرية الحاج قنديل .

5- القرية والحياة السياسية :-

يوجد بالقرية حوالي عشرة آلاف صوت انتخابي موزعة علي لجنتين يوجدان بمدرسة القرية. ولا تمثل نسبة الحضور 50% من الكتلة التصويتية فى أخر انتخابات أجريت لمجلس الشعب ويرجع ذلك لفقد الثقة لدي أهالي القرية في العملية الانتخابية . وأيضاً لعدم ثقتهم في المرشحين الذين قدموا العديد من الوعود ولم يكن هناك أي وفاء بها ،هذا على الرغم من أن نسبة التصويت فى هذه الأنتخابات الأخيرة كانت اعلى نسبة تصويت فى تاريخ القرية . وذلك لان انتخابات مجلس الشعب الاخيرة أتسمت بخاصية جديدة . حيث صوت الاهالي في محاولة لأرضاء جميع المرشحين علي أمل أن يقوموا بحل مشكلتهم مع بنك التنمية ، هذه المشكلة التي تعتبر الشغل الشاغل لأهالي القرية في العامين الماضيين بسبب تورط معظم أسر القرية في المشكلة .

وفي العادة يقوم أهالي القرية بالتصويت لصالح من يؤيده كبار العائلات وغالباً ما يكن هناك اتفاق بين أهالي القرية علي مرشح واحد ولكن في الدورة الحالية كان الاتفاق علي محاولة ارضاء المرشحين حتي لا يفقدوا فرصة التودد للمرشح الذي سيفوز علي أمل أن يتدخل لحل

المشكلة .
ولا يوجد أي نشاط لأياً من الاحزاب أو التيارات السياسية وبالرغم من أن بؤرة الاسلام السياسي هو منطقة الصعيد إلا أنه لا يوجد أي أثر له بالقرية على أى مستوى ولم يحدث أن رشح احد اهالي البلدة نفسه بإنتخابات مجلس الشعب حيث وتقتصر عملية الترشيح علي انتخابات المحليات التي تتم بالاتفاق بين عائلات البلدة والتنسيق مع عائلات القري التابعة لمجلس القرية

6-الفلاحون والآلات الزراعية :-

مازال النمط السائد فى الزراعة شبه بدائي فعلي مستوي الآلات الزراعية لا يوجد بالقرية سوي جرار زراعي واحد يمتلكه أحد اعيان القرية وعدد ضئيل من ماكينات الري كما أنه لا يوجد أي نوع من ادوات العزق أو الرش الحديثة ومازالت عملية العزق تتم بشكل يدوي ومازالت الفلاحات تستخدم القرب اليدوية التي تستخدم في عملية فرز اللبن وتحويله إلي جبن وسمن ولا توجد الآلات ومكن حديث لفرز الألبان.

7- السوق:-

لا يوجد أياً من اسواق المواشي أو الحبوب أو الخضر بالقرية ويعتمد سكان القرية علي أسواق مدينة ديرمواس التي يوجد بها سوق للمواشي يقوم الفلاحون والفلاحات فيها بعمليات البيع أو الشراء إما بأنفسهم أو عن طريق أحد افراد القرية الذي يعمل سمساراً للحيوانات ، وأيضاً هناك سوق للخضر والحبوب بديرمواس تتم فيه عمليات البيع وأيضاً الشراء .
هذا باستثناء بعض بائعات البقالة والخضر الصغيرات اللاتي يعتمد عليهن السكان في قضاء حاجاتهم البسيطة اليومية وهن أيضاً يعتمدن علي جلب بضائعهم من سوق ديرمواس هذا بالاضافة لوجود أثنان يقومان بشراء الحبوب والبذور وبيعها الي اهالي القرية .

8- مجالات العمل بالقرية :-

تعتمد الاغلبية العظمي من أهالي القرية علي العمل في مجال الزراعة الذي يعتبر المهنة الاساسية لهم مع وجود عدد ضئيل من الموظفين الحكوميين بمدرسة القرية أو الجمعية الزراعية أو بنك التنمية وهؤلاء جميعاً لا يتعدون العشرين موظفاً ما بين موظفين إداريين أو يعملون كعمال لدي نفس الهيئات. وهناك عدد ضئيل جداً من أهالي القرية يمتهنون مهن أخري . مثل عمليات البناء أو بعض الاعمال الفنية كالميكانيكا أو اعمال الكهرباء. وهناك ظاهرة واضحة جداً بالقرية فنسبة كبيرة من الشباب يعانون من مشكلة البطالة وعدم وجود طموحات لعملهم ما بين متعلمين أو اميين حيث لا توجد مشروعات تنموية بالقرية أو مصانع تحت الانشاء أو استثمارات فى قطاع الزراعة مما يزيد من اعباء الشباب ويزيد من ظاهرة البطالة بين الشباب .

9- الوضع الاقتصادي :-

كما ذكرنا أن الاغلبية العظمي تعمل بمجال الزراعة أما من يفلحون بأراضيهم فقط وهؤلاء اقلية تمثل حوالي 3 % من سكان القرية ونسبة 15% يعملون بهيئات حكومية ومثلها لاصحاب المهنة المختلفة وباقي السكان يعتمدون علي الزراعة كأجراء تتراوح اجورهم ما بين 4 جنيهات ، 6 جنيهات وفقاً لاحتياج العمل الذي يزيد الطلب عليه في اجمالي لا يتعدي الثلاثة شهور طوال العام بسبب القيام بعملية الجمع أو التحضير للأراضي وطوال العام هناك دخل غير ثابت يتراوح ما بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً بالحد الادني .

وبنظرة بسيطة لهذ الحسبة وإلى بيانات الجدول رقم (1 ،2) بالملاحق يتضح لنا حجم التضائل في الوضع الاقتصادي الذي يصيب 95% تقريباً من أهالي القرية .
فالجدول رقم (1 ، 2) يوضح مدي تدهور فائض الربح الذي يحصل عليه الفلاح أو الفلاحة من انتاجه المحاصيل الزراعية، ويصل هذا التدهور أحياناً إلي الخسارة بعد حساب قيمة التكلفة والفائض بعد عملية البيع ويحدث هذا أولاً في واحد من المحاصيل الزراعية الاساسية للقرية وهو القمح الذي يمثل المرتبة الثانية بعد الذرة بالنسبة للفلاحين وترجع اهميتهما إلي استخدامهما كخزين اساسي داخل كل بيوت الفلاحين لاعتمادهم عليهنا في الاساسيات للقوت اليومي .ففي زراعة القمح تبلغ جملة المصروفات علي الفدان (1080) تقريباً والفدان ينتج 7 أرادب في المتوسط بسعر 100 جنيه للأردب أي بخسارة تقدر(380) جنيه عن الفدان وهناك قصب السكر الذي ربما يمثل أفضل المحاصيل الزراعية حيث يصل ربح الفدان إلى (1000) جنيه إلا أننا نلاحظ أن احتياجات زراعة الفدان تفوق جميع المحاصيل الأخري رغم أن صاحب الأرض يضطر أن يتنازل عن واحدة من الزراعات الأربع طوال العام لأن فترة بقائه في الأرض تفوق وقت مواسم الزراعات الأخرى.
أما الجدول (2) فهو يوضح ضعف الدخل الشهري للعامل الزراعي الذي يمثل الاغلبية العظمي من سكان القرية. فالمتوسط الشهري للعامل الزراعي هو(90.6) جنيه، معني هذا أن الدخل اليومي هو(3.1) جنيه للعامل يعتمد عليهم فى المأكل والمشرب والملبس هو وأفراد أسرته التي سنفترض أنها ستكون الحد الأدني لعدد الاسرة بالقرية وهو 5 افراد ما بين شيوخ وشباب (عاطل) واطفال بمدارس ، رضع ونساء (ربات منزل) كأغلبية نساء القرية أي بقيمة (38) قرش تقريباً للفرد في اليوم الواحد .

10- الفلاحون وقانون الإيجارات الزراعية :-

كما حدث فى قري مصر كان هناك ضحايا القانون 96 لسنة 92 فقرية العامرية الشرقية لم تخل من الضحايا بالرغم من قلة عددهم فكان عدد المتضررين يمثل تقريباً 2% من عدد السكان ويرجع ضعف العدد بسبب انحسار المساحة الزراعية بالاضافة لقلة المساحات المستأجرة فى القرية ولكن جميع المتضررين من اهالي القرية تدهورت أوضاعهم الاقتصادية لانعدام فرص العمل الأخري بالقرية بخلاف ضيق مساحة الأرض الزراعية.
ومن الواضح أن عملية المواجهة كانت منعدمة فى هذه القرية ويرجع هذا إلي ما هو موضح في الجزء السابق ألا وهو قلة عدد المتضررين وضعف قوتهم ، بالتالي لم يكن هناك أي نوع من المقاومة أو المواجهة لعملية تنفيذ القانون فقد سلم الفلاحون والفلاحات أراضيهم للملاك دون ابداء أية إعتراضات .

11- التركيب المحصولي بالقرية:-

أ-أهم المحاصيل الزراعية :-

منذ أكثر من خمسة عشر عام تقريباً لم تتغير القائمة الزراعية بالقرية ومازالت الذرة والقمح هما المحصولان اللذان يتصدران القائمة التي تحتوي علي ستة محاصيل ، مضاف اليهما البرسيم الذي يستخدم كغذاء للحيوانات ويرجع السبب الرئيسي لتصدر كلاً من القمح والذرة قائمة المحاصيل أنهما يستخدمان كصمام أمان للحد الأدني من المعيشة (القوت اليومي) للفلاحين لأنه يستخدم كخزين سنوي أساسي داخل كل بيت بالقرية فهذا الاحتياج يدفع الاغلبية العظمي من الفلاحين للاحتفاظ بكامل الانتاج وتخزينه . أما باقي المحاصيل (الفول السوداني ،

السمسم ، القصب) فتشغل المساحات الاقل من المساحة الكلية لأراضي القرية وتتركز عملية زراعته علي ميسوري الحال من أهل القرية .

ب- أسعار المحاصيل :-

الجدول رقم2 فى ملاحق هذه الدراسة مبين فيه بالتفصيل التكلفة الاساسية للمحاصيل الزراعية بالقرية مع متوسط الكميات الناتجة من الأراضي للفدان الواحد والسعر الحالي لحظة كتابة هذا التقرير وفقاً للمعلومات التي توصل إليها الباحثون بالمركز نتيجة زيارتهم الميدانية للقرية

12- الجمعية الزراعية:-

الجمعية الزراعية تلعب دوراً سلبياً فى حياة الفلاحين فلا تقوم بتقديم المستلزمات الانتاجية للفلاحين من اجل تحسين حال الزراعة . ولا تحاول تقليل ساحة الاستغلال بالسوق السوداء ضد الفلاحين فيما يتعلق بالبذور والاسمدة عن طريق الارشاد الزراعى، وامتنعت الجمعية منذ مايزيد عن عشر سنوات عن تقديم أي من الخدمات الزراعية للفلاحين مثل تقديم الكيماويات بأسعار مدعمة هذا بالرغم من أن هناك دور تلعبه الجمعية ، وهو تحرير العديد من محاضر خاصة بالتبوير ضد الفلاحين وغالباً ما تتم لأسباب غير حقيقية ومجرد ادعاءات علي الفلاحين خلاف ذلك فهى تقوم بملئ دفتر حصر الحيازات والخدمات كل فترة ، ومبني الجمعية الزراعية بالقرية يوجد به إدارتي الجمعيتين هما إدارة جمعية العامرية الشرقية ، وادارة جمعية الحاج قنديل معاً. ويوجد لكل جمعية منهما عدد من الموظفين لا يتعدي الإثني عشر موظف وعامل بالجمعية ومنهم اثنين من ابناء القرية والباقى من خارج القرية.

13- اهم المشكلات بالقرية :-

أ-مشكلة قروض بنك التنمية :-

منذ اكثر من عام ونصف تعد مشكلة بنك التنمية مع فلاحي القرية هي موضوع الساعة بالنسبة لهم وهذا الموضوع مطروح علي كل بيت من بيوت القرية والاغرب من ذلك أنها احياناً تخص اكثر من شخص داخل المنزل الواحد (الأب ،الأبن والأم أو الاخت) وتتلخص وقائع المشكلة في أن صراف بنك التنمية الذي يقيم بقرية العمارية الشرقية ، والشخص المحبوب من الاهالي والموثوق فيه والذي تعامل معه الاهالي أكثر من مرة من خلال صرف الكيماوي وغيرها . قام بالنصب على الفلاحين ، حيث قام باعطاء بعض الفلاحين مبالغ بسيطة (قروض) وقام الفلاحون بالتوقيع علي شيكات علي بياض له ليستكمل هو باقي اجراءاته. هذا الموظف قام بالتلاعب في شيكات الفلاحين ، وأخذ قروضاً من البنك بأسمائهم مستغلاً الشيكات والبطاقات الزراعية التي في حوزته ثم قام البنك برفع قضايا علي الفلاحين لعدم سدادهم المبالغ المقترضة .

حيث فوجئ معظم فلاحي القرية بأنهم مديونين بمبالغ طائلة للبنك ونقود لم يأخذوها ولا يعرفون عنها شيئاً وأن عليهم أحكام بالغرامات والحبس وتوجه الفلاحون لكل القنوات الشرعية لعرض الامر عليهم . ولكنهم وجدوا جميع الطرق مغلقة أمامهم ، وجميع الآذان صماء وغير قادرة علي أن تسمع شكواهم .

قام الفلاحون بمواجهة هذا الموظف فقال لهم أنه أخذ النقود بأسمائهم ، وسوف يردها ، وكتب لبعضهم إيصالات امانة يؤكد فيها استلامه للنقود المقترضة منهم لتوصيلها إلي البنك .

وبعد يأس الفلاحين منه ومماطلته لهم لسداد ديونهم مع مطالبة البنك لهم باقساط الديون وإحكام

الحبس ، والغرامات بدأو في التحرك بـ75 شكوي للنائب العام و32 جنحة خيانة أمانة على مندوب البنك كانت نتيجتها أن حكم فيها عليه بالسجن16 سنة لكن المشكلة لم تحل.
ويؤكد الفلاحون أنهم قاموا بالتوقيع علي شيكات علي بياض لصراف البنك الذى استغل حيازته للبطاقات الزراعية لكل فلاح ليستولي علي قروض بأسماء الفلاحين اصحاب الحيازات الزراعية ، وأيضاً قام بتزوير توقيع الفلاحين مثلما حدث مع المرحومة (امينة عمر حسن) من العمارية الشرقية والتي توفيت في 1999/2/23 ومع هذا حصلت علي قرض قدره 15 ألف جنيه في 1999/2/25 أي بعد وفاتها بيومين وهذا ثابت في أوراق البنك والذي استولي علي القرض لجنة القروض ومندوب البنك وقد قاموا بسداد هذا القرض في مارس 2000 بشكل ورقى حتى لا تنكشف الفضيحة ، وكأن الجريمة لم ترتكب . وكذلك (أحمد عبد العزيز عثمان) ، والذي كان يعمل بالكويت وتم اقتراض مبلغ 118 ألف جنيه باسمه بعد عمل ملف له في شهر مارس 1999 بواسطة مندوب البنك وقد طعن بالتزوير على شيكات البنك وحصل علي البراءة.
ولهذه القضية وقائع كثيرة متشابكة ومتداخلة . فقد كشفت التحقيقات عن أن هناك اتفاق بين مندوب البنك وبين مندوب البريد بالقرية بمنع وصول الكشوف التي يرسلها البنك لمعرفة الفلاحين مالهم وما عليهم لدي البنك وقام الفلاحون بتقديم شكوي لمباحث البريد بأسيوط وتم إلقاء القبض علي موظف البريد وحرر له محضر رقم 2486 لـ2000 إداري ديرمواس . وقررت النيابة العامة حبس مندوب البريد 45 يوم واتهامه بالتزوير في سجلات البريد وطبعاً كان الهدف واضح وهو عدم معرفة الفلاحين العملاء المبالغ التي عليهم والنتيجة أن المبالغ تضخمت علي الفلاحين بالفوائد وقام الفلاحون بعمل المحضر رقم 33353 لـ2000 جنح ديرمواس متهمين فيه موظف البنك ومديره بالتزوير والاختلاس ،ومازال الفلاحون يتلقون صدور الاحكام ضدهم وتتزايد عليهم الديون بالفوائد بالرغم من اعتراف صراف البنك أمام النيابة بأنه أخذ النقود بالاتفاق مع رئيس البنك وباقي الموظفين وحبسه ، وأن الفلاحين لم يحصلوا علي أي قروض ولم يستلموا أي نقود ، إلا أن النيابة ضربت عرض الحائط بكلامه ، واستمر البنك في مطالبة الفلاحين بالمبالغ المستحقة عن القروض. وبالرغم من بعض احكام المحكمة التي تفيد براءة بعض الفلاحين وعدم توقيعاتهم علي الشيكات إلا أن تنفيذ الاحكام مازال مستمراً على باقى الفلاحين واضطر معظم الفلاحين بالقرية إلى بيع أراضيهم حتي يقوموا بسداد الديون وحتى لا يتعرضوا للحبس بينما موقف البنك الراهن واضح فكل من قام بتقسيط الديون المستحقة عليه لدى البنك ، يعتبر اقرار منه بالدين ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يعارض في المبالغ المتبقية علية ، أو يدعى أنه لم يأخذها .
والآن كل فلاحى القرية تقريباً رجالاً ونساءاً مهددون ببيع بيوتهم وأراضيهم وتشريد أولادهم وتحويلهم الي مجرمين لدفع مبالغ لم يأخذوها .
والجدير بالذكر أن النسبة الكبرى ممن قاموا ببيع أراضيهم وسداد الديون المستحقة عليهم لبنك التنمية ، كانوا من السيدات ، وذلك خوفاً من الحبس والفضيحة وتشريد الأطفال .
وقد تقدم مركز الأرض ببلاغات للنائب العام لوقف حبسهم حتى الانتهاء من التحقيقات إلا أن هذه البلاغات مازالت قيد التحقيق ولم يبت فيها حتى الآن (مرفق صورة من البلاغات بملاحق التقرير).

بـ الأراضي الزراعية التابعة للاصلاح الزراعي :-

مشكلة أراضي الاصلاح الزراعي التي تقدر بـ 3 آلاف فدان تابعين للاصلاح الزراعي علي طول منطقة تل العمارنة من الناحية الشرقية ويخص هذه القرية منهم 150 فدان حيث أن الجزء الشمالي من الأراضي يعاني من ضعف كميات المياه المخصصة لهذه المنطقة وخاصة في فترة التخضير مما يؤثر بشكل واضح علي كميات الانتاج وأحياناً إلي انعدامه وهذا بسبب تقاعس

الموظفين المعينين بعملية تشغيل مواتير الضخ بمحطة الري أيضاً بسبب تغيب الموظفين عن المحطة فترتي ما بعد الظهر والمساء .

ج- مشكلة التعليم الثانوي:-

يتعرض عدد من ابناء القرية يقدر بنسبة 60% من طلاب الثانوي بمراحلة المختلفة (عام – تجاري – صناعي) إلي الفصل وفقاً لقانون التعليم الذي ينص علي فصل كل من يتعدي نسبة غيابه ثلاثين يوماً منقطعة ، خمسة عشر يوماً متصلة ، نظراً لأن أبناء القرية يضطرون إلي الذهاب الي مدينة ديرمواس لقضاء فترة الثانوي عن طريق العوامة الوحيدة الموجودة بالقرية والتي تقوم بنقل الاهالي من الناحية الشرقية للنيل إلي الناحية الغربية ولأن فترة الدراسة يتخللها ثلاثة أشهر فى السنة فى فصل الشتاء الذي يتميز بكثرة تعرض البلاد للشبورة معظم صباح أيام الشتاء وهذا ما يعوق عمل العوامة واضطرارها إلي التوقف حتي العاشرة صباحاً وبهذا يضطر الطلاب إلي الانتظار حتي تتمكن العوامة من العمل وعند وصول الطلاب فيما بعد العاشرة تكون إدارة المدرسة قد دونت اسمائهم بين المتغيبين وكما ذكرنا تصل نسبة الفصل إلي 60 % من بين طلاب القرية نظراً لتغيبهم إلي عدد أيام يتعدي الـ30 يوم منفصلين. وقد طالب اهالي القرية بانشاء مدارس ثانوي بالناحية الشرقية حتي يتمكن ابناءهم من التعليم الثانوى وحتي يتحاشوا عمليات الفصل التي تعوق بينهم وبين دخول الامتحانات ، بهذا يضطرهم إلي التأخر في عدد سنوات الدراسة الثانوية ووصولها احياناً دون سبب منهم إلي خمسة سنوات بدلاً من ثلاثة .

د- مشكلة العلاقات الزراعية الجديدة :-

ضيق حال المساحة الزراعية بالقرية يمنع وجود علاقات زراعية متنوعة بالقرية حيث إنحصر شكل علاقة الفلاحين بالأرض في عملية واحدة وهي عملية الإيجار النقدي. وفي الايجار النقدي يقوم المالك بتأجير الأرض للمستأجر دون وجود عقد يوضح حق المستأجر في حيازة الأرض للمدة المقررة . ويضطر المستأجر للموافقة لعدم وجود بديل آخر وهذه العملية تتم من المالك تحت دعوة ضمان عودة الارض له مرة أخري مما يدفع المستأجر لعدم الاحساس بالامان أو الاستقرار مع إمكانية المالك في استرداد الأرض في أي وقت ، وذلك يدفع الفلاح إلي عدم الاهتمام بالأرض من حيث التسميد أو ما إلي أخر ذلك من اشكال الرعاية للأراضي المؤجرة بالقرية والتى زادت بعد تطبيق القانون حتى وصلت إلي 5% من الأراضي .

هذا ويصل سعر تأجير القيراط الواحد إلى 65 جنيه ويصل احياناً فى بعض الأراضى الجيدة إلى 100 جنيه للقيراط الواحد.

ثانياً: مجتمع الدراسة بعزبة رمزي السبيل❧

من أول وهلة لوصولك عند مدخل عزبة رمزي التابعة لقرية اكياد ينتابك احساس برجوعك إلي الماضي .إذ تتذكر فوراً أفلام زكي رستم و حسين رياض عندما كانا يلعبان دوراً الباشا ،المالك لأراضي العزبة التي يعمل فيها كل الفلاحين فبمدخل العزبة يوجد بيت كبير شبيه بالقصر محاط بسور كبير يتناقض بشدة مع باقي البيوت القديمة الموجودة في العزبة. والمبنية من الطوب اللبن ونظراً للضيق الشديد لشوارع العزبة فالبيوت شديدة التجاور و قريبة من بعضها البعض حيث يجلس عدد من الفلاحين والفلاحات المسنين امام منازلهم وعدد من الأطفال الحفاة الذين يتمردون علي السكون في الشارع فيطغون علي صمت المسنين والبيوت. وسوف نحاول استعراض بعض

❧ المعلومات الواردة فى هذا الجزء تم تجميعها من القيادات المحلية والوحدة المحلية واجتماعات الفلاحين .

مواصفات هذا المجتمع من خلال الاتى:.

1-النشأة والموقع :-

ترجع نشأة عزبة رمزى لعام 1908 عندما أتى إليها آل بشارة الذين كانوا يعملون فى أراضى على بك رمزى أحد ضباط الجيش وقتها والذى كان يسيطر على مساحة 750 فدان تابعة للأوقاف العمومية ،يقوم بزراعتها عن طريق العمال الزراعيين.
ورأى الباشا أن منح هؤلاء العمال قطعة أرض يبنون عليها منازلهم وتساعدهم للعمل بكفاءة فى مزرعته ويضمن ولائهم الكامل له خاصة فى زراعة الارض،وبعد وفاة على بك رمزى (الذى عمل فى أخر أيامه سفيراً لمصر فى ايطاليا) قسمت الأراضى على كلٍ من محمد سرى ابن على بك ، ومديحة على رمزى ، وزينات محمد رشدى ابنة اخيه ،بعدها الت القطعة الخاصة بالعزبة إلى أبنة محمد على رمزى ،وقام بزراعتها بعد ذلك زوجها محمود لطفى ابن الاسكندرية ،وبعدها كانت من نصيب لطفى محمود لطفى أخر ملاك نسل عائلة رمزى والتى قام ببيعها ليوسف على توبة المالك الحالى للأرض منذ مارس 2001.
وتقع قرية عزبة رمزى على الطريق السريع الذى يربط محافظة الشرقية بمحافظتى الاسماعيلية وبورسعيد ويمثل الطريق حدها الجنوبى ،أما الحد الشمالى فهو عبارة عن مساحة من الأراضى الزراعية تقدر بحوالي 110 فدان يعقبها عزبة يوسف عبد الكريم ،ويحدها من ناحية الشرق أيضاً بمساحة من الأرض الزراعية تفصلها عن عزبة كفر عمار ، كما تعد عزبة فكرى زلط هى الحد الغربى لعزبة رمزى .

2-المساحة و عدد السكان :-

تبلغ المساحة السكنية لعزبة رمزى حوالى 36 قيراط بمقدار فدان واحد ونصف فدان من مجمل 62 فدان من الاراضى الزراعية بمساحة العزبة التي تمثل مصدر الرزق الرئيسي لحوالى مائة أسرة تمثل عدد منازل القرية والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 600 فرداً موزعين علي المنازل بمتوسط 6 أفراد للاسرة الواحدة إذ يتأرجح عدد افراد الاسرة من 5: 8 أفراد و يرجع سبب التكدس إلي ضيق المساحة السكنية بالاضافة إلي ضيق ذات اليد لدي أهل العزبة فامكانياتهم الضئيلة لا تمكنهم من الانتقال والاقامة خارج العزبة بسبب عدم وجود مصدر آخر للرزق.

3- العائلات:-

تأتى عائلة (بشارة)على رأس أقدم العائلات وأكثرهم عدداً يليها مباشرة عائلة لأبو سمرة، ،أولاد عبد العال ،أبو طالب ، والعزازى، عبد البديع ،أبو نمر) وهناك علاقات نسب متشابكة بين العائلات بعضها البعض .مما يخلق حالة من الترابط الشديد بين أهالى العزبة ،هذا بالاضافة لضيق المساحة ،والعشرة الطويلة والمصائب المشتركة والمستقبل المظلم الموحد مما يخلق جواً مليئاً بالتراحم والترابط بينهم.

4-الأراضى الزراعية بالقرية :-

تقدر المساحة الزراعية بالعزبة التى يقتات منها أهالى العزبة حوالى 62 فدان يقومون بالزراعة فيها بنظام المشاركة ،لا يوجد الاخرين من الأهالى يمتلك كل منهم مساحة واحد فدان ،باستثناء ذلك لا يوجد أى مالك أخر .المالك الوحيد للمساحة التى يعيش عليها أهل القرية هو المالك الجديد صاحب شركة مقاولات و هو لا يعيش فى العزبة بل يعيش فى القاهرة وهو أحد أبناء قرية أكياد التابعة لها

العزبة وقد اشتراها بتاريخ 2001/3/27 من لطفى محمد لطفى أخر الملاك التابعين لعائلة على بك رمزى .

5-مصادر الري بالقرية :-

المياه الجوفية هي المصدر الوحيد الذي تعتمد العزبه بشكل اساسي عليه منذ حوالي 10 سنوات بعدما كانت هناك ترعة يقوم الفلاحون بعملية الري عن طريقها و لكنها اصبحت غير صالحة منذ فترة بسبب اهمال المسئولين عن الري بتطهيرها الذي أدي إلي تكون سدود تعوق سريان المياه للترعة الخاص بالعزبة و بالرغم من أن أهل العزبة قاموا بعدة شكاوي للجهات المختلفة إلا أنه لم يكن هناك أية استجابة و أهل العزبة يعانون من عمليات الري و خاصة في مواسم التخضير. بالاضافة لشكواهم لما تسببه المياه الجوفية من تأثير علي القدرة الانتاجية للأراضي بسبب نسبة الملوحة الموجودة بالمياه الجوفية.

6-العلاقات الزراعية :-

- بالرغم من تعدد أشكال العلاقات الزراعية بالريف المصري فلا تخلو قريه واحدة من قري مصر من الجمع بين أكثر من شكل من أشكال العلاقات الزراعية سواء كان ذلك ايجار نقدى أو ايجار بالمشاركة أو ايجار بالربع أو ايجار بالثلث أو ايجار بالزرعة إلا أن أهالي عزبة رمزي يزرع معظمهم بالمشاركة .
- هذا وقبل تطبيق القانون 96لـ92 كانت نصوص القانون 178 لـ92 بتعديلاتها هو الذى يطبق فى تنظيم هذه العلاقة وكان هذا القانون يبين التزامات كلاً من المؤجر والمستأجر فى عقد المشاركة على هذا النحو:-

أ- التزامات المؤجر :-

- جميع الضرائب الاصلية والاضافية والرسوم المفروضة على الأطيان عدا ضريبة الدفاع.
- الترميمات ولتحسينات الرئيسية اللازمة للزراعة والمبانى والالات بما فى ذلك تطهير وصيانة المساقى والمصارف الرئيسية .

ب- التزامات المستأجر:-

- جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء باشرها بنفسه أو بواسطة أولاده أو عماله أو بماشيته، وذلك ما لم يتفق على اقتسامها.
- التسميد بالسماد البلدى اللازم للزراعة
- تطهير وصيانة المساقى والمراوى والمصارف الفرعية الواقعة فى نطاق الارض المؤجرة.
- اصلاح الات الرى والزراعة العادية.

ج- تقسيم المصروفات مناصفة بين المؤجر والمستأجر :-

- مقاومة الافات والحشرات سواء باليد أو بالمبيدات .
- الرى بالالات الميكانيكية فى حدود الاجور التى تحددها وزارة الاشغال العمومية.
- جمع وتجهيز المحصول.
- ما يلزم الزراعة من التقاوى والاسمدة الكيماوية.
- ضريبة الدفاع المنصوص عليها فى القانون رقم 277 لسنة 1956 .

ولا يجوز أن يزيد نصيب المؤجر فى حالة الايجار بطريق المزارعة على نصف غلة الارض بعد خصم المصروفات التى يلزم بها مناصفة مع المستأجر.

حيث كان التأجير بنظام المزارعة عبارة عن شركة، حصة المالك(المؤجر) فيها أرضه ، وحصة المستأجر فيها عمله أى ما يبذله من جهد.
وقد رأى المشرع أن ما يقدمه المؤجر فى تلك الشركة –وهى الارض – مساو لما يقدمه المستأجر فيها سواء بسواء . أى أن الارض تساوى الجهد الذى يبذله المستأجر ومن هذا المنطلق قرر أن يقسم انتاج الارض (المحصول) مناصفة بينهما. وأن تكون جميع المصروفات اللازمة للزراعة مناصفة بخلاف التزامات معينة يلتزم بها كل طرف من طرفى العلاقة .
وقد هدف المشرع من تحديد التزامات المؤجر والمستأجر فى نظام التأجير بالمزارعة هو منع المؤجر من استغلال المستأجر وتحميله بأعباء وألتزامات أكثر من طاقاته وبالتالى يقل ربحه وينخفض مقدار ما يعود عليه من ناتج تلك العلاقة . حيث ألزم المشرع المؤجر بأن يتولى على حسابه الخاص الانفاق على الترميمات والتحسينات الرئيسية مثل الالات والمبانى 00ألخ إذ هى من التوابع الضرورية اللازمة لخدمة الارض واستمرار انتاجيتها . حيث يلزم المؤجر بتغيير الاجزاء الرئيسية للسواقى بقصد تجديدها أو إستبدالها .وكذا حفر المراوى والمساقى والمصارف، وصيانة المخازن والحظائر والمساكن (العزب) المخصصة للمستأجرين .وكذا اصلاح وصيانة ماكينات الرى والاماكن التى تحفظ غيها . والمساقى والمصارف الرئيسية التى تخدم عدة مساحات لمالك واحد ويؤجرها لعدد من المستأجرين .وكذا المساقى والمصارف المشتركة مع ملاك أخرين .
أما السماد البلدى فكان من التزامات المستأجر الجوهرية ويحدد مقداره حسب العرف السائد بالمنطقة وحسب طبيعة الارض ونوع المحصول ومدى وفترة الاسمدة الكيماوية ...ألخ، فى حين تبقى المساقى والمصارف الفرعية ، وهى ما تقع داخل نطاق الارض المؤجرة لكل مستأجر والتى تخدم ارضه تحديداً أما آلات الرى العادية فيلتزم المستأجر باصلاحها مثل الطنبور والساقية اذا كانت خاصة بأرضه وهى الاصلاحات البسيطة وليس تغيير جزء منها.
وكذا النوارج والمحاريث والقصابيات 000ألخ فيكون اصلاحها على عاتق المستأجر اذا كان يملكها والعكس صحيح.
أما جمع وتجهيز المحصول الذى يلتزم به المؤجر والمستأجر مناصفة فإن تكاليفه (نفقاته) تكون مناصفة بين طرفى العلاقة.
وهذا يعنى أن ما يتم من عمليات تلى نضج المحصول ، مثل الجمع (الجنى) أو الحصاد أو التعبئة والتخزين ونقلهم المحصول الى مراكز التجميع يلتزم بها المؤجر والمستأجر مناصفة . كما لا يجوز للمؤجر أن يحمل المستأجر أية مبالغ نظير أجور الخفراء والخولة أو أية مصاريف ادارية أخرى 00ألخ.
هذا وقد ثبتت المادة (614) من القانون المدنى ، الأحكام الخاصة بصيانة الارض المؤجرة حتى يتمكن المستأجر الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً .وهى إما اصلاحات تأجيرية وهذه يتحملها المستأجر وأخرى رئيسية يتحملها المؤجر.
وبعد تطبيق القانون الغيت هذه النصوص وبالرغم من أن هناك بعض العلاقات التى تنظم شكل ايجار الارض بين الفلاحين والملاك تسود فيها الزراعة بالمشاركة الا أن بنود القانون القديم اصبحت غير ملزمة فيجوز للملاك والمستأجرين الاتفاق على ما يخالفها ويجوز لهم الاتفاق على طرق وإلتزامات جديدة لكل منهم ،وكذلك الاتفاق على طرق تقسيم المحصول.
ويشمل هذا النظام العديد من المساوئ التي تضر بالفلاح والزراعة عموماً إذ يقوم المالك بتحديد ما يجب زراعته فيمكنه استبعاد ما يرغب في استبعاده من محاصيل مثل الذرة و البرسيم .و لهذه المحاصيل أهمية خاصة فى حياة الفلاحين فهى تشكل الغذاء الرئيسي ليس فقط للفلاح و اسرته و إنما أيضاً للحيوانات و المواشي التى يقوم الفلاح بتربيتها وتوفر الانتاج الدجنى واللحوم والالبان . فالمالك يرغم الفلاحين علي زراعة محاصيل تدر عائداً مادياً له مع عدم النظر إلي التكلفة العالية

التي تكون بمثابة كسر وسط للفلاح (مثل القطن) وخاصة أن المالك يستخدم أسلوب عدم دفع نصيبه فى المصروفات التى تم الاتفاق عليها شفوياً كطريقة يقوم بها لتطفيش الفلاحين (واللى مش عاجبه يسيب الارض).

و من مساوئ هذا النظام أنه لا توجد أية عقود مكتوبة بين الفلاح و المالك و ذلك يمكن المالك من طرد الفلاح في أي وقت و استبداله بغيره عند حدوث أي خلاف أو حتي بدون حدوث أي خلاف والاتفاق بين المالك و الفلاح يكون شفهياً و غالباً تكون مدته سنة زراعية واحدة وفى بعض الاحوال لمدة زرعة واحدة .

وتختلف هذه الفترة عما كان قبل القانون من حيث وجود عقد يلزم المالك بدفع نصف التكلفة ويحق للفلاح أن يقتطع نصيب المالك فى المحصول بحصته فى التكلفة التى تمثل النصف تماماً ولكن بعد القانون وبناءاًُ على عدم وجود عقد يقوم المالك و من خلال عدم التزامه بدفع حصته وخاصة أنه يتحكم بشكل مباشر فى التعامل مع الجمعية التى غالباً ما تقوم ببيع المحصول الرئيسى مثل القطن وتسليم ثمنه كاملاً للمالك .

7- الفلاحون و الآلآت الزراعية:-

الزراعة البدائية التي كان يمارسها أهالي الريف المصري منذ العهود البعيدة هي نمط الزراعة بعزبة رمزي و هذا بسبب عدم وجود أي نوع من أنواع الماكينات الزراعية باستثناء عدد ضئيل جداً من مواتير الري لا يزيد عن اثنين من المواتير ومازال الفلاحون يقومون بحراثة الأراضي عن طريق المحراث البلدى الذي يقوم بالحراثة عن طريق الحيوانات بالاضافة إلي اضطرارهم لتأجير جرار زراعي لمن يستطيع منهم من قرية أكياد المجاورة لهم بتكلفة 25 جنيه فى الساعة.

ومازال العزق وتطهير القنوات والحصاد وكافة عمليات الزراعة هى المتبعة فى الزراعة ولم يحدث أى تقدم يذكر فى هذا الاطار أما الفلاحات فمازلن يمارسن عملية فرز اللبن عن طريق (القرب) وعمل الجبن بالحصر. هي الطرق والاساليب الموجودة منذ مئات السنين بالريف المصري.

8- الفلاحون والقانون 96 لـ 92:-

كان القانون 96 لسنة 92 بمثابة الموت والتشريد لأهالى عزبة رمزى حيث كان كل اهالى العزبة بلا استثناء متضررين من القانون بشكل مباشر،فالأهالى ليس لديهم أي مصدر للرزق سوى عملهم بالأرض ، لذلك كان على أهالى عزبة رمزى أن يواجهوا الموت مع تطبيق هذا القانون (هكذا قال لنا أحد أهالى العزبة) .

وقام فلاحو العزبة بمواجهة ومقاومة القانون فلم يكن أمامهم طريق بديل فكان ترك الارض لهم بمثابة الموت المحقق وبدأت القصة عند سماع أهالي القرية ببداية تطبيق القانون فاجتمع الأهالى وبدأوا ببحث الأمر فيما بينهم وقرروا أن يتكاتفوا معاً من أجل مقاومة الهلاك القادم . وكان التفكير الاساسى بالنسبة لهم هو مستقبلهم ومستقبل أولادهم الذى بدء يهدد بشبح التشرد والضياع

وجاءت لحظة الحسم عندما جاء المحامى وكيل المالك ومعه عدداً من الجرارات الزراعية التى تستهدف قتل مجهودهم عن طريق اقتلاع زراعاتهم من الأرض من أجل تبوير الأرض ،كان على الفلاحين أن يواجهوا هذا المارد الذى أتى قاصداً حياتهم فتجمعوا داخل العزبة حاملين سلاحهم - الفاس - مقررين رفض دخول الجرارات البلدة فأمر المحامى بتهديدهم عن طريق بعض البلطجية الذين اتوا من أجل حماية الجرارات حتى تنتهى من القيام بعملها .ولكن الأهالى كأنهم كانوا يرون أن

حياتهم ستنتهى لحظة حرث الارض 00بدأت المعركة بين الفلاحين والبلطجية وانتهت بسيطرة الفلاحين على الموقف تماماً إلى حد هرولة البلطجية ومعهم المحامى وتوجهوا إلى قسم الشرطة بفاقوس وطالب بمساندة قوة من القسم فى تنفيذ مهمته .وقد توجهت قوة ضخمة من القسم إلى عزبة رمزى وتم القبض على عدد 28 فرد من أهالى العزبة وقدم 13 فلاح للنيابة العامة بتهمة التعدى على المحامى واشعال النيران فى سيارته ،كان رد الفلاحين للنيابة والشرطة " أننا بتسليمنا للأرض فنحن نضحى بأرواحنا وأرواح أسرنا معها .لأننا لا نملك مصدر للرزق نعيش منه أحنا وأولادنا "سوى هذه الأرض التى نتوارثها منذ أجيال عديدة ،وتعتبر الأبن الحقيقى لنا .ولم يكن أمام الشرطة تجاه هذا الصمود الشديد من فلاحى عزبة رمزى رغم محاولات التهديد العديدة إلا أن يقنعوا وكيل المالك بأن لا تتم عملية التسليم بدون عمل اتفاق مع المالك على انقاذ الفلاحين واعادة التأجير .وبالفعل هذا ما حدث مع اهالى عزبة رمزى الذين كانوا يدافعون عن أحقيتهم فى الاستمرار فى زراعة الأرض ،وبالرغم من ذلك اضطر الاهالى للموافقة على شروط المالك المجحفة بأن تكون الزراعة بالمشاركة بينه وبين الفلاحين ، ولكن بشروط جديدة لا يتحمل فيها المالك أي الالتزامات تذكر.

9- التركيب المحصولى :-

فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية فى عزبة رمزى فإن الأوضاع تغيرت بعض الشئ بعد تطبيق القانون 96 وهذا وفقاً لما يطرحه نظام المشاركة الجديد من شبه تحكم يقوم فيه المالك عن طريق وكيله تحديد نوع الزراعة ،بالرغم من ذلك كان هذا التغير محدود واقتصر فى فرض زراعة بعض المحاصيل على مساحات واسعة من المساحة الاجمالية للعزبة مثل القطن، الأرز .وكان تحفظ الفلاحين عليهما هو أنهما مكلفان جداً فى زراعتهما وأن امكانياتهم المالية لا تؤهلهم للصرف عليهما وخاصة محصول القطن، ولكنهم اضطروا للموافقة فى اطار محاولاتهم التصالح مع المالك لخلق علاقة معقولة بينهما، والمحاصيل الأخرى هى القمح ،الذرة ويعتبر هذان المحصولان من المحاصيل الاساسية بالنسبة للفلاحين لأنهما يعتبران صمام الأمان بالنسبة لهم .لأن كمية المحصول تستخدم كخزين للغذاء والجزء الاساسى من قوتهم اليومى على مدار العام ،هذا بالاضافة للمساحات القليلة التى تستخدم فى زراعة البرسيم الذى يستخدم كغذاء للحيوانات وبالتالى حدث بعض التغيير فى المحاصيل بسبب تدخلات المالك لصالح محاصيل الارز والقطن وقلت مساحات زراعة بعض المحاصيل الاخرى مثل الخضر والبرسيم والجروة. وفى الجدول رقم (14) يوضح التكلفة الاجمالية مع تفصيلها لكل محصول والمتوسط الانتاجى لكل واحد منهم مع الفائض الذى يوجد فى بعض هذه المحاصيل.

10- اسعار المحاصيل:-

يزرع الفلاحون فى عزبة رمزى محاصيل (القطن- الأرز- القمح- الذرة) ويعتمد عليها اهالى القرية سواء فى الغذاء أو تربية المواشى أو الدخل وكلاً من القطن والأرز هما اختيار المالك الذى يصر على زراعتهم بسبب ارتفاع اسعارهم نسبياً خاصة أن التزاماته أقل فى هذه المحاصيل وعائده أعلى أما القمح والذرة فهما محصولان اساسيان فى اختيارات الفلاحين حيث أنهم كما ذكرنا يعتبران الخزين الاساسى الذى يضمن الحد الأدنى من قوتهم اليومى وأمنهم الغذائى.

وأسعار المحاصيل مرتبطة بشكل واضح بحالة السوق المسيطر عليه من بعض التجار الذين يتحكموا في الاسعار .وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على الفلاحين حيث أنه احياناً (كما هو موضح بجدول رقم 14) تتجاوز ثمن التكلفة المحصول سعره الاجمالى.

فمثلاً القطن فأن إجمالي مكسب الفدان في العام تقدر بحوالي 1200 جنيه ثمن المحصول الاجمالى من أصل تكلفة الفدان والتي تقدر بحوالي 1215 للفدان وبهذا يصبح بلا فائض فالفدان من القطن ينتج 3 قنطار فى هذه الاراضى ويتراوح متوسط سعره 400 جنيه للقنطار . بالاضافة لعدم مشاركة المالك فى بعض المستلزمات مثل عملية رش المبيدات التى تقوم الجمعية بخصمها من اجمالى سعر القطن ولا تخصمه من نصيب المالك (200 جنيه) .
والقمح أيضاً رغم أنه من أربح المحاصيل الاساسية بالنسبة للفلاح حين إلا أنهم لا يستفيدون من هذا الفارق فى السعر بشكل مباشر. حيث تقدر ثمن التكلفة المقدرة بـ790 جنيه في حين يقدر بيع المحصول فى نهاية الزرعة بحوالى الف جنيه ولهذا يصبح فائض الربح 210 جنيه للفدان .
أما الأرز الذى ينهكهم فى العمل طوال فترة الزراعة و خاصة فيما يتعلق بتكلفة ريه ،وهو يعتبر اكثر المحاصيل ربحاً فالارز ينتج اجمالياً قيمته 1800 جنيه وتقدر التكلفة بـ 1030 جنيه وبذلك يصبح الناتج هو770 جنيه للفدان .
وتعتبر الذرة من اكثر المحاصيل الخاسرة بالنسبة للفلاح ولكنه محصول رئيسى لغذاؤه لا يستطيع أن يستغنى عنه فالفدان ينتج 10 اردب ذرة بواقع 100 جنيه للاردب ،وبذلك يكن الناتج هو 1000 جنيه فى حين ان الفدان يصرف ما يقدر بـ1190 وهنا تكون النتيجة هى 190 جنيه خسارة على الفلاح.
وفى الغالب فأن الفلاح يعوض تلك الخسارة بزراعة بعض أنواع الخضر بالارض مثل الملوخية وكذلك يربى بعض الحيوانات على الحشائش واوراق الذرة وبالتالى فإنه يعوض بعض الخسارة.

11- الجمعية الزراعية:-

مشكلة أهالى عزبة رمزى مع الجمعية الزراعية مزدوجة فبالرغم من عدم لعب الجمعيات الزراعية الدور المنوط بها تماماً مثل توفير التقاوى الجيدة والكيماوى باسعار مناسبة بعيداً عن أسعار السوق السوداء ولكن هناك أشكالية أخرى تتمثل فى أن :مدير الجمعية هو الوكيل الجديد للمالك الجديد ،حيث يستخدمه المالك فى محاولته لطرد الفلاحين عن طريق عدم توفير أياً من الكيماوى أو التقاوى بالنسبة للفلاحين حتى ولو بنسب ضعيفة هذا بالاضافة لاستمرارية المضايقة عن طريق المشرفين الزراعيين بالنسبة للاهالى مع عمل محاضر تبوير أو مخالفات زراعة محاصيل مثل الارز مثلاً كما لا تهتم الجمعية الزراعية بشكاوى الفلاحين الخاصة بتطهير الترعة الوحيدة الموصلة لأراضيهم لأن طردهم يعنى للمالك إمكانية قيامه بالتحكم والسيادة على الأرض ليقوم بزراعته بنفسه أو يؤجرها لأخرين نقداً أو مزارعة بشروط أفضل.

12- مجالات العمل بالقرية :-

لا يتعدي عدد الموظفين بعزبة رمزى ثمانية أفراد موزعين علي النحو التالي :
عدد 4 أفراد بوزارة الداخلية (2 عساكر ، 2 خفراء).عدد 2 يعملون بهيئة السكك الحديدية.
فرد يعمل عاملاً بمجلس المدينة.أخر يعمل مهندساً بوزارة الري.
أما باقى أهالي القرية فإنهم يعتمد بشكل اساسى على العمل بالزراعة إما بنظام المشاركة مع المالك الوحيد لجميع الأراضى الموجودة فى العزبة أو كأجراء لدى بعض أهالى العزبة أو القرى ،والعزب المجاورة .
وهناك تفشى واضح للبطالة بين شباب العزبة .مما يجعلهم عبئاً جديداً على أهاليهم ومما يضيق الخناق عليهم مع عدم وجود أى فرصة للخروج خارج العزبة بالاضافة الى عدم امتهانهم أى مهنة سوى الزراعة ،فالاهالى يتعايشون على مساحة الـ62 فدان فى ظل مشاركة المالك لما تطرحه

الأرض بالمناصفة معهم .

13- الخدمات التنموية بعزبة رمزى :-

تعاني العزبة من الإفتقار الكامل لفرص التنمية بالاضافة إلي القصور الشديد في الجانب الخدمي حيث لم يجر الإلتفات إليها من قبل المسئولين حتى الان ويتضح ذلك من العرض الاتى:-

أ – الحالة الصحية :

يعاني أهالي القرية من الإفتقار للخدمات الصحية مما أدي إلي تزايد الأمراض بشكل ملحوظ و لم يكن أمام سكان القرية إذا ما تعرض أحد أفرادها للمرض إلا أن يذهب إلي الوحدة الصحية بقرية أكياد التي تبعد بمسافة تزيد عن 2 كيلومتر و غالباً ما يقطعون المسافة من العزبة إلي القرية سيراً علي الأقدام وتفتقد الوحدة المقومات الأساسية للخدمة العلاجية فلا يوجد بها إلا طبيب أمتياز يصعب عليه تماماً إجراء أبسط العمليات الجراحية ، و هذا يستدعي تحويل المريض - إذا كان يحتاج ذلك- إلي مستشفي فاقوس التي تبعد عن القرية بمسافة 9 كيلو . والتى تعاني هى الاخرى من نقص شديد فى بعض التخصصات بها وليس هذا فقط بل يضاف إلي ذلك افتقارها للعديد من الإمكانيات التي تتيح لاطباءها عمل الكثير من العمليات المتوسطة و بهذا يحول المريض للمرة الثانية إلي المستشفي الجامعي بالزقازيق. و تبعد هذه المستشفي عن القرية بحوالي 56 كيلو متر و يستغرق الوصول إليها فترة زمنية تتراوح بين 45 دقيقة إلي 60 دقيقة. (وحتى حدوث كل هذه التنقلات بين الوحده الصحية بعزبة رمزي و المستشفي بفاقوس و حتي يقرر الاطباء انتقاله إلي مستشفي الزقازيق فمن الممكن أن يصبح المريض فلان هو ذاته المرحوم فلان).

تعمل الوحدة الصحية حتي الثانية ظهراً بطريقة التذكرة بنصف جنيه و بعد الثانية تنشط الوحدة ولكن الكشف مقابل خمسة جنيهات و في الحالتين لا يوجد عند الطبيب إلا أحد المسكنات التي تعطي بالحقن أو بعض أقراص النوفالجين أو الاسبرين و طبعاً بعض الميكروكروم و صبغة اليود لتطهير الجروح و مؤخراً انشئت صيدلية بقرية أكياد القرية من العزبة تعمل من العاشرة صباحاً و حتي العاشرة مساءاً.

هذا بالاضافة إلي انتشار أمراض العيون ، الدوسنتاريا والفشل الكلوى نتيجة عدم وجود شبكة صرف صحى أو مياه داخل البيوت، و غيرها من الأمراض التي تصيب عدد كبير من الاهالي و خاصة الاطفال منهم.

و بالرغم من التكلفة الكبيرة التي يتحملها الفلاح عند مرضه و التي ترتفع كثيراً حين يضطر المريض جوء إلي العيادات الخاصة التي توجد بمدينة فاقوس إذ تتراوح قيمة الكشف ما بين 7.5 : 10 جنيهات مضاف إليها ثمن الأدوية و تكلفة الانتقال إلا أن ذلك افضل بكثير من أحوال باقي الفلاحين الذين يستعصي عليهم ذلك . ويضطر عدد كبير من الفلاحين الى استخدام الطب الشعبى مثل الحلفا والجعديد والبرنوف فى العلاج كما ذكروا بسبب التكلفة العالية خاصة للأدوية بعد سوء أوضاعهم وإرتفاع تكاليف المعيشة .

ب- الحالة التعليمية :-

تتفشى الامية بشكل عالى جداً بعزبة رمزى حيث أنها تصل إلى أكثر من 95% من أهالى العزبة . نسبة المتعلمين فى القرية تصل إلى 5% والمثير للدهشة أنها تقريباً مقسمة بين الإناث والذكور والعدد الاكبر من شباب القرية لم يحصل على أى قسط من التعليم والقلة القليلة التى خاضت التجربة لم تتعد الصف الثانى أو الثالث ،هذا بسبب تعثرهم فى إتمام المراحل التعليمية ،ويرجع السبب إلى عدم قدرة الأهالى على الانفاق عليهم وقضاء احتياجاتهم لتحقيق الغرض (المصاريف المدرسية،الدروس،الادوات المساعدة مثل الأقلام والكراريس وغيرها)هذا بالاضافة لاضطرار اهاليهم للاستعانة بهم فى مساعدتهم فى العمل بالأرض .

فضلاً عن عدم وجود مدارس لأياً من المراحل الدراسية فى العزبة فالمدرسة الابتدائى موجودة فى قرية أكياد القبلية وتبعد عن العزبة واحد ونصف كيلو متر يجتازونها اطفال العزبة مشياً على الاقدام .أما مدارس الاعدادى ، توجد أيضاً فى قرية أكياد البحرية التى تبعد عن العزبة بـ2كم وأيضاً ليس لها أية وسيلة مواصلات مما يضطر أطفال العزبة أن يذهبوا إلي مدارسهم مشياً على اقدامهم .أما المدارس الثانوى الصناعى والثانوى الزراعى فلا توجد إلا فى مدينة فاقوس وتبعد عن القرية بـ9 كم ويتكلف الطالب أو الطالبة جنيه ونصف فى اليوم الواحد نظير إنتقالات المواصلات من وإلي فاقوس والقرية.

وكان لتطبيق قانون الارض تأثيراً واضحاً . فأزداد عدد المتعثرين فى اتمام بعض المراحل نتيجة التكلفة العالية التى لا يستطيع الفلاح توفيرها لابنائه ، هذا بالاضافة لأضطرار الفلاحين لتخريج اولادهم بعد الصف الاول بسبب الزامهم بإلحاق ابنائهم بالمراحل التعليمية الالزامية وبهذا يكونوا قد تفادوا الغرامة التى تفرض عليهم فى حالة عدم الحاق ابنائهم .

ج-مياه الشرب :-

يعتمد أهالي العزبة جميعاً علي الحنفية العمومية الوحيدة الموجودة بالقرية منذ ما يقرب من عشر سنوات تقريباً و بالرغم من ذلك لا يوجد منزل واحد بالعزبة يتمتع بالاشتراك في شبكة المياه الموجودة بها و يرجع ذلك إلي رفض المالك للأراضي و الذي هو في الوقت ذاته مالك المساحة التي يعيش عليها أهالي العزبة ورغم التوسلات العديدة للمالك إما بشراء البيت أو بالسماح لهم بتقديم وصلة المياه إلا أنه رفض بشكل قاطع عمل أي نوع من أنواع العقود بينه و بين الأهالي وترجع الأسباب التى تمنعه من فعل ذلك إلى رغبته في تشريد الأهالي حتي من منازلهم (و ليس فقط من أراضيهم) للأسباب التى ذكرناها سابقاً.

د – الكهرباء :-

بالرغم من توصيل شبكة الكهرباء إلي العزبة منذ عام 1972 إلا أنه ليس هناك إلا 3 منازل فقط يتمتعون بتوصيل الكهرباء و لنفس سبب عدم دخول المياه للمنازل و هو عدم موافقة صاحب الأرض علي طلب الفلاحين بتوصيل المرافق من خلال تقديم طلب لمجلس المدينة مما يعوق أيضاً العملية التعليمية للاطفال القليلين الملتحقين بمراحل الدراسة المختلفة و المضطرين إلي الاستذكار علي أعمدة الإنارة الخاصة بالشوارع و هذا يصعب تحقيقه في فصل الشتاء بسبب شدة البرودة مما يرغمهم علي المذاكرة علي مصابيح الكيروسين و خاصة ان معظم أطفال القرية يقومون بمساعدة آبائهم في العمل بالأرض طوال فترة النهار و تعتبر الفترة المسائية هي الفترة المناسبة لاداء واجباتهم المدرسية و هذه احدي المشاكل التي يعاني منها أهالي القرية بالتالي لا يمكنهم أن يتمتعوا داخل بيوتهم بأية خدمات أساسية مثل التلفاز أو أستخدام من أنواع الأجهزة الكهربائية حتي لمن يستطيع منهم كالثلاجات و الغسالات و الراديو الكاسيت علي سبيل المثال و هذا ما يزيد من حياتهم بؤساً و شقاءً مضافاً إلي شقائهم اليومي في العمل بالأرض و هذا يحول بينهم و بين استخدام أدوات تساعد علي تخليصهم من فترات الملل للعدد الكبير من العاطلين بالاضافة لانها تزيد من انفصالهم عن العالم الخارجي و كم من المرات التي ناشد فيها أهالي القرية المالك ولكن دون جدوي.

هـ الصرف الصحي :-

هناك عدد كبير من بيوت العزبة لايوجد به حمام يقضون فيه حاجتهم و يكون الاعتماد الاساسي علي ما يسمي باكوام توجد علي أطراف القرية أما العدد الآخر فلديه حمامات مبنية بشكل عشوائي و ليس بها أي وسائل أمان بالاضافة لاعتمادها الرئيسي علي التصريف من خلال الخزانات الخاصة التي يقوم الفلاحون بحفرها بأنفسهم و هذا بسبب عدم وجود شبكه للصرف بالعزبة و تتفاقم الأزمة عند امتلاء الخزانات التي تشيع رائحة كريهة تنتشر في جميع أرجاء المنزل و يرجع

السبب إلي عدم وجود خزانات كبيرة أو وجود خزانات أصلاً (و طبعاً عدم وجود حمام) هو ضيق المنازل التي يسكنون فيها و هذا يؤدي إلي انتشار الحشرات بشكل ملحوظ مما يسبب نقل الأمراض المعدية مثل الدوسنتاريا وأمراض العيون وغيرها .

و– المخابز :-

لا يوجد مخابز بالعزبة (بلدي أو أفرنجي) و يعتمد أهالي القرية علي الخبز المنزلي بالاضافة لقضاء باقى حاجتهم من خلال المخبز الوحيد الموجود بقرية أكياد البعيدة عن القرية و هو غالباً ما لا يكون كافياً لأهالي قرية أكياد انفسهم و هذا يدفعهم لاعتبار أهالي العزبة متطفلين عليهم بالاضافة إلي أن ذلك يخلق معاناة في الحصول علي رغيف العيش و يخلق المزيد من المشاكل بين أهالي العزبة وأهالي قرية أكياد.

ى – مراكز الشباب :-

بالطبع لا يوجد مركز شباب بالعزبة و هذا يزيد من تفاقم أزمة الشباب و يضاف هذا إلي مشكلة البطالة المتفشية لديهم و خاصة في الفترات التي لا يوجد بها عمل بالأراضي وفقاً لظروف الزراعة و هذا يؤدي إلي قتل كثير من المواهب مع عدم تمتعهم بممارسة الرياضة وأقرب مركز شباب هو المركز الموجود بقرية أكياد.

ز – الحياه الدينية :-

هناك مسجداً واحداً بالعزبة تابعاً للاوقاف هو المسجد الوحيد لاداء شعائر الدين. و قد تم انشاء المسجد بمجهود الأهالي و ضم مؤخراً إلي وزارة الأوقاف.

14- السوق :-

لا يوجد أسواق بالقرية وهناك سوق للحبوب بقرية أكياد و يسمي بسوق الأربعاء أما سوق المواشي فيبعد عن العزبة بمسافة 9 كم و يوجد بمدينة فاقوس .يقوم أهالى القرية بالتعامل مع هذه الأسواق عن طريق الذهاب إليها.وليس هناك من بينهم من يعمل بالتجارة ، وفى حالات استثنائية يأتى بعض تجار الحبوب والمواشى إلى العزبة لاتمام عملية الشراء والبيع مع الاهالى .

15- أهم المشكلات :-

مشاكل عزبة رمزي عديدة و متنوعة و يعتبر بعضها مصيري و يعمل إلى حد إعاقة الحياة نفسها فمنها ما هو حديث العهد (أي بعد تطبيق القانون) أو ما هو باقياً منذ مدة طويلة تصل إلي ثلاثين عاماً.

الغريب في الأمر ان الكثير من مشاكل أسر العزبة سببها يعود الى تحكم فرد واحد مما يعكس درامية الوضع فى هذه العزبة وذلك علي النحو التالي:-

أ – مشكلة المنازل :-

و تعتبر هذه المشكلة السبب الرئيسي للعديد من مشاكل الأهالي ويرجع عدم قدرتهم لامتلاك منازلهم المقامة علي مساحة فدان ونصف تقريباً إلى رفض مالك الارض محل السكن (و هو ايضاً صاحب جميع الأراضي التي يزرعها أهالي العزبة) تمليك أراضى البيوت لهم عن طريق البيع منذ سنين و ليس هذا فقط بل انه رافض للوصول لأى شكل من العقود بينه وبين الفلاحين لتمكينهم من التمتع ببعض الخدمات الحيوية مثل تمكينهم من ادخال الكهرباء و الماء و يعيش الفلاحين بالقرية في قلق مستمر بسبب بقائهم في منازلهم التي يعيشون فيها منذ أجيال عديدة مع تخوفهم من صدق الشائعة التي تقول أن المالك يرغب في طردهم من منازلهم للاستفادة من الأرض و بيعها لغيرهم وهذا ما يزيد من تهديدهم المستمر بالتشرد من مصدر الرزق ومحل السكن وهناك العديد من

الأساليب التى استخدموها مع المالك القديم أو الجديد لاثنائهم عن موقفهم الا انها باءت بالفشل وبالرغم من وعد المالك الجديد بتسوية الامر عن طريق العقود ولكن ظل مجرد كلام حتى الآن .

ب- عدم وجود كهرباء أو مياه نقية أو صرف صحى:-

رغم وجود شبكة للكهرباء منذ عام 1972 في عزبة رمزي إلا أن أهالي القرية لا يستطيعون التمتع بها بسبب عدم قدرتهم علي التقدم للمجلس المحلي بدون حصولهم علي أي نوع من أنواع الاثبات التي تفيد ملكيتهم أو تأجيرهم للمنازل التي يعيشون فيها منذ عقود عديدة تصل إلي ما يقرب من (95 عاماً) . و نفس الوضع ينطبق علي موضوع مياه الشرب التي توجد بالقرية منذ اكثر من 15 عاماً . و يقتصر أمر مياه الشرب علي الحنفية العمومية الوحيدة التي توجد عند مدخل العزبة و بالتالي يصعب التمتع بخدمة مياه الشرب لنفس الأسباب المتعلقة بموضوع الكهرباء بالاضافة لاضطرارهم إلى استخدام المياه الجوفية عن طريق طلمبات رفع.

هذان الامران اللذان سببا العديد من المشاكل الجانبية: كتأثيرهما علي عملية تعليم الاطفال القليلين الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة، بسبب قلة قدرتهم على الاستيعاب علي أضواء مصابيح الكيروسين مما يعوقهم عن عملية التركيز بالاضافة لأنه يؤثر على النظر بشكل كبير ، و مع ذلك فمما يزيد من معاناتهم اليومية في سبل الحياة المختلفة معاناة جديدة ألا و هي الحصول علي المياه مصدر الحياة وهذا ما يسبب معاناة اضافية للمرأة فى العزبة بسبب الجهد الكبير الذى تبذله من أجل الحصول على المياه فى القيام بدورها فى المنزل ،ويؤدى هذا الوضع إلى الصراع الذى يدور كل يوم بين السيدات فى العزبة ،هذا بالاضافة إلى اضطرار البعض استخدام المياه الجوفية التى تسبب بعض امراض الكلى المنتشرة بين الفلاحين والفلاحات وكذلك فإن عدم وجود حمامات بالبيوت أو حمامات عمومية تؤدى الى كثير من الامراض والمشاكل بين الاهالى وخاصة النساء الذين يضطرون لقضاء حاجاتهم خلف البيوت والزراعات المختلفة .

د – مياه الرى :-

بالرغم من وجود ترعة لتوصيل المياه إلي أراضي العزبة الا أنها دائماً جافة بسبب إهمال المسئولين عن رعاية هذه الترع مما أدي إلي عدم وصول المياه إلي الترعة و رغم تقدم أهالي القرية بالعديد من الشكاوي لكنها بلا جدوي حتي الآن مما يزيد من اعبائهم في اضطرارهم إلي استخدام المياه الجوفية، و هذا يؤدي إلي أعباء مالية جديدة ويؤدي إلي (زيادة الطينة بلة) كما يقول المثل الفلاحي.

إيضاً يؤدي هذا إلي زيادة تخوف الفلاحين علي جودة الأراضي من مداومة استخدام المياه الجوفية.و يقال رغم بحث الاهالي عن سبب عدم وجود مياه بالترعة و محاولتهم اصلاحها بالجهود الذاتية إلا انهم توصلوا إلي أن الماسورة الرئيسية قد تم كسرها و هذا ما يؤدي إلي إهدار المياه بلا طائل ولم ينجح اهالى القرية فى لفت أنظار السادة المسئولين عن الرى والزراعة بفاقوس بالعديد من الشكاوى مطالبين فيها باصلاح الماسورة أو اعطائهم الحق فى اصلاحها بانفسهم ولكن ما تفعله إدارة الرى بفاقوس هو تحذيرهم من إتخاذ أى موقف أو التعامل بأية طريقة وتهديدهم بالسجن لمن يحاول الاقتراب منها لأنها مال الحكومة (وقال ايه مش مال سايب)

هـ- مشكلة التهديد بالطرد من الاراضى الزراعية :-

يعانى سكان العزبة بعد تطبيق القانون من تهديدات المالك الجديد بالطرد من الاراضى ومن عدم قيامه بالالتزامات التى على عاتقه بالنسبة لعقود المشاركة كما يعانوا من تحكمات المالك بتحديد المحصول الواجب زراعته وهو ليس على دراية بجودة الارض وطبيعتها التى يمكن أن تناسب زراعة بعض المحاصيل التى تلائم التربة والدورة الزراعية واحتياجات السوق المحلى كما أن المالك يرفض تحرير عقود مشاركة أو تسجيلها مما يجعلهم طوال الوقت مهددين بالطرد من

الارض .

ثالثاً: ملاحظات الباحثين حول أوضاع المزارعات بالقريتين محل الدراسة

يتناول هذا القسم ملاحظات الباحثين وبعض النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية فى القريتين محل الدراسة وذلك علي النحو التالي :-

أ- ملاحظات الباحثين حول أوضاع المزارعات بقرية العمارية الشرقية :-

كانت الفكرة النظرية التي طرحناها كهدف لهذه الدراسة تحكمنا حينما كنا نتحاور مع النساء والرجال في هذه القرية .والسؤال الاساسي الذي كنا نحاول الاجابة عليه -هل أثر تطبيق القانون علي أوضاع المزارعات وكيف حدث هذا التأثير فرص الحصول علي الأرض للمرأة بعد تطبيق القانون ؟ هل كانت المالكات والمستأجرات موجودات في هاتين القريتين وماهي نسبهم ؟هل يمكن أن نناقش تأثير القانون علي النساء المزارعات بشكل منفصل عن الجوانب والتاثيرات الأخري للقانون سواء علي الرجال أو النساء أو أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للريف بشكل عام ؟ وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الباحثين والباحثات فى مقابلة السيدات المزارعات إلا أن النتائج الاولي للبحث تؤكد أن هناك صعوبة لمناقشة أوضاع المزارعات بشكل منفصل عن مناقشة أوضاع الفلاحين مجتمعين بعد تطبيق القانون ، كما أننا لاحظنا أن هناك داخل الاسرة الواحدة حتي التي تديرها إمراة ترابط بين مهام كلاً من المرأة والأب والأبن والبنت فهناك مفهوم شبه موحد داخل معظم الاسر حتي التي تديرها نساء هذا المفهوم يعتمد علي أن إدارة الأرض والبيت والحياة عملية تكاملية بشكل عام داخل تكوين الاسرة فليس هناك سمات محددة للاسر التي تديرها نساء سواء كانت علي مستوي إدارة أراضيها أو علي مستوي إدارة حياتها بشكل عام فهي تخضع للنمط الاقتصادي والاجتماعي داخل هذا المجتمع الصغير (القرية) فالنساء التي تدير أراضيها تزرع نفس المحاصيل التي يزرعها الرجال وتقوم بعمليات البذر والحصاد والتسميد والعزق والتسويق تقريباً بنفس الطريقة ، بنفس القانون الذي يحكم المجتمع الريفي في هذه المجالات وعلي الرغم من أن الاسر التي تدير أراضيها نساء تختلف عن الاسر التي يديرها رجال في أن المرأة هي التي تقوم بعملية المتابعة لإدارة الزراعة إلا أن النتائج الاولية من هذا الاختلاف لا تؤدي إلى وجود فروقات كبيرة بينها وبين الرجال بل علي العكس هناك بعض السيدات تقوم بإدارة هذه العملية بكفاءة تزيد عن كفاءة بعض رجال القرية الذين ليس لهم خبرات كبيرة في عمليات التسويق أو التعاملات مع الجوانب المختلفة لعملية الزراعة .هذا وتشترك النساء مع الرجال في العديد من المشكلات الاساسية للمزارعات والمزارعين داخل القرية فعلى سبيل المثال مشكلة قروض بنك التنمية والائتمان الزراعي وعمليات النصب التي حدثت لهم من قبل فرع البنك حيث لم يفرق النصابون بين الرجال والسيدات كما لم يتسلم أحد من المزارعين أو المزارعات المستأجرات تعويضات عند خروجهم من الأرض وأيضاً لم يتسلم أحد أرض بديلة نتيجة خروجهم من هذه الأرض ولكن علي الرغم من ذلك كانت هنا صعوبات في عمليات إدارة الأرض للنساء عن الرجال فيما يتعلق بتجديد بطاقات الحيازة داخل الجمعية فإحدي الحالات قررت بأنها بعد وفاة زوجها رفضت إدارة الجمعية الزراعية تحييز الأرض بأسمها إلابعد الحصول علي احكام قضائية لأن القانون ينص بأن الحيازة تؤول إلى اكبر ابناء المتوفي من الذكور الذي يمتهن الزراعة و لم يكن عندها اولاد ذكور .كما أن تاثيرات القانون لم تفرق بين النساء والرجال فيما يتعلق بإعادة تاجيرهم الأرض الذين كانوا يزرعونها أو قيمة الإيجار المحددة للفدان لكن بعض النساء قالت أن محصولها من القصب أو الفول يمكن ُيباع

بمبلغ أعلي اذا تمكنت من السفر للقاهرة وبيعه بنفسها لكن وضعها كأنثي يمنعها من السفر للقاهرة خوفاً من اخواتها وكلام الناس ، وهناك بعض النساء المزارعات حصلن علي درجات متقدمة من التعليم فبعضهن حصل علي الثانوية العامة واخريات خريجات دبلوم تجارة والبعض الآخر أميات وهكذا الوضع ايضاً بالنسبة للرجال داخل القرية حتي الخدمات التي تقدمها المؤسسات داخل القرية مثل المدارس والوحدة الصحية وجمعية تنمية المجتمع المحلي والجمعية الزراعية و بنك التنمية الائتمان الزراعي لا تفرق بين نوع المتعاملين معها ،الجدير بالذكر أن المرأة المزارعة تقوم باعمال كثيرة ومتنوعة فهي تحصد وتبذر وتسمد وتروي وتجني وتفرز وتخزن وتسوق المنتجات وتشارك اكثر من الرجال في عمليات الزراعة إلا أن هذه المشاركة يحكمها ايضاً الوضع الاجتماعي للمزارعة داخل القرية ،كما أن هذه الأعمال الكثيرة فى عمليات الزراعة لا تترجم ولا تظهر فى جداول حيازات القرية بالنسبة للأراضى الزراعية.كما اكدت المناقشات مع المبحوثات أن هناك علاقة وروابط قوية تجاه الأرض الزراعية وأنهن يشتركن سواء كن بأنفسهن أو عن طريق ازواجهن وأولادهن في معظم القرارات التي تخص عملية الزراعة في القرية ،وهناك بعض المبحوثات التي تمتلك خمسة أفدنة (كبار الملاك) ابدت تعاطفها مع القانون الجديد واثنت عليه حيث سمح لها القانون بتأجير جزء من أرضها بقيمة إيجاريه أعلي سمحت لها بتوفير جزء من وقتها لبيتها رغم الصعوبات التي تجدها مع المستأجرين .

كما أن هناك عدداً من المعوقات التي تصادفهن فقبل تطبيق القانون 96 لـ92 كان من يستأجر أرضاً يصبح حائزاً لها ومن ثم فبحيازته لهذه الأرض يستطيع أن يحصل علي قرض ،أو أن يحصل على الاسمدة والتقاوى والبذورمن الجمعية الزراعية ، وبعد تطبيق القانون لم يعد أصحاب الأرض يقومون بعمل عقود إيجار ، فبعض السيدات ذكرن أنهن يستأجرن عدة قراريط ولم تستفدن من البنك بسبب عدم وجود بطاقة حيازة لهن فى الجمعية لأن المالك لم يحرر لهن عقد ايجار ومن ثم فهن لا يستطعن أن يحصلن علي أية مساعدات أو يستفدن من الامكانيات التي توفرها الدولة وأدي هذا التحول في شكل الحيازة إلي اضرار لكل المزارعات فى القرية.فبداية من أن اصحاب الاراضي يمتنعون عن تأجير الارض للسيدات مروراً بصعوبة إدارة الأرض من قبل سيدة في قلب المجتمع الريفي وانتهاء بعدم استطاعتها أحياناً ان تبيع محصولها بسعر يضاهى أسعار أراضي الرجال .فالسيدات المزارعات سواء كن مالكات أو مستأجرات يعانين من نظرة المجتمع المتدنية إليهن وعدم استطاعته تقبل أن تقوم سيدة بإدارة الأرض والإشراف علي الرجال والوقوف معهم ويصبحن مثل هؤلاء النساء في نظر المجتمع سيدات كالرجال ، وبالرغم من أن السيدات المتزوجات يعملن في الأرض مع أزواجهن وربما يعملن اكثر منهم إلا أن ذلك يعد امر طبيعي لأن هذا الزوج موجود فى الصورة0كما أن السيدات المزارعات فى القرية يواجهن عقبات أخرى مثل عدم استطاعتهن المزاحمة في طلب الماء لرى الارض اذا كان الماء غير متوافر حيث يستطيع الرجال المزاحمة واحياناً الضرب والقتل من أجل ري أراضيهم .فهن ينتظرن في النهاية بعد ان يقوم كل الرجال بري أراضيهم . كما أنهن يواجهن مشاكل الحصول علي جرار للعمل فى الأرض وغيرها من المشاكل المتعلقة بتأجير الآلآت الزراعية للمساعدة في زراعة المحصول ، حيث عادة ما يتم التأجير للسيدات عندما لا يكون هناك رجل يريد تأجير الآلة ، أي بعد أن يقوم الرجال بقضاء حاجاتهم . كما تعد مشكلة البذور والتقاوي والاسمدة من اكبر المشاكل التي تعاني منها السيدات المزراعات ، لأنهن مضطرات إلي شرائها من دير مواس بعيداً عن القرية واذا قمن بشراءها من أحد التجار لعدم تمكنهن من السفر فانهن يشتروها بأسعار مرتفعة .كما نجد أن زيادة اسعار الاسمدة والتقاوي في الفترة الاخيرة تمثل عائق أمام زراعتهم الأرض ، وذكرت السيدات أنهن أحياناً يقمن بوضع كميات أقل مما تحتاجه الأرض من التقاوي والاسمدة ، بالرغم من أن ذلك يؤدي

إلي انتاج كمية أقل من المحصول وذلك بسبب ارتفاع سعر التقاوي والاسمدة .

ب- ملاحظات الباحثين حول اوضاع المزارعات بعزبة رمزي السبيل:-

كان للباحثين ملاحظات ميدانية هامة علي أوضاع العزبة وخاصة أوضاع المزارعات بهذه القرية حيث أن لهذه العزبة خصوصية حيث ان كل مساحة العزبة تعتبر ملكية خاصة لمالك واحد ماعدا فدانين يملكهم أحد الفلاحين والملاحظة الثانية هو عدم تنوع واختلاف فئات الفلاحين داخل العزبة ،فغالبية فلاحى العزبة غير مالكين للارض كما أن مالك الارض هو شخص واحد يتحكم فيهم جميعاً ويفرض عليهم نظام الايجار بالمشاركة وكانت أهم هذه الملاحظات كالتالى:-

- كان لانعزال العزبة وبعدها عن المركز وعدم وجود وسيلة للمواصلات اليها ،فضلاً عن عدم وجود كهرباء يشعرك ليلاً بالوحشة وبأنك فى مكان مهجور ،فهو يعزل العزبة تماماً عما يحوطها من عزب أخرى ،حيث ترى العزب الاخرى متلألئة بالأنوار الخافتة ،أما عزبة رمزى فهى مظلمة بشوارعها الترابية الضيقة .
- عدم وجود مياه شرب نقية أو شبكات صرف صحى جعل العزبة غير نظيفة ومليئة بالناموس والذباب وغيرها من الحشرات الطائرة وسبب أيضاً العديد من الامراض لاهالى العزبة التى يعيشون داخل هذا الجو الملوث بسبب عدم وجود صرف صحى داخل البيوت 0
- نظراً لتفشى الامية داخل العزبة وعدم حصول كل من فيها على قدر من التعليم أثرذلك على حياة فلاحى العزبة وجعلهم غير ملمين بالحياة ،وابنائهم أيضاً الذين تركوا التعليم مما ساعد على ذلك عدم وجود تليفزيون أو راديو أو أى وسائل ثقافية أو ترفيهية داخل العزبة نظراً لعدم وجود الكهرباء .
- سيدات العزبة جميعاً يعلو وجوهن الحزن والهم فهن سيدات تعودن دائماً على الشقاء حتى من قبل الزواج حيث كن يساعدن اباءهن وإمهاتهن فى العمل بالارض وبعد الزواج يساعدن الزوج وحالهن لم يتغير كثيراً بالنسبة لعلاقتهن بالارض قبل الزواج أو بعده ففى كل الاحوال لم يكن آبائهم أو أزواجهن يملكون الارض ولكن القانون غير نسبياً نمط حياة السيدات فبعد تطبيق القانون أخذت من بعضهن الارض وعندما ارادوا استئجار ارض اخرى كان للمالك شرط الايجار بالمزارعة بشروط أسوأ عما كان عليه القانون القديم الذى يرى فيه جميع فلاحى العزبة ظلم وغبن كبير لهم لإن عائد الارض بالنسبة لهم اصبح مكلف جداً (مجهود ومفيش عائد).
- سيدات العزبة مثلهم مثل الرجال لم ينالوا حظهم من التعليم ولم يتح لهم الاحتكاك بالمدينة مما اثر على سلوكهم ونمط معيشهم من حيث المأكل والملبس والنظافة وغيره.والسيدات بالعزبة لا يعرفن عمل أى شئ غير تربية الابناء والماشية وزراعة الارض ،فلم تسنح لأى منهم أى فرص عمل أخرى باستثناء الزراعة سواء بالاجرة فى اراضى الغير أو فى ارض زوجها أو والدها .
- ادى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعى الى جعل الزراعة نشاط اقل ربحية والى تأخر العمليات الزراعية وبالتالى انخفاض الانتاجية ومما ساعد على ذلك نظام الزراعة بالمشاركة المتبع داخل اراضى العزبة بأكملها ونتائجه السيئة حيث يتحكم المالك فى كل تفاصيل الارض بداية من اختياره نوع المحصول الذى يجب زراعته ومروراً بكمية التقاوى والاسمدة والرى وخلافه وانتهاءاً ببيع المحصول.
- هذا وتستمر المراة في لعبها دوراً هاماً في الشئون المنزلية كأم و ربة منزل مسئولة بشكل كامل عن إدارة الشئون المنزلية ، هذا ما يؤكد لنا دور المرأه في المجتمع الذى لا يقل بل

يزيد احياناً عن دور الرجل و خاصة في الريف . وعلى الرغم من عدم وضوح صور التميز المختلفة فى العزبة بين المرأة والرجل إلا أن أجور المزارعات اللائي يعملن فى الزراعة في اراضي الغير أقل من أجور الرجال ليتضح التميز في صالح الرجل وعلى سبيل المثال ورغم اعتراف الكثير من الأهالي بخبرة " سلمى" إحدى الحالات المبحوثة التي تفوق خبرة الكثير من الرجال فى الزراعة و لكنها للأسف لا تعامل كمعاملة صاحبة الخبرة من حيث الأجر بل تعامل كامرأه عاملة يقل أجرها عن أجر الرجل.على الرغم من أن الجميع بالعزبة رجال ونساء يتحدثون عن سلمى كأنها حكيمة العزبة فى العمليات المختلفة للزراعة ومع ذلك فإن أجرها حين تعمل يقل عن أى رجل بدون خبرات والشئ المثير ان الجميع يعرف ذلك دون احساس بالتميز أو الظلم لسلمى ،وفى تقديرهم جميعاً بما فيهم سلمى والرجال والنساء أن الاجر ليس عاملاً فى تحديد أدوار الناس وأيضاً وضعهم داخل العزبة .

- كما كان لهذه العزبة ظروف خاصة متمثلة فى عدم تملك أى سيدة فيها للارض بل الجميع رجال ونساء لا يملكون اراضى ويستأجرونها بنظام الزراعة بالمشاركة بمساحات صغيرة لا تتعدى الفدان الواحد.
- واتفقت جموع المبحوثات على تأثير القانون عليهن و علي اسرهن إلي حد تكرارهن لتعبير أكثر من مره بوصف حال تأثير القانون عليهن و مدي شعورهن به بأنه بمثابة قانون الموت البطئ ،بالنسبة للفلاحين لأن الارض والمساكن التى طالما عاشوا فيها وهم معتقدون بأن لهم السيادة عليها إكتشفوا وبعد التطبيق أنهم فقدوا هذه السيادة وأن المالك يستطيع أن يزرع ما يشاء ويطرد من يشاء .
- لم تتسلم أياً من المزارعات أراضى بديلة من الدولة أو تعويضات من المالك أو قروض من بنك التنمية مما أثر سلباً على تنمية قدرتهم وتحسين اوضاعهم.
- كان للقانون أثره البالغ على الانتاج الزراعى وأيضاً القدرة الانتاجية للارض ، وذلك ناتج عن عدم احساس الفلاحين بالاستقرار بسبب نظام الزراعة بالمشاركة بالاضافة للتدنى الواضح فى الاحوال المعيشية للفلاحين مما يضطرهم الى عدم مد الارض بالأسبخة والكيماوى اللازم الا في أضيق الحدود وبشكل ضروري وملح.

رابعاً: نماذج حالة من القريتين[ω]:-

يحوى هذا القسم على حكايات لشرح حالات من القريتين تتعرض لهن كالتالى :-

الحالة الاولى: "سلمى"

تبلغ من العمر 55 عام وحاصلة علي الثانوية العامة ورثت الحاجة سلمى عن زوجها 5 أفدنة و15 رأس من الماشية وتوفي زوجها منذ عام 1995 تاركاً لها ثلاث بنات .

الاولي تبلغ من العمر31 سنة متزوجة من عشر سنوات ولديها 3 أطفال والثانية 28 سنة متزوجة منذ ثمانية سنوات وليس لديها اطفال والثالثة 18 سنة غير متزوجة ومقيمة معها .

عندما توفي زوج السيدة سلمى كانت الأرض مزروعة وغير مؤجرة وكانت في هذا الوقت لاتعلم أي شئ عن إدارة الأرض اطلاقاً ، فقد كانت تقيم بالبيت والزوج هو الذي يشرف علي الأرض وعلي تربية الحيوانات . وتقول السيدة سلمى" فجأة لقيت نفسي لوحدي وعلي أن اشيل الحمل قاسيت الامرين كانت الأرض مزروعة 3 أفدنة قصب ، فدانين فول شامي وقمح وانا لوحدي عملت كل حاجة كان بيعملها جوزي ، وقفت مع الرجاله كنت بطلع من الساعة 7 الصبح لغاية

[ω]الاسماء الواردة بهذا القسم ليست الاسماء الحقيقية للحالات ويحتفظ المركز بالاسماء الحقيقية حرصاً على خصوصية الحالات.

الساعة 2 الظهر أخذ معاي شاي وسجاير وابعت الغفير يجيب للعمال غذاء واقف مع العمال وهم بيعزقوا الارض " وتذكر أنها هي اللى بتقبض العمال يومياً وأنه في يوم العزيق لابد أن يوجد ملح وكيماوي وأنها كانت ترسل لاحضار الكيماوي من المركز في ديرامواس وكانت تقف مع الرجالة تتابعهم عندما يقوموا برش الكيماوي وتقف معهم وهم بيدوروا الماكينة .

وأكدت علي أنه في يوم التسميد لابد أن تقف مع العمال وتشتري سباخ بالمقطورة وسعر المقطورة 3 جنيه وفي النهاية كانت تجد أن هناك قصب طالع كويس بياخذ عزقتين ويريح ، وقصب وحش بياخذ حرت وعزيق كثير .

وفيما يخص المياه ذكرت أن ماكينة الشفط كانت عطلانة ومحتاجة تتصلح ، وأنها احضرت من قام باصلاحها بتكلفة 800 جنيه . وتقول "ولما كنت بحب ابيع زرعتي كانوا التجار اللي بتعدي علي البلد تشتري منى ولكن تنزل من السعر لوكان بيشتري بـ7. الاف يقول 5. آلاف جنيه ، مع أن أرضى كانت زرعتها عفية . والقصب ماكنش جايب همه ، جوزي كان بينزل بالعربات ويبيعها في مصر لو السعر معجبوش . أنا مأقدرش أسيب العيال وأنزل لوحدي .هنا في البلد بيعتبروني رجل لاني وقفت وقررت ان أزرع أرضي بنفسي لكن انزل القاهرة لوحدي – مينفعش أخواتي ما يوفقوش وكمان شكلها وحش أخوات جوزي كانوا كويسين معاي اتنزلوا عن نصيبهم في الارض للبنات ، لكن شفت المر علشان انقل حيازة الارض باسمي في المحكمة لازم قرار وصاية واعلانات وجلسات وحاجات كثير عملتها علشان الحيازة تنتقل باسمي واقدر اتصرف في الأرض عندنا مشكلة نقل حيازة الارض باسم الست صعبة خاصة لما الرجل يموت بتنقل حيازة الارض لاكبر ابناؤه الذكور وانا معنديش ولد ، فكان لازم انقل حيازة الارض باسمي علشان أقدر اتصرف في الارض " عن طريق المحكمة".

وعن شراء البذور والكيماوي تستطرد وتقول " البذوروالتقاوي" بسعرهم زي ماهو ، كنت بجيب الشيكارة 7 كيلو بـ55 جنيه تعمل 7 قراريط والاسمدة رخصت عن الاول بس نوعه دلوقتي ردئ كنت بجيب شيكارة السماد بـ55 جنيه وفدان القصب كان بياخذ 13 شيكارة دلوقتي الشيكارة بـ35 جنيه والفدان بياخذ اكثر من 15 شيكارة المشكلة كانت في الجرار ، القيراط كان بياخذ ثلاث اوشاش ، واحسبى بقي الارض كلها بتتكلف كام في ايجار الجرار كنت بأجر جرار لدرس القمح بـ50 جنيه في الساعة كان قبلها بـ35 جنيه في الساعة وكنت بأجر جرار لحرث الارض والفلاحين اللي باجرهم كانوا بينظفوا الارض بايديهم ويوميه العامل 6 جنيه بيشتغل من الساعة 7 لغاية الساعة 2 الظهر انا كنت بتفق مع مقاول أنفار كان بيجيب لي الاجريه اللي عايز أهم يوم 10 انفار ، يوم 15 علي حسب شغل الارض والعمال كانوا بيتعبوني لو موقفتش وراهم في الشغل ، مش هيشتغلوا . قوة الاحتمال اللى اتحملتها لا يحتملها 10 رجالة لكنه موقف وانحطيت فيه ولازم اسد كل حاجة في الارض صعبة وبتقف قدامي علشان انا واحدة ست ملهش علاقة بالارض وده كان عائق كبير فقلت في طلوعي من بيتي كست في بلد زى ده فى الصعيد مش هينة ، في أني اسيب بيتي وادي كل وقتى للزراعة لازم يحصل تأثير في البيت ، في مصالح في الاسرة معملهاش وكل اللي يهمني الزراعة لان فيها لقمة عيش وتربية العيال . نظرة الناس لما يقولوا عاملة رجل ومحدش مالي عينها ، وهي قالت لحد يقف لها وحد اتاخر ، ودي ست متكبرة شورتها من دماغها كل الحاجات دي مهمتنيش وقفت لكن تعبت والعمر والسن. أنا اول ماجوزي مات بعت الحيوانات علشان مكنتش هقدر اوفق بين الارض وبينها وبقيت علي قد الارض وبعد القانون ما نزل وعرفت اني ممكن أجر الارض بالسنة أجرتها وبعد تأجيرها ارتحت شوية من همها لكن بردوا الناس. اللي بأجر لهم الارض تعبني كل واحد مأجر مني نص فدان يديني جزء من الفلوس والباقي بكره وبكره يجي يقول مفيش فلوس وعشان الحالة اللي انا شايفها بسكت " . وعن سعر الارض قالت " طبعاً قيمة الارض الزراعية زادت لكن مفيش حد

بيشتري انا عرضت نصف فدان للبيع لمدة 7 شهور وفي الاخر بعته بـ25 ألف جنيه وكان يساوي أكثر لكن هو اللي موجود لأن أرضى أحسن أرض فى البلد وطبعاً فى ارض بس تعبانة وتحتاج شغل كتير0
إيجار الافرض اجانب قيراط الارض بيتأجر بـ65 جنيه فى الارض المحدوفة ، لكن في اماكن بتتأجر بـ100 جنيه ".
المشكلة الاساسية التي تعاني منها السيدة سلمهي مشكلة ديون بنك التنمية والائتمان الزراعي حيث ذكرت أن صراف البنك وهو جارها وتعرفه وتعرف أمه وأبوه وعائلته كلها جاء إليها وطلب منها أن تقوم بالتوقيع علي شيكات بمبلغ 25ألف جنيه كقرض من البنك بإسمها وتوسل اليها أن تفعل ذلك حتي لا يسجن وتشرد اسرته ، ومقابل ذلك سيقوم بالتوقيع لها علي ايصال امانة بالمبلغ حتي تضمن حقها ، وأنه سيقوم بانهاء اجراءات القرض في ظرف عشرة أيام ووافقت تحت ضغط احساسها بالمساعدة ، وفؤجئت كما فؤجئ اهالي القرية كلها بالديون المستحقة عليها للبنك وأن الصراف لم يسدد القرض .
واضطرت في النهاية إلي أن تقوم ببيع نصف فدان من املاكها حتي تسدد مالديها للبنك ، ولا تتعرض للحبس حيث تقول " قعدت استنا النيابة تجيب حقنا ، لكن مفيش حاجة حصلت ، احنا بلد الصغير اللي يسرق فيها يتسجن والكبار بيسرقوا ومحدش يقدر يكلمهم ، عرضت الأرض للبيع اكثر من 6 أشهر وفي الاخر بعتها ، لكن أنا أتادبت بالفلوس دي ، وعرفت غلطتي "

<u>الحالة الثانية:"حنان"</u>
تملك 19 قيراط ميراثاً عن والدها ولديها 7 أولاد .الاول 33 سنة متزوج ولديه 6 أطفال ويقيم هو وزوجته معهم. الثانى 28 سنة متزوج ولديه 4 أطفال ويقيم هو وزوجته معهم.
الثالث 25 سنة متزوج ولديه 4 اطفال ويقيم هو وزوجته معهم. الرابعة 23 سنة متزوجة ولديها 3 أطفال ولا تقيم معهم. الخامسة 20 سنة متزوجة ولديها 3 اطفال ولا تقيم معهم.
السادس 15 سنة غير متزوج وحاصل علي دبلوم تجاري ويعمل معها في الأرض.
السابعة 9 سنوات في الصف الرابع الابتدائي.
تعمل هي والأولاد في الأرض ، فهم يعتمدون علي انفسهم ولا يقوموا باستئجار احد لمساعدتهم في زراعة الأرض في فصل الصيف يزرعوا الأرض " شامي وحشيش أما في الشتاء فأنهم يزرعونها " قمح " ويقوم الاولاد معها بالعمل في اراض الغير في باقي أيام السنة ، حيث أن مساحة الأرض لا تحتاج إلي كل مجهود أفراد الاسرة وبعد فترة من الزراعة تنتهي بزراعة الأرض ويصبحون بدون عمل وفي هذا الوقت يذهبون للعمل في أراضي الغير وتقول السيدة حنان أنها تذهب إلي الغيط منذ الفجر مع أولادها وزوجاتهم حيث تقوم بحش الأرض ، وريها بالماء وأحياناً يقمن بعزيق الأرض فهي وزوجات ابناءها يعملن بالأرض مثلهم مثل اولادها ، وتذكر أن مساحة الأرض المملوكة بسيطة علي كل أفراد الاسرة ولهذا فهم مضطرون أن يتكاروا (يعملون لزراعة الارض لدي الغير) في باقي مواسم السنة حيث يحصل الفرد منهم علي 4 جنيهات يومية عن العمل في أراضي الغير مما يساعد علي الاستمرار في الحياة .
وتقوم السيدة حنان بتربية رأس واحد من الماشية وبضعة طيور وهي تستخدم الماشية في البيت واحياناً تضطر لشراء باقي احتياجاتها من السمن والجبن حتي تكفي متطلبات الاسرة وتذكر السيدة حنان أن أحوالهم قد ضاقت بهم وخصوصاً بعد أن كبر الاطفال وتزوجوا وانجبوا حيث تقول : " أن البيت كان واسع علينا والأرض اللي عندنا كان فيها خير بيكفي ويزيد لكن دلوقتي كل حاجة غليت " الاسمدة والكيماوي والبذور والمياه بالاضافة الي أن العيال كبرت وعددهم زاد والاسعار غليت حيث تذكر أنهم يرون الأرض الساعة بثلاث جنيهات وهم

مضطرون إلي دفع النقود حتي يقوموا بري الأرض وتقول السيدة / ليس لديهم مشكلة في تسويق القمح والشامي حيث يقومون باستهلاك ما يزرعونه وأحياناً يضطرون للشراء عليه ومع ذلك فأن احوالهم سيئة فالاطفال الذكور والاولاد يعملون اجريه معظم أيام السنة ويقومون بزراعة الأرض وبالكاد يكفيهم ذلك في الاكل أما باقي متطلبات الحياة فهم لا يجدونها ، فالاطفال الذين يذهبون إلي المدرسة يحتاجون إلي مستلزمات وملابس وأحياناً دروس لا يستطيعون مواجهة اعبائها بالاضافة إلي البنات اللائى يحتجن الي الزواج واعباء الزواج وتجهيزات البنات " زمان كانت البنت تجهز والخير كثير ، دلوقتي بنات عيالي مستنيين من السنة اللي عدت علشان نجهزهم ومش قادرين " وبالنسبة لنفقات الملابس ، فأنهم تقريباً لم يعدوا يشترون ملابس فالصغير يأخذ ملابس الكبير ، وكل ما يقومون بشرائه هو الكوتش للاطفال عند دخولهم المدرسة وملابس المدرسة .

وعن مشكلة بنك التنمية وما حدث للسيدة حنان ، تقول " (صراف البنك) عمل قرض باسمي من غير ما أعرف ، وفؤجئت بأن علي9 آلاف جنيه وعلي جوزي 22 ألف جنيه ، وعلي ابني الكبير 6 آلاف جنيه والبنتين كمان كل واحدة 4 الاف جنيه ، لقينا علينا ديون حوالى 45 الف جنيه وشيكات في البنك موقع عليها من كل واحد فينا واحنا منعرفش عنها حاجة ، رفعنا قضية طعن بالتزوير والمحكمة حكمت بالبراءة بعد الطعن بالتزوير لكن البنك ملوش دعوة بحكم المحكمة ، بيطالبنا بالفلوس لغاية دلوقتي مسددناش أي حاجة ، لأن مفيش فلوس نسدد للبنك ، الراجل والواد الكبير بيهربوا ومينموش في البيت وأنا والبنات مبنفتحش الباب لاي حد خايفين ينفذوا علينا" .

الحالة الثالثة: "زبيدة"

سيدة تبلغ الاربعين عاماً ، تمتلك هي واسرتها المكونة من 8 اطفال ذكور 14 قيراط وعدد 2 من الماشية ، والزوج يبلغ من العمر الخمسين عاماً اثنان من أولادها الذكور حصلوا علي دبلوم تجارة والستة الباقيين ما زالوا في المدارس تقول السيدة زبيدة " أنا بقوم من الفجرية أحلب الجاموستين واحضر الفطار للعيال وألبسهم عشان يروحوا المدرسة واعمل شغل البيت واكل الجاموستين واعمل الجبنه والسمنة اساعد الرجل وايدي بايديه العيال لما تطلع من المدرسة بتروح علي البيت تتغدي تعدي علينا في الغيط نكمل شغل في الارض ونروح البيت علي المغربية العيال تقعد تذاكر شوية وتنام طول النهار بشتغل من البيت للارض للسوق ، ما أنا لازم اعمل كده علشان نعرف نعيش ونربي العيال ويكملوا علامهم أنا عايزة عيالي كلهم يتعلموا ويأخذوا الدبلومات لكن الجامعة كثيرة علينا ، بعنا قيراطين علشان نقدر نسدد مصاريف بنك التنمية قبل كده كنا مأجرين نصف فدان جنب ال14 قيراط الملك وبنزرعهم والحياة كانت كويسة وعارفين نعيش ونأكل البهايم بعد القانون صاحب الارض غلاها علينا وسبناها واكتفينا بالـ14 قيراط الملك وبعت جاموسة كانوا ثلاثة معدتش قادرة علي اكلهم بياكلوا كثير لكن مش مكفينا احنا عشرة والعيال في العلام محتاجين مصاريف ودروس وكتب وهدوم وبالنسبة للارض الاسمدة والتقاوي والمياه كل حاجة غليت علينا ده احنا بنروي الساعة بـ3 جنيه وبنقف عليها بالدور علشان الزرعة متخسرش والجاموستين اللي حليتنا ساندين شوية ، بعمل الجبنة والسمن وابيعهم وهي فلوس بتساعد علي المصاريف الكثير اللي علينا الولدين الكبار خلصوا تعليمهم وبيشتغلوا اجريه باليوم الواحد منهم واحد بيأخذ يومية 5 جنيه بتساعدنا في مصاريف اخواتهم نفسي يتوظفوا لكن مفيش شغل ؟ دلوقتي كلي اللي بحلم بيه اني اجوزهم ، لكن أنا عارفه ان ده صعب لان احنا علي قدنا مينفعش حد يسكن معانا وكمان منقدرش نشتري ارض ونبني دار جديدة والعيال وصلت لسن الجواز بس ما باليد حيله حتي فلوس شغلهم بنأخذها ونكمل مصاريف البيت، الحالة

بقيت صعبة قوي علينا وأنا حيلي اتهد من كتر الشغل والعيال بتتعب في المدرسة وفي الارض حتي العيلين اللى في الاعدادية في الاجازات بيشتغلوا باليومية وفي المدارس بيروحوا المدرسة ، ولد منهم قال يا ام مش عايز اكمل تعليمي ، انا بكره اروح المدرسة ضربته وقلت له كلكم زي بعض لازم تتعلموا حتي لو هبيع جلابيتي" .
تتحدث السيدة زبيدة عن مشكلة بنك التنمية وتقول " زينا زي كل الناس ، فجاءة لقينا البنك باعت يطالبنا بفلوسه ولو مدفعناش الفوائد هتزيد وهنتحبس كلنا في البلد قلنا مش دفعين وهنستني نشوف الحكومة هتجيب لنا حقنا ازاي . وبعد شوية كل واحد يجي عليه حكم يخاف ويروح يقسط الفلوس . بعنا قيراطين وسددنا جزء من اللي علينا وربنا يستر علينا في الباقي " .

الحالة الرابعة: "محاسن"

تبلغ من العمر سبعين عاماً لديها 5 اولاد الاولى 51 سنة لديها 7 عيال الثانى 45 سنة لديه 7 عيال والثالث 43سنة لديه طفلان والرابع 35 سنة لديه 3 اطفال والخامسة 28 سنة لديها 4 اطفال وقد توفى زوج الحاجة / محاسن منذ أربعة اعوام لديها 2/1فدان تستأجره من هيئة أملاك الدولة فى البحر اراضى طرح النهر وهى تقوم بزراعتها فى الشتاء فقط حيث تقوم بزراعة القمح .قبل أن يموت زوجها كانوا مستأجرين 18 قيراط بعد القانون أخذهم صاحبهم ولم يوافق على إعادة ايجارها لهم وبعدها قاموا بايجار اراضى طرح النهر.
وعن الصعوبات التى تواجههم فى زراعة أراضى طرح النهر تقول أن لديها مشكلة مع رى الأرض ،حيث أنها تقوم بدفع بعض النقود للموظفين حتى تستطيع رى أراضيها بالإضافة إلى أن قيمة الايجار المربوط على الأرض يعتبر عالى القيمة بالمقارنة بما تدره لها الأرض من دخل ،حيث تذكر أنها تقوم باطعام افراد اسرتها المكونة من 35 فرداً بالكاد من المحصول فهى لا تبيع منه أى شئ علاوة على ما يقومون بشراؤه من قمح وذره لتلبية احتياجات الاسرة من الغذاء.
تشكو السيدة محاسن من عدم مساعدة اسرتها لها فى زراعة الأرض حيث قام اولادها بالعمل فى الحرف المختلفة وتركوا الأرض وذلك لأنها لا تحقق لهم أية فائدة ،هي الآن تقوم بزراعة الأرض بمفردها حيث تقوم أحياناً بتأجير بعض العمال باليومية لمساعدتها فى الأرض.
وعندما سألناها عن تصميمها على الاحتفاظ بتأجير الأرض بالرغم من المجهود الذى تبذله فيها قالت أن هذه الأرض بكل مشاكلها تعد الضلع الاساسى فى اطعام الاسرة لأن أولادها يعملون يوم بيوم واحياناً يجلسون بالمنزل بدون عمل لفترة طويلة ورغم ذلك يفضلون الجلوس بدون عمل ، علي أن يساعدوها في زراعة الأرض .
فإذا تركت هى الأرض لن يجد الاطفال الطعام الذى يأكلونه بالاضافة إلى أنها قد تعودت على الأرض وعلى العمل بها .
تقوم السيدة محاسن بتربية عدد واحد من الماشية وعدد 2 ماعز ،والعديد من الطيور حيث تساعدها الحيوانات على اطعام اسرتها من الجبن والسمن والبيض .
وتذكر السيدة أن اولادها كانوا يطيعون ابوهم ويسمعون كلامه وبعد موت الأب وبالرغم من قيامها بتحمل مسئولية اطعام الاسرة إلا أن أولادها . لا يطيعونها ،ودائماً هى على خلاف معهم بسبب عدم مساعدتهم لها فى زراعة الأرض.
وتتمنى أن يأخذ أولادها أطفالهم وزوجاتهم ويرحلوا بعيداً عنها ليعتمدوا على انفسهم لأنهم يمثلون عبئاً كبيراً عليها خاصة بعد أن قاربت على السبعين ولم تعد قادرة علي تحمل زراعة الأرض بمفردها حيث تذكر أن كل شئ عليها من البذور والتقاوي وحتى يومية العامل وثمن الرى بالاضافة إلي دفع الايجار لهيئة املاك الدولة سنوياً وألا تعرضت للحبس .

وعن مشكلتها مع بنك التنمية تقول " لقيت نفسي علي فلوس للبنك 12 الف جنيه ، مع اني عمري محتجت لأي سلف أو كيماوي من البنك، ولقيت البنك رفع علي قضيتين الاولي لقوا البصمة بتاعتي غلط ، والمحكمة حكمت ببراءتي والثانية لسه فيه استئناف ، مش عارفه الحكم فيها هيبقي ايه ، ربنا يسترها معانا " .

الحالة الخامسة: " سماح"

تبلغ من العمر الخامسة والاربعين لديها 5 أطفال الاول 22 سنة حاصل على دبلوم تجارة ويعمل فلاحاً، الثانية 20 سنة حاصلة على دبلوم تجارة ومتزوجة ولديها ثلاثة اطفال الثالث4 سنوات ،الرابع سنتان ،الخامسة 12 سنة فى الصف الاول الاعدادى . توفى الزوج منذ سنة واحدة تاركاً لها 15 قيراط ملك تزرعهم قمح وذرة شامى صيفاً وشتاءاً وعدد 1 جاموسة وبضعة طيور . تقول السيدة سماح أنهم جميعاً يعملون بالأرض ويزرعون فيها وبعد أن توفى زوجها انتقلت حيازة الارض إلى الابن الاكبر.

ويقوم كل أفراد الاسرة بالعمل فى الأرض من عزيق ورى وتسميد وأنها لا تقوم بتأجير أحد فى الأرض وتعتمد على مجهودها هى واولادها ،وهى لا تسمح لاطفالها بالعمل فى أرض الغير ،بالرغم من أن الولد الكبير تعبان وشقيان من كتر الشغل فى الأرض.وعن مشاكل الأرض تذكر السيدة سماح أن سعر المياه فى الساعة يصل الى 5 جنيه أحياناً لأن أرضهم بعيدة شوية ،وفى ناس بيشتروا سعر المياه فى الساعة بـ3 جنيه ،وانها تقوم بالرى ساعتين كل عشر أيام فهي تدفع 40 جنيه فى الشهر فكما تقول "الواحد بيحوش فلوس الرى من لقمة العيال حتة سمنة حتة جبنه نبيعها وندفع تمنها للمياه والاسمدة بدل العيال ما ياكلوا ببيع السمنة والجبنة ،وبشترى سمنة صناعى هعمل ايه ؟ما السماد سعره بقي غالي قوى،شيكارة السماد بقت بـ35 جنيه والكبيرة بـ38 واحنا بنحتاج 6 شكاير سماد المفروض نحط 8 لكن احنا بنوفر ونحط 6 شكاير والمحصول بيطلع تعبان قبل ما السماد يغلى كنا بنحط 8 وزيادة " .

"واحنا بنبيع القمح بالكيلة لتاجر بيلف فى البلد ، اردب القمح بـ100 جنيه الفدان بيطلع من 7-8 اردب.ومن 5 سنين كان حالنا احسن من كده ،الراجل كان عايش والعيال كانت صغيرة وعددهم قليل قبل ما اجيب العيلين الاخيرين كنا بنتعب آه لكن كنا أحسن من كده .

الدنيا غلت والعيال كبرت ومصاريفهم زادت وانا كبرت وتعبت لوفكرت أأجر الأرض ثمن ايجارها مش هيكفينا ناكل عيش حاف ،واحنا بنزرعها ونتعب فيها ومش قادرين ناكل 000مبقتش عارفة اعمل ايه؟ .

وخصوصاً بعدما هيئة املاك الدولة بتطالبنا بفلوس البيت اللى احنا ساكنين فيه وعلى قضايا ومهددة بالحبس علشان مدفعتش فلوس البنك يعني بناكل بالعافية ، هندفع إيجار المكان اللي وارثينه عن جدودنا كمان وهندفع فلوس للبنك منعرفش عنها حاجة" .

وعن مشكلة بنك التنمية تقول " علي مديونية للبنك بـ10 آلاف جنيه ، كان (مندوب البنك) جالي وقالي يا ام ساعديني عايزة أبصم علي شيكات علشان عندي في الحسابات مشاكل وبكثيره 10 ايام وهرجع كل حاجة زي ما كانت وأداني 100 جنيه وقعد يعيط صعب علي ، واديته الختم عمل اللي عمله ربنا يسامحه ،علي حكم في المحكمة بـ6 شهور حبس معنديش فلوس ادفع ،ربنا يسترها علينا".

الحالة السادسة: "زنوبة"

تبلغ من العمر (52) عاماً والزوج 60 عاماً يعمل بالفلاحة والاسرة مكونة من عشرة أفراد الأب / الأم و ثمانية أبناء .الاول خريج لغة عربية (عاطل) 23 سنة ،الثانى حاصل على

دبلوم معلمين الازهر 19سنة .الثالثة غير متعلمة 18 سنة ،الرابع الصف الثاني الثانوي الازهري16 سنة .الخامس فى الصف الأول الثانوي 15 سنة ،السادس فى الصف الثالث الاعدادي 14 سنة .السابعة تركت المدرسة من 4 ابتدائي 11 سنة ، الثامنة الصف الثالث الابتدائي 9 سنوات .يعتمد دخل الاسرة علي زراعة 12 قيراط (ورث) من أصل 14 قيراط اضطروا لبيع قيراطين منهم ليقوموا بسداد قسط لبنك التنمية والائتمان الزراعي من مديونية لم يحصلوا عليها ولكنهم كانوا أحد ضحايا عمليات التزوير التي قام بها بعض موظفي البنك ،وعن مصدر الدخل تقول بالاضافة لعملنا بالقطعة التي يملكها زوجى فالاولاد يعملون لدي بعض الاعيان في الأرض حتي نستطيع أن نسدد أعباء الاسرة ،وكنت اتوقع أن تخرج الابن الاكبر سيخفف من بعض الحمل ولكن وضع البطالة التي يلحق بشباب البلد زود أعبائي فبالرغم من تخرج ابني فهو حتي الآن لم يعمل وهو شاب ويحتاج إلي مصاريف. بالاضافة إلى أنه من المفروض أن يتزوج ويكون مسئولاً عن أسرة ولكن كيف سيحدث ذلك ؟ وهو لا يملك قوت يومه.

وعند سؤالنا عن المشاكل التي تعاني منها قالت هناك موضوع أساسي وهو موضوع الساعة بالنسبة للقرية ككل وهو ديون البنك التي أصبحت عبئاً علينا في هذه اللحظة خوفاً من الحبس في قضية ليس لهم فيها ناقة ولا جمل وأنهم مثل كل أهالي البلد عايشين في رعب شديد إلى أن تثبت المحكمة عمليات التزوير التي تمت من موظفي البنك وده معناه ضياع الاسرة وخاصة أن جميع أولادها لا يعملون وليس لهم أي مورد رزق غير باقي قطعة الارض التي ورثها زوجها عن أبيه بالاضافة لسلب الـ9 قراريط التي كانت مؤجرة عام 97 لـ 92 الذي زاد من سوء أحوالهم كالبعض من اهالي القرية وتقول مشكلة البنك خلتنا مش قادرين ننام خوفاً من أن لا تنصفنا المحكمة كما حدث مع بعض أهالي القرية الذين حكم عليهم بالسجن هم الان هاربون من منازلهم ولا احد يعرف لهم مكان خوفاً من السجن .

هذا بالاضافة لأعباء الزراعة التي تتمثل في عدم قيام الجمعية بأى دور فهى لا تقدم الكيماوي المدعم زى زمان وهذا ما يزيد من تكلفة الزراعة لأنهم مضطرون أن يشتروا الكيماوي والبذور من السوق السوداء التي تتضاعف أسعارها، هذا بالاضافة الي أنهم يقوموا برش كميات من الكيماوي وهذا يؤثر علي الزراعة نفسها ويؤثر علي التربة .

وتؤكد ذلك بقولها " احنا كنا راضيين عن كل الازمات من مشكلات الري وأحياناً مشكلات التعليم بالنسبة لأولادنا والمشاكل الصحية ولكن مشكلة البنك جعلتنا نعلم اننا معدمين وليس لنا مع يدافع عنا أو يقف معنا .

الحالة السابعة : "أميرة"

تبلغ أميرة من العمر 38 عاماً تعول 5 من الأبناء ثلاثة أولاد و بنتان لم يحصل أحداً منهم علي أية شهادة تعليمية وتأمل في أن تستطيع أن تعوض ذلك مع اصغر ابنائها صاحب السنوات الثمانية و الطالب بالصف الثالث الابتدائى و تقول في هذا السياق : " بالرغم من أنني اتمني منذ بداية زواجى من ابو اولادى الذي توفى منذ سبع سنوات أن يكون لى أولاد متعلمين لكننا لم نستطع أن نتمم عملية تعليم ايً منهم بسبب عدم قدرتنا علي الإنفاق عليهم ". أما أبنائها فهم وفقاً للترتيب التنازلى لاعمارهم :

1.كريم : 20سنة –خرج من الصف الثالث الابتدائي و دائم البحث عن عمل و لكنه لم يستطع الحصول علي أي من الاعمال سوي أنه يضطر أن يعمل أحياناً بالزراعة بالأجر ليساعد فى نفقات الحياه .و لكنه لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل بشكل دائم بسبب احتياج اسرته له للعمل معهم في الأرض.

2.منى : 18 سنه – لم تتزوج بعد و لم تلتحق بالمدرسة إلا لمدة عام واحد وأضطر الأهل إلي حرمانها من التعليم لاحتياجهم لكل مليم يصرف عليها.
3.مها : 15 سنة – لم تحصل علي أية شهادة و لا تعرف القراءة والكتابة مثلها مثل اخواتها ، و لم تلتحق أصلاً بالمدرسة.
4. محمد : 13 سنة – خرج من الصف الثاني الابتدائي و رغم ذلك لا يجيد القراءة و الكتابة و يساعد أهله في العمل بالأرض.
5. ابراهيم: يبلغ من العمر 8 سنوات و هو في الصف الثالث الابتدائي و مهدد بالخروج من المدرسة بسبب تكاليف المدرسة التى لاتستطيع ميزانية الاسرة الصغيرة توفيرها للطفل؟.
توفي زوج أميرة قبل تنفيذ القانون و كان يزرع فدان عن طريق الإيجار . و ترك لها جاموسة و بقرة ينتجان لها خير يتقوتون منه . و بعد وفاة الزوج استمرت في زراعة الفدان و لكن بعد تطبيق القانون الذي كان بمثابة كارثة علي اسرتها .
وأضطرت أميرة أن تخضع لشروط المالك بنظام الايجار بالمشاركة لكي يتركهم يزرعون الفدان حتي تستطيع أن تعول أولادها . و كانت تقوم بالعمل مع الرجال نداً لند بصحبة ابنها الذي كان يساعدها ، وكان لمشاركة المالك لها في النسبة الضئيلة التي تنتجها الأرض بعد جني المحصول أثر كبير علي حياتها.
فاضطرت لبيع البقرة التي كانت تملكها بالإضافة لعرض جاموستها للمشاركة من أحد اهالي القرية وهذا بسبب التدهور الذى لحق بدخلها واسرتها حيث أن المالك لا يشاركها فى كل تكاليف العملية الزراعية ويقلل من التزاماته فيما يخص تكلفة (الرى00الحرث00الخ) هذا بالاضافة لما اصاب دخلها من نقص ببيع بقرتها والمشاركة على الجاموسة التى كانت تدر لها دخلاً من منتجات الالبان (السمن- الجبن) والوليد الذى كان يباع بمبلغ ما بين 300- 400 جنيه على حسب جودة العجل الوليد مما أدى الى انخفاض دخل الاسرة الى النصف تقريباً ومما تتبع ذلك من تأثير على التغذية والصحة والتعليم داخل الاسرة.
بالنسبة للتغيرات التى طرأت على الاوضاع الزراعية الخاصة بها فلم تطرأ تغيرات كثيرة على حياتها بصفة عامة فلازالت تشارك وتشرف على عملية الزراعة الخاصة بقطعة الارض التى تتعايش هى واسرتها منها ،فهى مازالت تشارك فى عملية الزراعة بعملها مثلها مثل الرجال فى الارض ،هذا بالاضافة لأنها تقوم بتسويق المحصول من خلال اتفاقها مع التاجر الذى يأتى الى القرية وقت الحصد من كل عام ليحصل على المحاصيل . تقول اميرة " العام الماضى نزلت بمحصول الارز الى الزقازيق علشان ابيعه بعد ما عرفت عن فارق السع.
اللى وصل لأكثر من 200 جنيه من جملة سعر المحصول فقلت أنا واولادى اولى بالـ100 جنيه اللى هيكونوا نصيبنا بعد منقسم السعر مع المالك "،كما استمرت اميرة بالاشراف الكامل على الشئون المنزلية ومتابعة اولادها واحتياجاتهم.وعن اهم الزراعات التي تزرعها تقول : " نحن نركز على زراعة القمح في الزرعة الشتوية عشان محتاجين نصيبنا فيه كخزين نأكل منه طوال السنة. و في الصيف نزرع القطن الذي يحتاج منا تكاليف عالية ده علشان صاحب الارض بيطلب منا كده وهو شايف أن القطن أفضل المحاصيل. وده لانه مبيحسش بالتعب اللي بنتعبه فيه ، ده غير المجهود و سهر الليالى عند التحضير و عند الجنى ورش المبيدات و احتياج الأرض للكيماوى اللى ثمنه زاد قوى والمعاناه الدائمة في عملية الرى".
و تضيف أن القطن يحتاج إلى 35 كيلو تقاوي بالاضافة للنسبة العالية من الكيماوي التي تساعد علي عافية الزراعة، بالإضافة إلي تجهيز الأرض و عملية لم اللطع "الجمع "التي تتكلف أكثر من 500 جنيه للفدان و تقول أنها تقوم بهذه المهمة هى واولادها حتي توفر هذه القيمه بالإضافه لما تتكلفها عملية الري . وتقول "و في النهاية فالفدان ينتج ما بين 3 : 4 قناطير بسعر 370 جنيه للقنطار و" لو

حاسبنه الحسبه دي هتلاقوا القيمة حاجه ملهاش لازمه متساويش المجهود اللي بنعمله ومفيش قدامنا خيار صاحب الارض عاوز كده"وتستكمل " حتي مبقاش نافع نربي طيور في البيت لانها هي الاخرى اصبحت مكلفه و لكننا بنحاول و دائما الكتاكيت اللي بتيجي يموت اكثر من نصفها ، مش عارفه ايه اللي حصل ... هيه الدنيا اتقل خيرها و لا ايه ؟ "و تعاني من العديد من المشاكل أهمها أنها لا تستطيع أن تستقر في عملها بالارض بسبب عدم وجود أي عقد بينها و بين المالك و هذا ما يهدد حياتها و حياة اسرتها ، و هي كمان شايفه موضوع الالتزامات الجديدة فى عقد المشاركة فيه ظلم شديد لها ولأولادها فكما تقول " بندى تعبنا و شقانا أنا أولادي لواحد ثانى قاعد في بيتهم يلم فلوس و خلاص ".

الحالة الثامنة : "سلمى"

واحدة من الفلاحات الماهرات كما يؤكد أهل العزبة و هذا بسبب خبرتها الكبيرة في مجال الزراعة فهي تبلغ من العمر 50 سنة قضت اكثر من 30 سنة من عمرها في عملها بالزراعة بدايةً بمساعدة والدها في العمل بالأرض ، بعدها قامت بمساعدة زوجها ، وبالرغم من هذه الخبرة التي يشيد بها أهالي القرية إلا أن سلمى لا تملك أرض تزرعها و لا حتي تستطيع أن تزرع بطريقة المشاركه لأنها لا تستطيع الإنفاق علي الأرض لكى يشاركها المالك فى المحصول بعد ذلك لأن التزامات المالك فى عقود المزارعة الجديدة بعد القانون يحددها المالك بنفسه وحسب رغبته ولأن سلمى كانت دائماً قبل القانون فى مشاكل معه فإنه لن يشاركها فى التكاليف ولكن سيشاركها فقط فى المحصول . و كانت سلمى قبل ذلك تستطيع أن تكلف الأرض بنظام الأجل و بعد بيع المحصول تقوم بسداد ديونها للأهالى.

كانت قبل القانون 96 لسنة 92 تزرع في فدان و لكن بعد تطبيق القانون بدأت تعمل بالأجر في أراضى الغير بيوميه تتراوح بين 5 إلى 6 جنيهات هى واربعة من بناتها الست و هم :

سهير : 25 سنة – متزوجة ولديها ثلاثة أطفال. ليلى: 23 سنة – متزوجة ولديها طفلان.

علية : 20سنة- غير متزوجة، دخلت المدرسة وحصلت على الابتدائية. شيماء : 18 سنة- غير متزوجة ،دخلت المدرسة وحصلت على الابتدائية . سميرة : 16 سنة- غير متزوجة،دخلت المدرسة وحصلت على الابتدائية. سلوى : 14 سنة- غير متزوجة، لم تدخل المدرسة.

توفي زوج سلمى منذ ثماني سنوات و ترك لهم الفدان الذى كانوا يعيشون منه و لكنهم فقدوه بفعل القانون. حصل بناتها كلهن تقريباً على الابتدائية ما عدا واحدة لم تدخل المدرسة .

و تقول عما حدث لها بعد القانون أنه كان بمثابة " موت بالبطئ لي ولأولادى و لولا المساهمة الضئيلة التي يقوم بها أخي والتي يقتطعها من قوته و قوت أولاده لكنا متنا منذ فترة طويلة"

و تضيف " لولا مساعدة أهالى القرية لنا و خاصة فى الأعياد بالإضافة لمساعدة أخي لما كنا موجودين حتي الآن " و تتساءل "إلى متي سيستمر هذا ؟ و خاصة أن اهالى العزبة تسوء حياتهم يوماً عن يوم " .

وأهم ما تشتكى منه هو عدم وجود مورد رزق كافى لها أو حتي ثابت فهى تقول أنها سمعت أن الحكومة قالت أنها ستعطى الفلاحين أرض بديلة ولكنها حتى هذه اللحظة لم تسمع عن حد حدث معه ذلك . و إذا كان ده حصل فلماذا لم تأخذ هى وبناتها ارض بديلة؟.

وقد طرأت تغيرات جسيمة على وضع سلمى المعيشى بعد القانون فبعد ما كانت تعمل فى فدان وتحاول أن تزيد من دخلها بالعمل أحياناً كأجيره فى بعض اراضى الغير الآن بدون أرض وأصبح مصدر الرزق الوحيد لها عملها هى وبناتها اللاتي يساعداها فى جلب مورد مادى لمحاولة مقاومة اعباء الحياة ، هذا بالاضافة لاستمرارها فى القيام بالشئون المنزلية كاملة ومراعاتها لبناتها الاربع اللاتى يعشن معها . فبعد ما كانت تحصل على ناتج محصولها الذى كان يتراوح ،بين 2000-

2500 سنوياً بالاضافة لعملها فى بعض الايام القلائل في أرض الغير بقدر يصل الى 40 جنيه شهرياً باجمالى 480 جنيه سنوياً تقريباً ، وبهذا يصبح اجمالى دخلها حوالى 3000 جنيه سنوياً فى المتوسط العام تعيش وتتعايش منه هى واولادها الستة مع بعض خيرات الارض فأصبحت الآن تعيش على ناتج مجهود عملها فى الارض الذى يصل الى 50 جنيه لها و70 جنيه لبناتها شهرياً مع عدم استقرار ذلك ، هذا بالاضافة لـ20 جنيه يمنحها لها اخيها كل شهر بعد ما يقتطعها من قوت اولاده وأحياناً يتعثر فيها وبهذا يصل الدخل الشهرى لها إلى حوالى 170 جنيه باجمالى سنوى 2000 جنيه مع عدم الاستقرار فى هذا الدخل مع المجهود الاعلى الذى تقدمه واضطرارها لعملها هى وبناتها عند الغير بشروط تميز الرجال عنها رغم كفائتها المشهود بها لدى اهالى العزبة جميعهم ، أيضاً بالاضافة لعدم قدرتها أو أياً من بناتها على تربية الطيور أو غيرها لأنها تحتاج الى اعلاف وتغذية وتكلفة للأكل لا تستطيع عليها .

وتقول سلمى "بعدما كان خير الارض من حشائش ،وبذور بيساعدنا فى تربية الطيور (فراخ وأوز وبط) وبعض الماعز الذى كان يدر لنا قليل من الحليب بسبب تركنا للارض ، وده قلل جداً من دخلنا وكمان زاد من اعبائنا المالية فى الغذاء . كنا بناكل البيض من الفراخ و نذبح الطيور وناكلها دلوقتى مش قادرين على أكل اللحمة إلا مرة كل شهر أصبحنا أصحاب مرض وعندى بنت اصيبت بالسل والدكتور قال لى لابد من انك تهتمى بغذائها (طيب اجيب لها منين) هو ده وضعنا وبقينا منتظرين الموت فى أى لحظة ، ده غير اللى بيعملوه فينا أصحاب الارض اللى بنشتغل عندهم وخاصة لو كانوا من بره العزبة اللى بيشترطوا علينا ويهينونا ويشتمونا وعلشان احنا محتاجين الشغل بنضطر نسمع الكلام ونعديه علشان نقدر نعيش".

الحاله التاسعة : "جمالات"

واحدة من أهالى العزبة المتضررين بشكل كبير من تطبيق القانون فهى تبلغ من العمر48 عاماً ولديها اثنان من الابناء (ولد و بنت) و بالرغم من ذلك فلدى كلاً منهم مشكلة تخصه و تزيد من أعباء جمالات اليومية .

- فابنتها البالغه من العمر 27 عاماً لم تتزوج حتي الآن ، كما أنها غير مفيدة بالمره فى العمل الزراعى بسبب صحتها التى تعوقها من تحمل أى مجهود .

أما الأبن فهو هم آخر و كبير عليها فبالرغم من أنه يبلغ من العمر 25 عاماً الا أنه مريض بالحساسية على الصدر التي لا تمكنه من عمل أي مجهود بالاضافه لأنه دائم الدخول في نوبات مرض مستمرة مع احتياجه الدائم لنوعين من الحبوب التى يجب أن تكون موجودة معه بشكل دائم و انقطاعها بالنسبه له بمثابة تهديد له بالموت. هذا بالإضافة لحالات تفاقم المرض إذ يحتاج فيها إلى الرعاية الكاملة و ضرورة تنظيم عملية الاكل و الشرب بالنسبة له .

هذا كله مضاف إلى أعباء جمالات فى عملية ادارة الأرض. فبعد ما كانت جمالات تقوم بزراعة 20 قيراط قبل تطبيق القانون بنظام الضريبة إلا أنها الآن تزرع فى 15 قيراط بنظام المشاركة مثل كل أهالى العزبة ، تقوم بزراعتهم والأشراف عليهم بالإضافة لرعاية أبنائها المرضى.

و تشتكى سوء الأحوال بشكل شديد بالاضافة لما تتحمله من أعباء لا تعرف لها نهاية ، و تقول " إن ما يقلقنى هو مصير أولادى بعد مماتى فماذا سيفعل أولادى المرضى من بعدي ؟ مع انى موجودة معاهم الا انهم مبيخدوش الرعاية الكافية وده علشان أنا دايماً فى الارض،مقدرش اقعد جنبهم واسيب الأرض اللى بناكل منها ... فأنا دايماً حاسه أنى (مقسومة نصين) لما أكون فى الأرض أكون قلقانه عليهم ولما أكون فى البيت ابقى قلقانة على الأرض و مش عارفة أعمل ايه ؟ "و تتساءل: " هو القانون ده اتعمل علشان يقللوا عدد الناس اللي كتر ده و لا ايه ؟ لان بالطريقة دى فيه ناس كتير زينا هيموتوا من الجوع والفقر. وإحنا عندنا فى العزبة ناس كتير ماشيين كده بستر ربنا بس . وزمان كان

دخلنا يمشى الحال وكان فيه مشاكل بس على الاقل كنا قادرين نعيش ... والأمراض كترت حاجات مكناش سمعنا عنها من زمان . هو ايه اللي حصل ف الدنيا ؟ و بالرغم من كده فيه ناس عايشة و مبسوطة فالبيه مثلاً صاحب الأراضى دي كلها اللى حولنا قاعد فى مصر بياكل اكل نضيف و راكب عربية و عايش فى بيت غير بيوتنا المهدمه دى ، و كمان بتروحله فلوس لغاية عنده من غير ما يتعب و لا يشقى زينا احنا ، كمان مش عايزنا حتى ندخل الكهربا لبيوتنا و لا حتي مية الشرب ... هيه الدنيا جرى فيها ايه ؟ "

"وحتى الطيور مبقناش قادرين على تربيتها بعد ما كنت بربى طيور كتير يساعدونا على المعيشة كنا بناكلهم ونبيع فيهم إلا اننى دلوقتى مش قادرة أكلهم غلى ومفيش وقت .وحتى الأرض مبتجبش زى زمان ففدان القمح اللى كان بيجبلوا 14،15 أردب دلوقت لما يجيب عشرة بنحمد ربنا ونشكره ده علشان مبنصرفش على الارض كويس ،حتى المالك مبيدفعش فى التكاليف كلها.وبيبلطج علينا وأحنا مش فى ايدينا حاجة غير أننا نوافق لأننا مضطرين.وكانوا بيقولوا زمان أن الريف كله خير .أنت عارف رغم أنى فلاحة وبزرع فى الأرض لكنى أنا وأولادى مبنشربش اللبن الحليب ده إلا كل فين وفين لما حد من أهالى العزبة يحن علينا ،ويبعتلنا شوية لبن .مش عارفه هنفضل على كده لغاية امتى بالنسبة لجمالات فلم تغير حياتها كثيراً حتى النشاط اليومى فهى فى الصباح تجهز لأولادها الفطار وتذهب الى الارض لتطمئن عليها أو لكى تقوم بما يجب من أعمال .ثم تعود الى البيت فى فترة الظهيرة لتطمئن على ابنها وبنتها وتحضر لهما طعام الغداء ، بعدها تهرول الى الارض لتتابع عملها الذى أصبح شبه يومى بعدما تضطر أن تقوم بجميع أعمال الارض بدون اللجوء للتأجير الا عندما تكون مضطره لهذا وهى تخص عمليتى التخضير والجمع اللذان يحتاجان الى فترة تحضير وعمل مضن . ثم ترجع أخر اليوم الى المنزل وهى منهكة المجهود لتتابع التزماتها المنزلية ومراعاة اولادها.

بعدما كانت جمالات تعيش من خلال 20 قيراط بفدان لها ينتج لها ما بين 2000، 2500 سنوياً تعيش منهم الا انه تناقص هذا المبلغ فى ظل الظروف الجديدة بعد القانون ووصل الى ما بين 1000- 1500 نظراً لشكل العلاقة الجديدة ، المساحة التى تقلصت ، التكلفة التى ازدادت بسبب انعدام دور الجمعية الزراعية والمشرفين وكبار البلد وغلاء التقاوى والكيماوى.

الفصل الخامس : نتائج الدراسة

هناك عدد من النتائج التى خرجت بها الدراسة سوف نستعرضها على النحو التالى :

أ- نتائج الدراسة بقرية العمارية الشرقية :-

- قرية العمارية الشرقية التي أختيرت كنموذج لعينة البحث ، تقع في محافظة المنيا ومن المعروف أن الوجه القبلي في مصر يتميز عن الوجه البحري بزيادة التمسك بالعادات والتقاليد ، وبأنهم يمنعون خروج المرأة للعمل فى أراضى الغير لذا فإن هذه القرية لم تكن فيها عمل للسيدات اللاتي ليس لديهن أرض ، فلم يكن هناك سيدات أجيرات فى أراضي الغير وإنما سيدات يشاركن أزواجهن وأبناءهن في زراعة أراضيهم أو يقمن مضطرات بإدارة أرضهن بأنفسهن .
- غالبية النساء لم يدخلن المدرسة كما أنهن كبيرات في السن وقد تجاوزن الأربعين ، مما يعني أن السيدات الحائزات في الريف أو اللاتي يستأجرن أرضاً يكن إما متزوجات أو مطلقات أو أرامل وعادة ما يكونون قد تخطوا مرحلة الشباب (40 سنة على الاقل).
-غالبية السيدات المالكات لأرض أو التى يحوز زوجها أراضى لديهن ماشيه ويقمن بأعمال كثيرة ومتنوعة فى عمليات الزراعة من بذر وحرث وتسميد وتربية أنواع متعددة من الطيور.
-مما يعني أن المرأة التي تملك أرض تكون لديها الماشية لأن لديها ما تطعمهم به ماشيتها من الأرض بعكس المرأة التى تعمل فى أراضى الغير أو التى لا يحوز زوجها أرض، فهي غالباً ما لا تقوم بتربية الماشية لانها لا تجد الطعام الكافي للحيوانات ، وفي نفس الوقت تكلفة شرؤاه

تكون مرتفعة بالنسبة لها .
- أغلب النساء أكدن علي أن خروجهن إلي العمل بالأرض بمفردهن كان بسبب موت الزوج أو عجزه أو الطلاق وأنهن كن مضطرات إلي عمل ذلك حتي يستطيعن الحفاظ علي الاسرة وتأمين مورد معيشي لها وذلك لأن نظرة المجتمع إلي المرأة التي تقوم بإدارة أرضها بنفسها نظرة غير مرضية بالنسبة لهن ، حيث مازالت العادات والتقاليد تقف عائق أمام المرأة وتمنعها من إدارة أرضها بنفسها طالما هناك رجال في الاسرة يستطيعون عمل ذلك.
-معظم النساء أكدن علي أن نظرة المجتمع لهم كانت عائق أمام إدارتهن لأرضهن حيث صادفتهن العديد من المشاكل بسبب النوع فقط من حيث عدم استيعاب من يتعامل معهن ادارتهن للأرض ومحاولتهم التأثير عليهم والتلاعب بهن والتقليل من حجم مجهودهن في الأرض بالاضافة إلي المشاكل الاسرية اللاتي تعرضن لها ، من غضب اقرب رجال الاسرة لعدم مطالبتهن المساعدة منه .
- المشكلة الاساسية التي تصادف جميع نساء القرية هي مشكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي ، والتي وجد نساء القرية انفسهن فيها مدينات للبنك بمبالغ لم يحصلوا عليها وعليهم القيام بتسديدها بفوائدها وإلا تعرضن للحبس .
- أغلبية النساء كن يتمنين عدم الخروج إلي الأرض بمفردهن ، وعدم إدارتهن الأرض بمفردهن لأن ذلك يؤثر علي الاسرة فهن منشغلات معظم الوقت في إدارة الأرض وتركن المنزل وخاصة في ظل غيبة الأب مما يعني أنهن يشعرن بقصور إزاء مهمتهن الاولي وهي إدارة البيت وتربية الاولاد.
- حصلت النساء المستأجرات أوالمالكات على الأرض إما عن طريق الشراء أو الميراث أو الاستئجار كذلك لم تتسلم أياً منهن أراضى بديلة أو تعويض عن تركها لأرضها التى كانت مستأجرة.
- زادت نسبة الإقراض بعد القانون بالنسبة للنساء ولكن هذه القرية لها مشاكلها الخاصة مع بنك التنمية فلا يجوز الاعتداد بهذه النسب كمؤشر عام.
- على الرغم من ارتفاع نسبة حيازة المرأة للأرض بعد القانون بسبب الميراث وتفتيت الملكية إلا أن المرأة التى تدير بنفسها أرضها كانت أقل من التى تدير هذه الأرض عن طريق ابناؤها أو زوجها .

ب- نتائج الدراسة بعزبة رمزى السبيل :-

- لمنطقة الدلتا التي تقع فيها عزبة رمزي طبيعة خاصة حيث تشارك المرأة – الرجل فى جميع الاعمال المتعلقة بالعملية الزراعية ذلك لأن الظروف المتعلقة بالعادات والتقاليد فى هذه المنطقة ،تمنح بشكل كبير المرأة حق المشاركة المباشرة فى العمل 0فهناك سيدات يعملن كمزارعات ويعد عملهن هذا هو المصدر الرئيسى لهم ولاسرهم ،فهم يعولون الاسرة بأكملها.
- بالرغم من المهارات الواضحة لأغلبية السيدات بالقرية إلا أنهن مازلن كنساء يأخذن أجور أقل من أجور الرجال.
- أكدت العديد من النساء أن معظمهن يعملن طوال الوقت (حتى منذ الطفولة) بالارض ،ولكن هناك التزام قصرى عليهن بالقيام بالعمل المنزلى ، القيام بواجبهن المنزلى بدون أي مساعدة من الرجل فى هذا.
- التفشى الواضح للأمية بين المزارعات بما يعوق قدراتهن على التطور بحياتهم وحياة اولادهن او التطور في مجال عملهن بالزراعة وخاصة فى مجال التسويق أو المفاوضة مع المالك أو الاستفادة بفرص التنمية مثل الاقتراض من بنك التنمية الزراعى وخلافه .

- لا يوجد أي من النساء المالكات لأرض زراعية بالعزبة ،وهذا ما يعكس مدى تدنى الوضع المادى لهن، خاصة أن اغلب نساء القرية يشارك فى عملية إعالة الأسرة إما كشركاء فى ذلك أو مسئولات مسئولية كاملة عن الأسرة.
- تدنى الأوضاع المعيشية بالعزبة خاصة بعد أن ترك عدد كبير من أهالى لعزبة تربية الحيوانات .حيث أن عدداً كبيراً من أهالى القرية أصبحن لا يستطعن تحمل العبء المادى لتربية المواشى أو حتى الطيور بمنازلهن قد زاد هذه النسبة بعد تطبيق القانون.
- المعاناة الشديدة التى يعيشها أهالى العزبة فى علاقاتهم بالمالك الذى يتحكم تقريباً فى حياة الأهالى فهو يملك مصدر رزقهم وأيضاً مكان إقامتهم .
- الاوضاع المتدنية لجميع أهالى القرية تؤدى إلى التأثير السلبى على العملية الزراعية وأيضاً على القدرة الانتاجية للأرض.
- الافتقار الشديد الى الخدمات فى هذه العزبة وانعزالها عما حولها بسبب عدم وجود المرافق الاساسية بها مثل الكهرباء والصرف الصحى والمياه النظيفة والمواصلات بينها وبين المركز أو العزب الاخرى مما أثر بشكل كبير على نسب تعليم الاهالى وابنائهم.
- عدم وجود أى أثر للتنمية بالعزبة ،وعدم استطاعة الفلاحين الاقتراض من بنك التنمية أو الاستفادة من الجمعية الزراعية وذلك بسبب عدم وجود عقود ايجار تثبت العلاقة الايجارية القائمة بين الفلاحين والمالك.
- عدم استطاعة الفلاحين ادخال المياه والكهرباء الى البيوت بسبب عدم ملكيتهم للارض المقامة عليها بيوتهم واحساسهم بعدم الاستقرار نتيجة لخوفهم من قيام مالك الارض بطردهم من بيوتهم.
- انتشار مرض السل والفشل الكلوى وبعض الامراض المعدية الاخرى نتيجة عدم وجود خدمات صحية واستخدام مياه غير نظيفة .

0000وفى النهاية فإن هذه النتائج الاولية إن كانت تعبر بصدق عن واقع القريتين محل البحث إلا أننا يجب أن نأخذ الدراسة الميدانية ككل فى الاعتبار ولا يجب أن ننسى أن تلك النتائج بمثابة مؤشرات عامة عن أوضاع المزارعات فى الريف ولا تصلح كدليل مؤكد عن مجمل أوضاعهن فى مصر.

الفصل السادس: توصيات الدراسة

هناك العديد من التوصيات التى نشرت حول تحسين أوضاع المزارعات والفلاحين فى مصر وهى مرتبطة بأوضاع الفلاحين والريف بشكل عام وقد حددت هذه التوصيات ما ورد فى تقارير مركز الارض السابقة .[19]

كما ان هناك العديد من الدراسات والبحوث العامة التى تناولت توصيات هامة لتحسين أوضاع المزارعات والمرأة فى ريف مصر .

ومنعاً للتكرار فإننا نحيل القارئ إلى هذه التقارير والدراسات لكننا سنقوم بتوضيح بعض التوصيات التى نراها من الاهمية بمكان لتحسين أوضاع المزارعات في القريتين محل الدراسة وسوف نستعرضها كالتالي :-

أ- توصيات الدراسة المتعلقة بقرية العمارية الشرقية:-

- وقف حبس النساء بقرية العمارية الشرقية ووقف تنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم بسبب تعثرهم فى مديونية البنك حيث انهم لم يقترضوا هذه المبالغ من الاساس وذلك على الاقل لحين انتهاء النيابة من تحقيقها مع مسئول البنك بالقرية.
- وقف مطالبة النساء المقيمات بمنازل القرية بمبالغ تراكمت على أسرهم منذ عشرات السنين بدعوى ملكية هذه الأرض للدولة حيث أن ملكية النساء لهذه المنازل تحق لهم بموجب مواد القانون

[19] - انظر كتاب "أحوال الفلاحين فى الريف المصرى –أغسطس2000- اصدارات مركز الارض لحقوق الانسان"، تقارير المرأة والفلاحة المصرية بسلاسل اصدارات مركز الارض (الارض والفلاح- المجتمع المدنى- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – خلال أعوام 98، 99، 2000، 2001 ،2002)

المدنى الخاص بالتقادم.
- تحديد قيمة الإيجار بالنسبة لاراضى الدولة فى القرية بالنسبة للمرأة بنصف ما يدفعه الرجال وذلك تشجيعاً لخروج النساء الى العمل وزيادة نسبة حيازتهن للأرض.
- عمل مدرسة ثانوية بالبر الشرقى فى منطقة تل العمارنة لتتمكن البنات من استكمال تعليمهن الثانوى وذلك بسبب صعوبة الانتقال الى مركز دير مواس.
- مد مظلة التأمين الصحى إلى نساء القرية وتجهيز الوحدة الصحية بالعلاج اللازم والكوادر البشرية من الاطباء لكفالة حقوق النساء والاسرة فى رعاية صحية حقيقية.
- تسليم النساء الراغبات فى أراضى زراعية قطع أرض فى أراضى الإصلاح المجاورة لمنطقة تل العمارنة مع تجهيز هذه الأرض بالبنية التحتية وذلك لتتمكن النساء من الزراعة والحياة فى هذه المناطق.

ب- توصيات الدراسة المتعلقة بعزبة رمزى السبيل :-

- العمل على تنفيذ المادة (5) من القانون 96 لسنة 92 بتسليم المتضررين والمتضررات من اهالي عزبة رمزي السبيل تعويضاً أو أرضاً بديلة يساعدهم على مواجهة صعوبات الحياة اليومية
-اعادة تنشيط دور الجمعية الزراعية وتحفيز انشاء جمعيات وروابط جديدة لتقديم الخدمات التى تؤدى الى تنمية الزراعة واوضاع الفلاحين مع وضع صيغة تعطى الحق للفلاحين فى التعامل معها حتى لا يلجأوا الى السوق السوداء من أجل الحصول على الكيماوى والتقاوى باسعار مضاعفة بالاضافة لعمليات الارشاد التى يجب أن تلعبها الجمعيات الزراعية .
- ازالة العقبات التى تعوق الفلاحين بعزبة رمزي السبيل عن تملك بيوتهم .
- محاولة رفع وعى فلاحين العزبة وتوجيه اهتمامهن لمعرفة أهمية التعليم والصحة والنظافة وتحسين ادارة الارض والتسويق من خلال إدارة الارشاد الزراعى ...ألخ.
- اتاحة وسيلة مواصلات تربط بين العزبة والقرية الام والقرى المجاورة.
- توفير وسيلة مواصلات لنقل الاطفال من العزبة الى المدرسة بالقرية الام حتى يتم انشاء مدرسة ابتدائية بالعزبة .
- ادخال الكهرباء الى البيوت لما لها من اثر كبير على حياة الفلاحين واطفالهم.ادخال المياه النقية الى منازل الفلاحين حرصاً على صحتهم ووقايتهن من الامراض المنتشرة وتوصيل شبكات الصرف الصحى للعزبة .

وأخيراً فأن هناك الكثير من التوصيات التى تخص أهالى ونساء القريتين محل الدراسة ومنعاً للتكرار فإننا سوف نرفع هذا التقرير الى المسئولين بالمحافظتين والسادة الوزراء المتخصصين علنا نسمعهم صوت النساء فى هذه القري .

ويناشد المركز السادة أعضاء مجلسى الشعب والشورى وكافة المسئولين العمل على حل مشاكل الفلاحين وخاصة مشكلة ديون بنك التنمية بقرية العمارية الشرقية بالمنيا ومشكلة فلاحى عزبة رمزى بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتوصيل المرافق الاساسية بالعزبة من كهرباء ومياه وصرف صحى كفالة لحقهم فى حياة كريمة لائقة.

جداول وملاحق الدراسة

جدول رقم (1) يبين ثمن و تكلفة منتجات عملية الزراعة فى قرية العمارية الشرقية

م	المحصول	ثمن التقاوي بالجنيه	الكيماوي المستخدم فى الفدان الواحد	تكلفة الري فى الفدان	تكلفة العزق للفدان	تكلفة الحرث لفدان	تكلفة الجمع للفدان	اجمالي تكلفة الزرعة للفدان	ثمن الاردب بالجنيه	متوسط كمية الانتاج بالاردب	اجمالي قيمة الانتاج	الفائ تكلف
1	الذرة	200	175	225	100	75	30	730	90	10	900	70
2	القمح	200	280	225	-	75	300	1080	100	7	700	80
3	الفول السوداني	75	220	200	100	75	300	875	80	8	640	50
4	السمسم	12	140	200	200	75	200	752	300	3	900	48
5	قصب السكر	200	800	225	200	75	-	1500	2000	-	2000	00
6	ملاحظات على الجدول	معظم المحاصيل تقدر بالكيلة ماعدا القصب	انواع مختلفة من الكيماوى يوريا - نشادر	تختلف عدد مرات الرى بين انواع المحاصيل	تختلف انواع المحاصيل فى عدد مرات عزقها		بياع القصب وتكلفة الجمع على المشترى	هذه الارقام اقرب الى الدقة	بياع القصب بالفدان		يمكن أن تزيد القيمة ولكن مع جودة الانتاج	هذه اقرب

جدول رقم (2) يبين أجور العمال الزراعيين داخل قرية العمارية الشرقية فى الشهر ذاته والمواسم المختلفة

م	الفترة	الاجر في اليوم واليومية	ايام العمل في الشهر	اجمالي الدخل الشهري للفترة	اجمالي قيمة الفترة
1	3 شهور والتخضير والتحضير	6	30	180	540
2	9 شهور باقي اشهر السنة	4.5	15	67.5	547.5
3	اجمالي الدخل السنوي	-	-	-	1087.5
4	نصيب الشهر من الاجمالي السنوي	-	-	-	90.6

جدول رقم (3) يبين فئات نساء العينة بقرية العمارية الشرقية من حيث الملكية والايجار والزراعة فى اراضى الزوج.

نوع الحالات	العدد	النسبة
الحالات المالكة لأرض	30 حالة	%20
الحالات المستأجرة لأرض	20 حالة	%13 ,3
الحالات التى تعمل فى الزراعة فى ارض زوجها	100 حالة	%66 ,6
الاجمالـــــي	150	%100

جدول رقم (4) يوضح انواع فئات المالكات والمستأجرات في قرية العمارية الشرقية

النوع	العدد	النسبة
ازيد من 5 افدنة	4حالات	%8
من ثلاثة الى خمسة افدنة	8 حالات	%16
من فدان الى ثلاثة افدنة	16 حالة	%32
اقل من فدان	22 حالة	%44

جدول رقم(5) يوضح الحالة الاجتماعية لنساء العينة بقرية العمارية الشرقية

النوع	عدد الحالات	النسبة
متزوجة	91 حالات	%60 ,6
ارملة	38 حالة	%25 ,3
اعزب	21حالة	%14
الاجمالي	150	%100

جدول رقم (6) يبين أهم المشكلات التى تعيق السيدات عن تعظيم الاستفادة بالارض حس ترتيب الاولويات

1- معوقات بسبب البنك
2- معوقات داخل الاسرة
3- معوقات مع التجار
4- معوقات مع الجمعية الزراعية
5- معوقات بسبب المياه
6- معوقات مع اهالى القرية

جدول رقم(7) يستعرض أهم الانشطة التى تقوم بها السيدات فى قرية العمارية الشرقية

1- تربية الطيور
2- تربية الماشية
3- تسويق المحاصيل
4- فرز الالبان
5- حصاد المحاصيل
6- شراء مستلزمات الزراعة
7- البذر
8- الرى
9- متابعة العمال

جدول رقم (8) يوضح نسب التعليم بالنسبة لعينة نساء قرية العمارية الشرقية

درجة التعليم	عدد الحالات	النسبة
تعليم عالى	-	
تعليم متوسط	11	%7,3
اعدادى	15	%10
ابتدائى	70	%46 ,6
امى	54	%33,3

جدول رقم(9) يبين كيفية ادارة الارض بالنسبة لعينة نساء قرية العمارية الشرقية

ادارة الارض	عدد الحالات	النسبة
تدير بنفسها	17	%11 ,3
تدير مع ابنائها وازواجها	133	%88 ,6
الاجمالي	150	%100

جدول رقم (10) يبين اجمالى الحائزات بقرية العمارية الشرقية

الحيازة	**عدد الحالات**	**النسبة**
تحوز قبل القانون	37	%24,6
تحوز بعد القانون	50	%33

جدول رقم (11) يبين عد المالكات والمستأجرات التى قمن بالاقتراض من بنك التنمية والائتمان الزراعى بقرية العمارية الشرقية

الاقراض	**عدد الحالات**	**النسبة**
اقراض قبل القانون	35	%23 ,3
اقراض بعد القانون	45	%30

جدول رقم (12) يبين استلام المرأة لاراضى بديلة أو صرف تعويضات بسبب الخروج من الارض قرية العمارية الشرقية

التعويض أو استلام ارض	**العدد**	**النسبة**
الارض البديلة		
التعويض		
الاجمالي		

جدول رقم(13) يبين كيفية الحصول على الاراضى سواء الملك او الايجار لعينة نساء قرية العمارية الشرقية

الحصول على ارض	**عدد الحالات**	**النسبة**
الميراث	**27**	**%18**
الشراء	**7**	**%4,6**
الاستئجار	**16**	**%10,6**

ملحق رقم (14) يوضح التصنيف التعليمى للاناث فى المراحل المختلفة بعزبة رمزي

عدد	المرحلة الدراسية	العدد
1	التعليم العالى	1
5	التعليم الثانوى	5
3	التعليم الإعدادى	3
10	التعليم الإبتدائى	10
19	الاجمالى	19

جدول رقم (15) يوضح التصنيف التعليمى للذكور فى المراحل المختلفة بعزبة رمزى

المرحلة الدراسية	العدد
التعليم العالى	1
التعليم الثانوى	7
التعليم الاعدادى	7
التعليم الابتدائى	5
الاجمالى	20

جدول رقم (16) يبين أجور العمال الزراعيين فى عزبة رمزى فى الشهر والمواسم المختلفة

م	الفترة	الأجر فى اليوم اليومية	أيام العمل فى الشهر	إجمالى الدخل للفترة	إجمالى قيمة الفترة
1	3 شهور التحضير والجمع	6	30	180	540
2	9 شهور باقى اشهر السنة	4	15	60	540
3	إجمالى الدخل السنوى	-	-	-	1080
4	نصيب الشهر من الإجمالى السنوى	-	-	-	90

جدول رقم (17) يبين فئات العينة من حيث الملكية أوالعمل بالمشاركة مع ازواجهن أو بنظام علاقة المشاركة مع المالك بعزبة رمزي

نوع الحالات	العدد	النسبة
الحالات المالكة	2	%4
الحالات التى تعمل بالمشاركة مع المالك	8	%16
الحالات التى تعمل فى أراضى زوجها	40	%80
الاجمالي	50	%100

جدول رقم (18) يبين خريطة الزراعة فى عزبة رمزي التى تعمل بنظام المشاركة مع المالك

النوع	العدد	النسبة
تزرع زيادة عن ثلاث أفدنة	-	-
تزرع من فدان لثلاث أفدنة	3	%6
تزرع أقل من فدان	47	%94
الاجمالي	50	%100

جدول رقم (19) يبين كيفية ادارة النساء للأرض بعزبة رمزي

إدارة الأرض	عدد الحالات	النسبة
تدير بنفسها	15	%30
تدير مع أبنائها وزوجها	35	%70
الاجمالي	50	%100

جدول رقم (20) يبين نسبة استلام المرأة لأراضى بديلة أو صرف تعويضات لنساء عزبة رمزي

التعويض أو استلام الارض	العدد	النسبة
الأرض البديلة	-	-
التعويض		
الاجمالي	-	-

جدول رقم (21) يبين ثمن وتكلفة منتجات عملية الزراعة في عزبة رمزي

المحصول	ثمن التقاوى	الكيماوى المستخدم للفدان او مبيدات	تكلفة الرى للفدان	تكلفة العزق للفدان	تكلفة الحرث للفدان	تكلفة الجمع والحصاد للفدان	اجمالى تكلفة الزراعة للفدان	ثمن الاردب/القنطار بالجنية	متوسط كمية الانتاج بالاردب القنطار	اجمالى قيمة الانتاج	الفائض من كمية الانتاج
القطن	75	34	300	200	60	240	1215	400	3	1200	150
الارز	120	140	560	70	40	100	1030	600	3	1800	770
القمح	120	185	220	-	50	225	790	100	10	1000	210
الذرة	150	440	300	150	50	100	1190	100	10	1000	190

سلسة " الارض والفلاح "00000 تعمل على
زيادة الوعى بأوضاع حقوق الفلاحين فى الريف المصرى ،والمساهمه فى تحسين تلك الاوضاع ،وتحاول ان ترصد أهم الانتهاكات التى تتعرض لها حقوق الانسان فى الريف المصرى ، وأن تبين الاسباب المختلفة التى تقف وراء تلك الانتهاكات ، كما تحاول السلسة الكشف عن رؤى واحتياجات الفلاحين فى الريف والمساهمة فى رفع وعيهم 0

صدر من هذه السلسلة :

1- من يفض الاشتباك فى جنوب مصر 0 "حكاية الإبن الطيب توماس"
2- منازعات الأرض فى ريف مصر 0
3- أحوال الفلاحين فى ريف مصر عام 1998 م
4- اوقفوا حبس الفقراء000نحو إسقاط الديون الغير مستحقة على الفلاحين 0
5- أحداث العنف ،وأوضاع الفلاحين فى الريف المصرى0
فى النصف الأول من عام 1999م0
6- قصــة نجــع العــرب "كارثة الموت فجأة "
7-منازعات الفلاحين ضحايا ،وانتهاكات النصف الثانى من عام 1999 م0

8-أزمة المياه فى مصر 0
9- حقوق الفلاحين فى مصر
"قضايا غائبة " فى النصف الأول من عام 2000 0
10- أنهيار دخول الفلاحين والتعدى على حقوقهم 0
11- أثار قانون تحرير الأراضى الزراعية على الأوضاع التعليمية فى ريف مصر 0
12- حقوق الفلاحين بين دعاوى الاصلاح وأوهام السوق
13 –الفلاحة المصرية أوضاع متدنية ومصير مجهول
14- الأوضاع الصحية فى الريف المصرى أوضاع تحتاج لعلاج
15- قانون الارض واثره على اوضاع السكن فى ريف مصر
16- أثر القانون 96 على االوضاع الفلاحين فى الريف المصرى.
17-اوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة فى ظل العولمة
18- اوضاع المزارعات فى مصر بعد تطبيق قانون الارض "دراسة حالة قرية العمارية الشرقية"
19- أثر القانون 96 لـ92 على اوضاع الفلاحين فى ريف مصر الجزء الثانى
20- بنك التنمية بين الفساد وسياسات افقار الفلاحين
21- أحوال المزارعات فى ريف مصردراسة حالة لعزبة رمزى السبيل- محافظة الشرقية
22- فى أرضنا يموت البرتقال أوضاع الفلاحين فى الريف المصرى